



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

**انعكاسات التحرير المصرفي في الأداء المالي الاستراتيجي
دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي
للمدة من (1998 - 2011)**

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء كجزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها

محمد عبد الأمير عطية حسوني الزرفي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

علاء فرحان طالب الداعي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



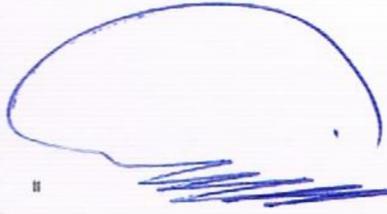
﴿وَمَا أُوتِیْتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِیْلًا﴾

صدق الله العلي العظيم

الإسراء (85)

إقرار المشرف

أشهد ان إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (انعكاسات التحرير المصرفي على الاداء المالي الاستراتيجي :دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقية للمدة من ١٩٩٨-٢٠١١) للطلاب (محمد عيد الامير عطية) قد جرت تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .



التوقيع :
الاسم : أ.د. علاء فرحان طالب
التاريخ : / /

إقرار المقوم اللغوي

اشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ (تعميمات التحرير المصرفي على الأداء المالي
الاستراتيجي: دراسة تطبيقية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقية للمدة من ١٩٩٨-
٢٠١١) التي تقدم بها الطالب (محمد عبد الأمير عطية) قد راجعتها من الناحية اللغوية
وأصبحت بأسلوب علمي سليم خالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت .

التوقيع : 
الاسم : م. صلاح مهدي جابر
التاريخ : / /

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي اشرح هذه الرسالة
للمناقشة .

 : التوقيع

الاسم : أ.م.د. مهدي سهر غيلان

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ : / / 2013

إقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناء على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا
في الكلية اشرح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع: 

الاسم: أحمد حيدر يونس الموسوي

التاريخ:

اقرار لجنة المناقشة

نشهد اننا رئيس واعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة
(انعكاسات التحرير المصرفي في الاداء المالي الاستراتيجي : دراسة تطبيقية
لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقية للمدة من ١٩٩٨ - ٢٠١١) التي تقدم
بها طالب الماجستير (محمد عبد الامير عطية حسوني) ، وقد ناقشنا الطالب في
محتوياتها وفيما له علاقة بها ، وقد وجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير
في العلوم المالية والمصرفية بتقدير () .



الاستاذ المساعد الدكتور

عباس كاظم جاسم

عضواً

٢٠١٣ / /



الاستاذ المساعد الدكتور

هشام طلعت عبد الحكيم

عضواً

٢٠١٣ / /



الخبير الدكتور

مظهر محمد صالح

رئيساً

٢٠١٣ / /



الاستاذ الدكتور

علاء فرحان طالب

عضواً ومشرفاً

٢٠١٣ / /

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات إستجابة للإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية الدولية التي دعا إليها أصحاب نظرية التحرير المالي والمصرفي . إذ أنه المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية لأي تطور، وتبحث الدراسة في مدى تأثير الأداء المالي الاستراتيجي لمصارف القطاع الخاص بتلك التحولات التي أنتجتها العولمة المالية وتداعيات التحرير المصرفي وهل أن البيئة المصرفية العراقية في وضع يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال دراسة مؤشرات الاداء المالي لعينة من مصارفها الخاصة وقدرتها على المنافسة مع المصارف الاجنبية عن طريق التحديث والعصرنة التي تستخدمها لتطوير انشطتها كافة ، ومدى تبنيتها لاستراتيجيات مصرفية فاعلة وقادرة على مواكبة تحديات التحرير المصرفي في تفاقم الازمات . وقد تم استخدام اربعة مؤشرات للتعبير عن تحركات التحرير المصرفي وهي :

- 1- تحرير أسعار الفائدة على الودائع، 2- تحرير أسعار الفائدة على القروض ، 3- تحرير الائتمان الموجه .
- 4- تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر .

وكانت تلك المؤشرات موضع اتفاق لكثير من الباحثين في شأن التحرير المصرفي .

كما ارتكزت الدراسة على الفرضيات الرئيسية الآتية :

- 1- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التحرير المصرفي و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي.
 - 2- عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التحرير المصرفي و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي.
- وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات سواء في الجانب النظري ام التطبيقي كان من اهمها :

1- التشريعات والقوانين العراقية التي تتعلق بسياسة الدولة تجاه فتح الاسواق أمام الاجانب بحاجة ماسة الى مراجعة دقيقة يتم معها الموازنة بين المنافع المتأتية من التحرير المصرفي والاستثمارات الاجنبية لكلا الاطراف محليا و خارجيا .

2- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى الفرد العراقي وعدم رعاية المصارف لحاجات ورغبات الزبائن بدليل أن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع رافقه زيادة مطردة بحجم الودائع لدى المصارف في اغلب سنوات البحث.

3- ضعف القوة التأثيرية لمؤشر تحرير أسعار فائدة القروض في مؤشر (كفاية رأس المال) دليل على وجود مشكلة سوء تطبيق لمعايير الكفاية من قبل المصارف وأن السبب الرئيسي لارتفاع هذه النسبة لدى أغلب المصارف هو انخفاض كل من حجم القروض الممنوحة وحجم الاستثمارات العامة .

وفي ضوء الاستنتاجات السابقة سجلت الدراسة العديد من التوصيات كان من اهمها :

- 1- لا بد من السعي نحو المزيد من تحرير النشاط المصرفي المحلي من القيود الحكومية وذلك عن طريق ازالة كافة اشكال التدخل في قوى السوق الحر واطلاق قوى المنافسة بين المصارف لتحسين فرص رفع مستويات الخدمة المصرفية بكفاءة وتكلفة منخفضة .
- 2- انطلاقا من العلاقات السلبية لمؤشر تحرير الائتمان الموجه في كل من ربحية ومخاطر الاستثمار ينبغي ايلاء اهتمام اكبر من قبل المصارف في رسم سياسة ائتمانية واضحة يلعب فيها القطاع الخاص دورا رئيسيا .
- 3- ضرورة ايلاء الاستثمار الاجنبي المباشر المزيد من الدعم وكذلك تهيئة الارضية القانونية لهذه الممارسة ، إذ أن العلاقة السلبية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والربحية تؤكد أن على المصارف العراقية بأن يكون لها دور غير حيادي في تشجيع الاستثمارات الاجنبية في البيئة المصرفية المحلية وأن تأخذ من زمام المبادرة في مواكبة القادم من خارج الحدود ، من خلال تعزيز القوة التنافسية المحلية والتطوير المتواصل لخدماتها .

كان لإنتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية إذ أدت لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيراً من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية ، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء إذ أن هذه القيود هي التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات المصرفية لأفاق أوسع ، كما تعد الثورة التكنولوجية من أهم العوامل التي أسهمت في تغيير اصول المنافسة و تغيير ملامح الخريطة المصرفية الدولية ، ومن ثم أدت الى تحول عدد كبير من المصارف الى المعاملات الإلكترونية والتوسع في استخدام التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة مما أحدث تغييراً جذرياً في أنماط العمل المصرفي .

ويعد التحرير أحد أهم اركان الإصلاح الاقتصادي ، إذ استكملت الدول المتقدمة فعلياً عملية التحرير المصرفي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بعد أن كانت انظمتها ترضخ تحت وطأة الكبح المالي والانغلاق التام لكافة الأنشطة المالية والمصرفية مما ولد عزلة كبيرة في اقتصاديات اغلب الدول وتشوهات في أسعار الفائدة (المدينة والدائنة) ، اما الدول النامية فأنها شرعت بإجراء اصلاحات اقتصادية بعد منتصف التسعينيات بالانتقال من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر ، اذ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يحدث إلا بالاهتمام بالقطاع المصرفي وتنشيطه عبر اتباع سياسات تحررية متزنة من اجل ضمان المنافسة والاستقرار . وكانت البداية الفعلية لإنطلاق التغيرات نحو العولمة والانفتاح على الاقتصاديات الأخرى هو من خلال جولة اتفاقية الجات في الاورغواي لتحرير الخدمات المصرفية في 1994 والتي رسمت ملامح التحرير التجاري والمصرفي بين الدول الاعضاء . و أنهت الدول الاعضاء مناقشة الآتي : التحرر من القيود والعراقيل ، زيادة حدة المنافسة بين البنوك ، استعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات ، تطبيق مقررات لجنة بازل ، و الدخول إلى WTO " منظمة التجارة الدولية " (كمنظم للعلاقات التجارية بين أعضائه ومحرر للخدمات المالية و المصرفية) . لذلك فأنا ضمن هذه الدراسة نسعى الى توضيح انعكاسات تطبيق التحرير المصرفي في الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة بغية مراقبة فوارق الأداء عند تحرير المصارف وانفتاحها المدروس على العالم المصرفي ومن ثم المالي والاقتصادي ، كذلك المزايا التي من الممكن ان تكسبها المصارف عند تبنيها هذا المفهوم. اذ تعد الجوانب المالية في المصارف الخاصة من أهم المخرجات التي تؤثر بها عملية التحرير المصرفي وتحسن إذا ما اجريت العملية في اطار سليم تتم معه صياغة التشريعات التي تراعي ظروف البيئة الاقتصادية المحلية وهي تحمل معها مقومات نجاحها وفشلها في ظل السياسات التحررية . ومن اجل الافادة القصوى من موضوعة التحرير المصرفي تم استخدام مؤشرات مالية تعتمد على ما توصلت اليه المصارف من بيانات حقيقية بإمكانها ان ترشد الكثير من المستفيدين سواء كانوا (افراداً ، دولة ، مستثمرين ومختصين) في معرفة مكامن

الخلل واستخدام انجع الاساليب في تذليلها وتطوير مواطن القوة بالإفادة من تجارب الاخرين في اتباع سياسات سليمة ومرتنة لتلافي وقوع الازمات التي بإمكانها ان تحول التحرير المصرفي الى نقمة وكثيرة هي الشواهد على المبالغة والتمادي في اتباع سياسات الانفتاح غير المدروس والمؤدية الى تفاقم الازمات المصرفية لاسيما في الدول النامية بسبب هشاشة اقتصاداتها .

تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول تناول الاول المنهجية العامة للدراسة في المبحث الاول والدراسات السابقة في المبحث الثاني ، اما الثاني فقد تناول الاطار النظري للتحرير المصرفي وكذلك الاستراتيجيات المصرفية لمواجهة تحديات التحرير المصرفي في مبحثين منفصلين ، وتناول الفصل الثالث الاطار النظري للأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، اما الرابع خصص للاطار التطبيقي للدراسة وعلى ثلاثة مباحث تناولت وصف متغيرات الدراسة ، وتحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات و تحليل علاقة الاثر لمتغيرات الدراسة في ثلاثة مباحث وعلى التوالي ، اما الفصل الخامس فقد خصص للاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة في مبحثين .

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

المبحث الأول :- منهجية الدراسة

أولاً :- مشكلة الدراسة

من أجل تحقيق هدفي النمو الاقتصادي والاستقرار سعت الكثير من الدول النامية في السبعينات إلى تطبيق التدخل الحكومي، بصفتها القادرة على إبداء النصيحة الاقتصادية ، والقادرة على توفير رؤوس الأموال الضرورية لخطط التنمية . ولتغطية العجز في الأسواق فإن التدخل الحكومي ساهم في توجيه أسعار الائتمان ، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع ، ومس هذا الانخفاض معدلات الفائدة الخاصة بالودائع ، ولم يعد للمدخرين حافزاً داخل البلاد ، إذ هُربت الأموال خارج الوطن في إطار التدخل والرقابة الحكومية ، مما أدى إلى نوع من الكبح المالي ، الذي ترتب عنه المناداة بتطبيق سياسة التحرير المصرفي.

إن المشكلة التي نود معالجتها تتمحور عن التساؤل الآتي:

ما انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على أداء المصارف في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية، وكيف يمكن للمؤسسة المصرفية مواجهة تحديات التحرير المصرفي، و ما هي انعكاسات ذلك في الأداء المالي الاستراتيجي ؟

هذه المشكلة الرئيسة تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

- 1- ما التحديات التي ستواجه المصارف عينة الدراسة في ظل التحرير المصرفي ؟
- 2- ما استراتيجيات عمل المصارف عينة الدراسة لمواجهة تحديات التحرير المصرفي ؟
- 3- هل تمتلك المصارف عينة الدراسة مقومات مواكبة تطور الصناعة المصرفية العالمية و مواجهة المنافسة ؟
- 4- ما سبل تحديث و عصرنه المصارف عينة الدراسة لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي ؟
- 5- هل توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات التحرير المصرفي والأداء المالي الاستراتيجي بأبعاده كافة ؟
- 6- هل توجد علاقة أثر بين مؤشرات التحرير المصرفي والأداء المالي الاستراتيجي بأبعاده كافة ؟

ثانياً :- أهمية الدراسة

تبرز الأهمية في طريقة تناول موضوع الدراسة من حيث حدثتها و تميزها في منهجية معالجة الإصلاحات و التحرير المصرفي و ربطها بالأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، إذ أن أي إصلاح في الجوانب التشريعية و التنظيمية لا يمكن أن يحقق هدفه المنشود إذا أغفلنا مسألة التطوير و التحديث و العصرنه و اكتساب القدرة التنافسية و المالية في ظل محيط عالمي يتميز بالحدثة و الابتكار و التنافسية. ويتم ذلك عبر إبراز دور القطاع

المصرفي في سياق الإصلاحات و التحولات التي يمر بها الاقتصاد الوطني ، و في ظل التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية، و الدور الذي ينبغي أن تلعبه المصارف عينة الدراسة لمسايرة هذه التطورات العالمية وتنبيه المختصين في مراقبة مؤشرات التحرير المصرفي المتعددة عن طريق تبني المؤشرات التي حسنت من الأداء المالي للمصارف ومعالجة تلك التي ساهمت وبشكل كبير في تدهور بعض ابعاد الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة و استخدام احداث المؤشرات التي تعتمد على البيانات في تحديد أبعاد التحرير المصرفي

ثالثا :- أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي :

- 1- اختبار انعكاسات سياسة التحرير المصرفي في عينة من المصارف الخاصة على وجه التحديد نظرا للدور الذي لعبته عبر مختلف مراحل التنمية، وكذلك نظرا للدور الاستراتيجي الذي ينبغي أن تلعبه في المرحلة الراهنة و ضرورة امتلاكها لعناصر القوة و المنافسة لاسيما وأن الخصخصة تعد من ابرز مؤشرات التحرير المصرفي .
- 2- إبراز المتطلبات التي ينبغي الأخذ بها للتأثير في الأداء المالي الاستراتيجي في ظل التحرير المصرفي و المزايا التي يوفرها في ظل بيئة اقتصادية ومالية معقدة وكذلك المساوئ التي ترافق عملية التحرير المصرفي عبر قياس علاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة .
- 3- كما يهدف البحث إلى تحديد الآليات و الميكانيزمات التي تمكن من إرساء منظومة مصرفية قادرة على المنافسة في ظل المتغيرات و التطورات التي تعرفها البيئة المصرفية العالمية.
- 4- تشجيع المصارف في تبني الاستراتيجيات المصرفية التي تأخذ على عاتقها مواجهة تحديات التحرير المصرفي و تفاقم الازمات المالية .
- 5- وضع الاستنتاجات والتوصيات التي تدلل الكثير من العقبات امام الباحثين الاخرين في اكمال نواحي اخرى ذات صلة بموضوع الدراسة وكذلك وضع المختصين في صورة اوضح لمدى تبني المصارف العراقية لسياسات التحرير المصرفي و اوجه الافادة من متغيراته التي تم قياسها .
- 6- استخدام احداث المؤشرات التي تم التعبير عنها كمتغيرات لقياس معالم التحرير المصرفي والتي تعد من اهم ما يميز الدراسة في تبنيها لتلك المؤشرات .

رابعاً : فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات عن موضوع الدراسة و أملاً في تحقيق أهدافها يمكن تحديد الفرضيات الآتية :

اولاً : الفرضية الرئيسية الاولى : ((عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحرير المصرفي و الأداء المالي الاستراتيجي)) وتنفرع الفرضية الرئيسية الاولى الى الفرضيات الفرعية الآتية :

- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على الودائع و الأداء المالي الاستراتيجي .

- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على القروض و الأداء المالي الاستراتيجي .

- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير الائتمان الموجه و الأداء المالي الاستراتيجي.

-عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و الأداء المالي الاستراتيجي.

ثانياً : الفرضية الرئيسية الثانية : ((عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين التحرير المصرفي و الأداء المالي الاستراتيجي)) وتنفرع الفرضية الرئيسية الثانية الى الفرضيات الفرعية الآتية :

- عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على الودائع و الأداء المالي الاستراتيجي .

-عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على القروض و الأداء المالي الاستراتيجي .

-عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير الائتمان الموجه و الأداء المالي الاستراتيجي.

-عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و الأداء المالي الاستراتيجي

خامساً :- عينة الدراسة

1- التحرير المصرفي

تمثلت عينة التحرير المصرفي عن طريقين :

أ- تحرير أسعار الفائدة : تم استخلاص أسعار الفائدة من المصارف (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار ومصرف الائتمان) ذاتها ومن ثم اخذ المتوسط العام لها وذلك عن طريق النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة من (1998- 2011) .

ب- تحرير الائتمان الموجه والاستثمار الاجنبي المباشر : فيما يتعلق بالمؤشرين السابقين فإن البيانات التي تم اعتمادها عبرت عن احصاءات عامة تمثل حالة الاقتصاد الوطني بشكل عام من دون أن يتم اسقاطها على المصارف عينة الدراسة فقط بغية تحقيق الدقة في تتبع العلاقات وانعكاسها المباشر للمدة من (1998-2011).

2- الأداء المالي الاستراتيجي

تمثلت عينة الأداء المالي الاستراتيجي بمؤشرات شملت بيانات اربعة مصارف تابعة للقطاع الخاص وهي (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار ومصرف الائتمان) وبالاعتماد على بياناتهم المعبر عنها كتقارير سنوية للمدة من (1998-2011) وتعد هذه المصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

سادسا :- اساليب جمع البيانات

1- الجانب النظري

عمدت الدراسة في اغناء الجانب النظري من خلال استخدام اسهامات الكتاب والباحثين والتي تم جمعها من مصادر مختلفة شملت الكتب والمجلات والدوريات العلمية والابحاث والدراسات ذات العلاقة باللغتين العربية والانجليزية فضلا عن استخدام شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) .

2- : الجانب التطبيقي

تم الاعتماد على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من المصارف عينة الدراسة والتي تحصل عليها الباحث اما عن طريق الزيارة الميدانية للمصارف المذكورة جميعها وكذلك الزيارة الميدانية لدائرة البنك المركزي او من خلال ما نشرته تلك المصارف في مواقع الانترنت على صفحاتها الشخصية لغرض اجراء التطبيقات اللازمة للوصول الى هدف الدراسة للمدة من (1998-2011) .

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

اولا : الدراسات التي تتعلق بموضوع التحرير المصرفي

1 – دراسة (Xavier Vivies ,1999)	
عنوان الدراسة	Lessons From European Banking Liberalization And Integration دروس من تحرير واندماج (تكامل) الصيرفة الأوروبية
عينة الدراسة	عينة من مصارف السوق الأوروبية الموحدة فضلا عن مصارف الولايات المتحدة الامريكية كعلامة مرجعية او معيار .
هدف الدراسة	تعد هذه الدراسة وسيلة لوصف ثلاث متغيرات هي : التحرير والتكامل والمنافسة ، في السوق المصرفية الأوروبية بهدف ابراز مدى افادة أوربا من برنامج السوق الموحد كجهة إشرافيه ورقابية على السوق الأوربي وكذلك تتبع علاقة التحرير بالأزمات ومعرفة اكثر العوامل التي تؤثر في تفاقمها بالاعتماد على السوق المصرفي في الولايات المتحدة الامريكية كعلامة مرجعية للمقارنة .
نتائج الدراسة	التجربة الأوروبية مع التحرير تعد متسقة تماما مع أن فكرة فتح القطاع المصرفي امام المنافسة هي جيدة ولكن تحتاج الى اشراف لضمان الفاعلية والكفاءة و توصلت الدراسة الى : - فكرة السوق الأوروبية الموحدة (SMP) تعد مؤسسة داخلية للتحرير وهي سلطة ساهمت كثيرا بضبط سياسات التحرر المصرفي في أوربا . - أوربا ليست بمعزل عن باقي مناطق العالم التي تحررت فيما يتعلق بتفاقم الازمات المصرفية والتي حدثت فعلا بشكل كبير بعد التحرير المصرفي إذ كان احد اسبابها هو الارتفاع المفرط لأعداد شركات الأشخاص وعلاقتها بمتلازمة (TBTF) "ايضا الكبير سوف يفشل" - أوربا يجب أن تبرهن بشكل جيد عن قيم اختبارات التحرير لفحص واستكشاف النتائج السلبية والايجابية في التكامل والانفتاح .
مدى الافادة منها	تم استخدام الدراسة في الجانب النظري والدراسات السابقة

2- دراسة (Roland Christian , 2006)	
عنوان الدراسة	Banking Sector Liberalization In India تحرير القطاع المصرفي في الهند
عينة الدراسة	مصارف القطاع العام والخاص الهندية للمدة من (1960-2001)
هدف الدراسة	بيان اثر التحرير المصرفي في الاقتصاد الهندي من خلال استخدام ثلاث مؤشرات للتحرير المصرفي وهي تحرير أسعار الفائدة الاسمية و تحرير الائتمان الموجه و تحرير الاحتياطي القانوني وملاحظة تأثيرها الإيجابي والسلبي في التنمية الاقتصادية ورصد المدد التي كانت

فيها الهند تحت سياسات الكبح المالي وتأثيرات الكبح الايجابية والسلبية والمفاضلة بين نظريتي الكبح والتحرير وصادهما على الاقتصاد الهندي .	
من اهم النتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة هي أن درجة الكبح المالي قد ازادت بشكل مطرد بين عامي 1960 و 1980، ثم تراجعت إلى حد ما قبل أن ترتفع إلى ذروة جديدة في نهاية من 1980 . منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الشاملة عام 1991، قد انخفض باطراد مستوى الكبح المالي. اذ ادت الزيادة في سياسات الكبح الى آثار سلبية ذات دلالة إحصائية في الادخار وتكوين رأس المال والتنمية المالية، وهو ما يتعارض مع التوقعات من فرضية التحرير المالي.	نتائج الدراسة
هذه الدراسة تحولت في ما بعد الى كتاب افاد الباحث في الجانب النظري وثبت من خلاله بعض المؤشرات المستخدمة لقياس التحرير المصرفي في الجانب العملي .	مدى الافادة منها

3- دراسة (Ching-Yang Liang ,2012)	
Rounds Determinants of Banking Liberalization: Evidence from Two of Negotiations on Trade in Services under the WTO. محددات تحرير الخدمات المصرفية : شواهد لجولتين من المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات في اطار منظمة التجارة العالمية .	عنوان الدراسة
التقارير السنوية لمجموعة من الدول موزعة بطريقة العينة القصدية .	عينة الدراسة
تقدم هذه الورقة أدلة تجريبية جديدة على محددات مستوى البلدان من الالتزامات في تحرير الخدمات المصرفية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.	هدف الدراسة
أظهرت نتائج بلدان أوربا وآسيا الوسطى ، أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع جودة الحوكمة المؤسسية في الحكومة، يلعب دورا اساسيا في تحديد مستوى أعلى من تحرير التزامات الخدمات المصرفية، في حين أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدان "انتلاف المساومة"، تسهم كليا في مستوى أقل من تحرير الخدمات المصرفي.	نتائج الدراسة
ساهمت في رسم منهج عمل للمحددات التشريعية وغيرها لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الخدمات المصرفية وكذلك استخدمت كدراسة سابقة .	مدى الافادة منها

4- دراسة (Haselmann And Vig , 2007)	
The Differential Impact of Bank Liberalization التأثير المتباين للتحرير المصرفي	عنوان الدراسة
بيانات المصارف لأحدى عشرة دولة في أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية للسنوات (1995-2002) .	عينة الدراسة

<p>تفسر هذه الورقة البحثية النتائج المتنوعة للتحريير من خلال إظهار الطريقة التي تؤثر في تحريير الأسواق بالاعتماد على مستوى التكنولوجيا المصارف المحلية نسبة إلى حدود التكنولوجيا التي وضعتها المصارف المملوكة للأجانب، وتشخص الدراسة كذلك الكفاءة المصرفية للمصارف التي تعمل في بيئتين مختلفتين ، بيئة السوق المغلق وبيئة السوق التنافسي المفتوح وملاحظة فوارق الأداء .</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>المصارف التي تملك تكنولوجيا تنافسية قريبة من التكنولوجيا الاجنبية ، تتحسن كفاءتها بشكل عام من خلال الاستمرارية في التحريير ،اما التي تعمل بمعزل عن التكنولوجيا الاجنبية فهي لا تتمكن من المنافسة مع الوافدين من الأسواق الخارجية، ومن ثم يكون التحريير ذو تأثير سلبي في نشاطاتها . ومن المثير للاهتمام، الدراسة شخّصت ان المصارف ذات الكفاءة العالية سوف تفقد بعض من قدرتها التنافسية إذا لم يتم تحريير أسواقها. هذه النتائج تشير الى أنه ليس هناك مقياس واحد يناسب جميع السياسات المتعلقة بتحريير السوق المصرفية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دعمت وساندت الكثير من الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في الجانب العملي والنظري من خلال توضيحها لدور التكنولوجيا في موازنة الكفة بالنسبة لمنافسة المصارف المحلية مع المصارف الاجنبية وكذلك استخدام الباحث لبعض مخططات الدراسة كمصدر.</p>	<p>مدى الافادة منها</p>

5- دراسة (Levchenko et al , 2008)

<p>Growth and risk at the industry level: The real effects of financial liberalization</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>النمو والمخاطرة على مستوى الصناعة : التأثيرات الحقيقية للتحريير المالي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>التقارير السنوية الاقتصادية والمالية لعينة عشوائية وكبيرة من الدول .</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>تقدم هذه الورقة تحليلا مفصلا لآثار التحريير المالي على النمو والتقلبات على مستوى الصناعة لعينة كبيرة من البلدان من خلال تقدير تأثير التحريير في الإنتاج ، العمالة، دخول الشركات الاجنبية ، تراكم رأس المال والإنتاجية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>اظهرت الدراسة ان للتحريير المالي تأثير إيجابي في النمو وتقلب الإنتاج بين الصناعات. اذ أن التأثير الايجابي في النمو يأتي من زيادة دخول الشركات الاجنبية ، وتراكم رأس المال العالي، والتوسع في مجموع العمالة. على النقيض من ذلك، لم تسجل الدراسة أثر للتحريير المالي على الإنتاجية المقاسة. وأخيرا، فإن التأثيرات السلبية للتحريير على النمو تظهر مؤقتا وليس دائما .</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>من الدراسات الحديثة والتي ساهمت في تدعيم استخدام المؤشرات القياسية للتحريير المصرفي واستخدمت في الدراسات السابقة .</p>	<p>مدى الافادة منها</p>

6- دراسة (Abiad, 2008)	
عنوان الدراسة	A New Database of Financial Reforms قاعدة بيانات جديدة للإصلاحات المالية
عينة الدراسة	بيانات اقتصادية ومالية تم تجميعها من (91) دولة للمدة من (1973-2005) .
هدف الدراسة	تقدم هذه الورقة قاعدة بيانات جديدة للإصلاحات المالية ، فهي تصف محتوى قاعدة البيانات، ومصادر المعلومات ، وقواعد الترميز المستخدمة لإنشاء مؤشر الإصلاح المالي . إذ أنه يتم مقارنة قاعدة البيانات تلك مع غيرها من مؤشرات التحرير المالي، وتوفر إحصاءات وصفية، وتناقش بعض التطبيقات الممكنة. وتوفر قاعدة البيانات هذه مقياس متعدد الأوجه للإصلاح، وتغطي سبعة جوانب في سياسة القطاع المالي.
نتائج الدراسة	استنتجت الدراسة على وجود علاقة بين تنمية القطاع المالي وبين متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل النمو، والإنتاجية، وحتى الفقر كمسببات استخدمها الباحث في تثبيت مؤشرات جديدة لقياس مدى فاعلية ومستوى التحرير المالي . وساهمت الدراسة في تشخيص إلى أي مدى يمكن لسياسات القطاع المالي أن تقوم بتعزيز التنمية المالية .
مدى الافادة منها	من اهم الدراسات الحديثة التي استخدمت في تثبيت مؤشرات الجانب العملي لقياس التحرير المصرفي .

7- دراسة (Kunt And Detragiache ,1998)	
عنوان الدراسة	Financial Liberalization and Financial Fragility التحرير المالي والهشاشة المالية
عينة الدراسة	أقيمت الدراسة على التقارير السنوية الخاصة في 53 دولة للمدة من (1980-1995).
هدف الدراسة	تتبع الآثار السلبية والايجابية لسياسة التحرر المالي والقيام بتلخيص منهجي مفصل للازمات التي حدثت خلال تلك المدة وما إذا كانت تلك الازمات وقعت في الدول التي حررت اسواقها بصورة اكبر ام الدول التي ما زالت طبيعة اسواقها تتسم بأنها مغلقة واستخدمت في الدراسة مؤشرات متعددة للتحرير المالي والهشاشة المالية منها ما يتعلق بمستويات النمو الاقتصادي ، كذلك تهدف الدراسة الى دراسة التفاوت في تأثير التحرير.
نتائج الدراسة	النهج العام لسياسة التحرير المالي دائما يؤدي الى امرين : اما تنمية مالية او هشاشة مالية من خلال النمو ومن خلال الاستنتاج الآتي الذي توصلت اليه الدراسة : البلدان التي كانت في البداية خاضعة لسياسة الكبح المالي ، فإن التأثير الايجابي للتحرير المالي على التنمية يظهر جليا بصورة اكبر من التأثير السلبي للازمات المصرفية ، ولكن هذه ليست وضعية وحالة البلدان المتحررة اساسا من الكبح المالي اذ تكون كل الآثار الايجابية والسلبية للتحرير المالي نوعا ما متوازنة . وتوصلت الدراسة ايضا الى أن البلدان ذات الاقتصاد الضعيف تحتاج الى نوع من الاستقرار للمواصلة بشكل سليم وأن الهشاشة المالية تتأثر من خلال السياسات الاقتصادية العامة للدولة ، حساسية ميزان المدفوعات للازمات ، تنمية او ضعف الاقتصاد الكلي .
مدى الافادة منها	بينت للباحث كلا جانبي التحرير : الجانب المضيء والجانب المظلم وتعد من الدراسة المعارضة لعملية التحرير المالي والمصرفي الفجائية وغير التدريجية واستخدمت في الدراسات السابقة .

8- دراسة (Reinhare And Kaminski, 1998)	
عنوان الدراسة	The Twin Crises: The causes of banking and balance of Payment Problems الازمات التوأم : الاسباب المصرفية و مشاكل ميزان المدفوعات
عينة الدراسة	و قدمت هذه الدراسة في شكل ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي اجريت على 20 دولة من آسيا و أمريكا اللاتينية و أوربا و الشرق الأوسط من الستينات إلى غاية منتصف التسعينات.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاسباب الكامنة وراء ما يعرف ب "العجز التوأم" من خلال تطبيق نماذج قياسية لمعرفة مدى تأثير البلدان عينة الدراسة بالانفتاح والتحرير المالي والمصرفي وما اذا كانت تختلف من دولة الى اخرى تبعا لمنظومتها الاقتصادية والسياسية .
نتائج الدراسة	- ندرة الأزمات المالية و المصرفية خلال مدة الستينات و هذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي. - إثر ظهور موجة التحرر المالي و المصرفي في العالم لاسيما مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، و معظمها كان ناجما عن سياسات التحرير المالي و المصرفي.
مدى الافادة منها	ساهمت بتشخيص بعض مشاكل التحرير المصرفي في الجانب العملي من خلال الاعتماد على بعض تكامل النماذج القياسية المستخدمة في هذه الدراسة مع النماذج المستخدمة في البحث .

9- دراسة (عبدالقادر ، 2006)	
عنوان الدراسة	التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية
عينة الدراسة	المصارف العمومية الجزائرية
هدف الدراسة	يتمحور الهدف الاساس على إبراز التحديات التي أصبحت تواجه المصارف الجزائرية في ظل التطورات التي أصبحت تميز البيئة المصرفية العالمية، وما الآليات التي يمكن إتباعها لمواجهة تلك التحديات، وكيف يمكن تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية وبخاصة بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، وما الدور الذي يجب أن تلعبه المصارف الجزائرية لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؟
نتائج الدراسة	- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية غير أنها لم يكن لها انعكاسات في تحسين أداء المصارف الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة. - لم يسمح تحرير السوق المصرفية الجزائرية ب بروز المنافسة، نتيجة تعثر تجربة المصارف الخاصة. - إن هيمنة المصارف العمومية على السوق المصرفية الجزائرية لا يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءة هذه المصارف بقدر ما يعود الى عوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه المصارف للدولة واحتكارها للنشاط المصرفي من جهة، ومن جهة اخرى يعود إلى عدم الثقة في المصارف الخاصة. - يعود سبب خروج المصارف الخاصة الوطنية من السوق المصرفية لضعف الاحترافية والسعي وراء الربح السريع.
مدى الافادة منها	استخدمت في الجانب النظري فضلا عن كونها اعطت للباحث صورة عن كيفية الشروع بتتبع التطور المنهجي لموضوع الدراسة .

10 – دراسة زكية ، 2009	
عنوان الدراسة	اثر تحرير الخدمات المصرفية على المصارف العمومية الجزائرية
عينة الدراسة	الدراسة عبارة عن عينة عشوائية شملت الجنوب الشرقي للمصارف العمومية الجزائرية تمت من خلال استمارات استبانة وزعت على 91 موظفاً في تلك المصارف وقد تم اعتماد مقياس (ليكرت) وفق التحليل الاحصائي لقياس آراء الموظفين
هدف الدراسة	يتمثل هدف الدراسة بمدى ادراك كموظفي المصارف العمومية لأثر تحرير التجارة في الخدمات المصرفية وما مدى استعداد تلك المصارف على التكيف مع التحرير المصرفي ، وجعل الدراسة كقاعدة بيانات من شأنها أن تساعد صانعي القرارات في المصارف الجزائرية على تبني الاجراءات المناسبة لجعل المصارف الجزائرية في وضع تنافسي.
نتائج الدراسة	إن اتفاقية تجارة الخدمات وضعت القطاع المصرفي في الجزائر امام المنافسة المفروضة عليه من قبل المصارف الاجنبية التي وجد بأنها تملك عوامل التفوق على المصارف الجزائرية ، هذا الوضع يحتم على الجزائر أن تقوم بتحرير قطاعاتها المالية ولذلك على المنظومة المصرفية أن تتكيف مع التحديات الآتية : - ضعف استقلالية مصرف الجزائر ، وعدم ممارسته سلطاته كاملة . - التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية ، مما يصعب عليها التصدي للزامات المالية المفاجئة . - ضعف الكثافة المصرفية وسوء توزيع شبكة فروع المصارف على الترابط الوطني . - مشكلة القروض المتعثرة التي تعاني منها المصارف الجزائرية نتيجة سياسات ائتمانية غير سليمة . - ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة .
مدى الافادة منها	استخدمت في الجانب النظري

11- دراسة (محمد و صلاح الدين ، 2009)	
عنوان الدراسة	اثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار :دراسة قياسية لحالة الجزائر
عينة الدراسة	الجهاز المصرفي الجزائري : العينة مستله من احصائيات الدين الوطني بالبنك المركزي الجزائري للمدة من(1990-2004)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى القاء الضوء على سياسة تحرير أسعار الفائدة في الجزائر التي تعد ابرز مؤشرات التحرير المصرفي وتحديد اثرها في الادخار من خلال استخدام اساليب الاقتصاد القياسي "طريقة التكامل المتزامن " والتعرف من خلال هذه الدراسة على أن التحسن الحاصل في حجم الادخار يعود الى تحرير أسعار الفائدة المنتهجة من طرف الجزائر عينة البحث في اطار التدابير الرامية الى تحرير المنظومة المالية .
نتائج الدراسة	اشارت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين تحرير أسعار الفائدة والزيادة الحاصلة في حجم الادخار للمدة عينة الدراسة وإنما الزيادة تعود الى متغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة ، ونصحت الدراسة بتبني الخدمات المصرفية الاسلامية التي تخلو من التعاملات الربوية في اطار العمل المصرفي وتطويرها بما يتناسب والاحتياجات المختلفة .
مدى الافادة منها	ساهمت هذه الدراسة وبشكل كبير في تبني الباحث لأسلوب قياس مؤشر تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض في الجانب العملي .

12- دراسة (العسلي ، 2005)

	عنوان الدراسة
اثر التحرير المالي في عوائد وحجم تداول أسهم قطاع المصارف في الأردن (1980-2004)	
عينة من مصارف القطاع الخاص الاردني قوامها ثمانية مصارف .	عينة الدراسة
<p>تهدف الدراسة إلى ما يأتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التعرف على مفهوم العولمة والتحرير المالي وأهدافها وآثارها، و التعرف على مفهوم عوائد الأسهم وحجم التداول وكيفية قياسها . - قياس اثر مؤشرات التحرير المالي في تطور عوائد أسهم قطاع المصارف في الأردن . - قياس اثر مؤشرات التحرير المالي في تطور حجم تداول أسهم قطاع المصارف في الأردن. 	هدف الدراسة
<p>النتائج التي توصلت اليها الدراسة سجلت عدم وجود علاقة اثر بين مؤشرات التحرير المالي المستخدمة في الدراسة وبين كل من عوائد وحجم تداول اسهم قطاع المصارف في الاردن . و يتضح من نتائج الدراسة أن معدل النمو بالحجم يعد أهم محدد لحجم تداول أسهم قطاع المصارف في الأردن، فضلا عن أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تعد أهم محدد لمعدل عائد أسهم قطاع المصارف في الأردن ،قد يعود ذلك إلى الصفات النوعية لهذه النسبة بمعنى أن هذا التأثير يعود لأسباب نفسية تتعلق بالمستثمرين أنفسهم نظراً لاهتمامهم بالمكاسب التي يمكن أن تعوضهم عن استثماراتهم اذ ينصب جل اهتمامهم إلى النسب على حساب النسب الأخرى وهذا أمر طبيعي يحدث مع كل المستثمرين.</p>	نتائج الدراسة
<p>تعد الدراسة من احدث الدراسات العربية التي ثبتت مؤشرات قياسية للتحرير المالي إذ أن الباحث اعتمد على ثلاث مؤشرات منها في الجانب العملي والتي كانت مورد اتفاق اغلب الباحثين السابقين .</p>	مدى الافادة منها

ثانيا : بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بالأداء المالي الاستراتيجي

1- دراسة (Magnan ,1997)	
عنوان الدراسة	Bank performance and Executive compensation managerial Discretion perspective
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية في مصارف القطاع الخاص الامريكية
هدف الدراسة	دراسة تأثير درجة الرشد الاداري (حرية التصرف) في العلاقة بين الأداء وتعويضات التنفيذيين.
نتائج الدراسة	أن مستوى الرشد الاداري هو الذي يقوم العلاقة بين الأداء المصرفي وتعويضات التنفيذيين من خلال تبني مفاهيم تمكن المديرين من ادراك طبيعة العلاقات بين المستويات الادارية .
مدى الافادة منها	تمت الإفادة منها بوصفها دراسة سابقة.

2 – دراسة (الجبوري،2003)	
عنوان الدراسة	مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي " دراسة تطبيقية"
عينة الدراسة	مصرفي الرافدين والتجاري العراقيين
هدف الدراسة	قياس الأداء المالي الاستراتيجي لعينة الدراسة من المصارف الحكومية والأهلية وذلك من خلال اعتماد مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي.
نتائج الدراسة	ان مؤشرات الأداء المذكورة تحتل أهمية كبيرة في التعرف على نتائج الأداء المالي الاستراتيجي في المنشآت المالية المصرفية ، فضلا عن نتائج التحليل التي أظهرت تبايناً في أداء المصارف عينة الدراسة ،اذ كانت مؤشرات الأداء المالي للمصارف الأهلية أفضل من مؤشرات المصارف الحكومية.
مدى الافادة منها	تمت الإفادة منها عن طريق استخدام بعض مؤشراتهما في الجانب التطبيقي.

3- دراسة (حمزة ، 2008)	
العنوان	علاقة القرار الاستراتيجي بالأداء المصرفي (دراسة تحليلية)
العينة	عينة الدراسة اربعة مصارف من مصارف القطاع الخاص العراقية للمدة من (1999-2002)
الهدف	يحاول هذا البحث أن يبين علاقة القرار الاستراتيجي بالأداء المصرفي من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية للمصارف لأجراء عملية التحليل .
النتائج	توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :- - من خلال نتائج النسب المالية المتحققة لم نلمس وجود استراتيجية شاملة محددة لعمل المصرف ومن ثم جاءت القرارات الاستراتيجية في مجال الاستثمار غير كفوءة مما ادى الى

ضعف النتائج المتحققة. - إن القرارات الاستراتيجية المتخذة لزيادة رأس المال لم تكن موفقة وشكلت عبئا على المصرف اكثر منها فائدة للمصرف - لم تلجا المصارف الى وضع استراتيجيات تسويقية لجذب الودائع	مدى الافادة منها
استخدمت في الدراسة السابقة	

4- دراسة (قريشي، 2004)	
تقييم أداء المؤسسات المصرفية	عنوان الدراسة
دراسة حالة مجموعة من المصارف الجزائرية للمدة من (1994-2000)	عينة الدراسة
تهدف الدراسة الى توضيح الكيفية التي يتم فيها استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء المصارف ،وتطبيق ذلك على مجموعة من المصارف الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها المالية وتوضيح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة في المصرف ،ثم مقارنة أداء هذه المصارف فيما بينها	هدف الدراسة
اشتملت نتائج الدراسة على ثلاثة جوانب :- - جانب الربحية :- بينت مؤشرات الربحية أن المصارف الصغيرة (من حيث حجم الموجودات) اكثر عائدا ومردودية من المصارف الكبيرة . - جانب الكفاءة :- تباينت مستويات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة بسبب قلة الفروع والوكالات وكذلك نقص وقلة حجم النشاط ومن ثم انخفاض في مستوى لتكاليف الثابتة . - جانب الانتاجية :- جاءت بيانات مؤشر انتاجية الموجودات متقاربة بين المصارف طوال مدة الدراسة ، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة في هذه المصارف .	نتائج الدراسة
تم استخدامها في الدراسات السابقة .	مدى الافادة منها

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

اسهمت الدراسات السابقة في اعطاء صورة مهمة لكيفية تحليل وتتبع متغيرات الدراسة وتكمن اهميتها في

الآتي :

- 1- إن اغلب الدراسات السابقة المستخدمة في البحث قد تم استخدامها في الجانب النظري وأخرى في الجانب العملي كنتائج مهمة ارست الكثير من نواحي التقييم والمقارنة المرجعية للعديد من فقرات البحث .
- 2- بالاعتماد على دراسات (Abiad, 2008) وغيرها تم استخلاص اهم ثلاث مؤشرات للتحليل المصرفي وتعد تلك المؤشرات من احدث مقاييس سياسات التحرير المالي والمصرفي للتعبير عن حقيقة ودوافع تلك السياسات في القطاع المالي والمصرفي وأثرها في مؤشرات المستخدمة في الدراسة .

3- ساهمت دراسة (محمد و صلاح الدين ، 2009) في تذليل عقبات قياس مؤشر تحرير سعر الفائدة إذ أن الطريقة المعتمدة في اغلب الدراسات كانت طريقة النقاط لقياس مستوى ودرجة تحرير أسعار الفائدة بين الدول ولكن تلك الدراسة وبالاعتماد على دراسات اخرى بلورت تلك النتائج لمتابعة تطورات أسعار الفائدة ومن ثم قياس درجة التحرر.

4- تعد دراسة (Roland Christian , 2006) "والتي تم تحويلها فيما بعد الى كتاب" من اهم مراجع الدراسة ويكاد يكون من قلائل الكتب التي حملت عنوانا صريحا لمفهوم التحرير المصرفي اذ ارسى الكثير من الجوانب العلمية والتصويب للعديد من هفوات الطرح في مضمون البحث النظري والعملي .

مميزات الدراسة الحالية

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ينبغي توضيح اهم ما يميز الدراسة الحالية :

- 1- تعد هذه الدراسة اول دراسة تناولت التحرير المصرفي بأسلوب بحثي موسع في العراق، كما وتعد اول دراسة تربط بين التحرير المصرفي ومؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي عربيا حسب اطلاع الباحث .
- 2- تعد اول دراسة ثبتت مؤشرات قياسية تعتمد على بيانات حقيقية للتحرير المصرفي محليا وعربيا حسب اطلاع الباحث ، اذ كان المتعارف عليه في البحوث المقلدة التي تطرقت الى مفهوم التحرير أن يتم اعتماد استمارة الاستبانة في تصويب متغيرات التحرير المصرفي وقد استخدم الباحث جزءاً من هذه الدراسات في الجانب النظري .
- 3- استخدام الباحث لسلسلة زمنية طويلة بلغت اربع عشرة سنة ساهم وبشكل كبير في تتبع تطورات الكثير من المؤشرات الحيوية والمراحل التنفيذية لسياسات التحرير المصرفي ومؤشرات الأداء المالي بشكل تفصيلي تم فيه ملاحظة فروقات مدة ما قبل التحرير ومدة ما بعد التحرير المصرفي .
- 4- قياس متغيرات الدراسة بشكل مباشر وتفصيلي من دون استخدام المتوسط العام لمتغير كامل (المستقل او المعتمد) في كثير من الدراسات ، يعطي دلالة وصفية وتشخيصية لمعرفة مكامن الخلل ونقاط القوة لكل مؤشر .
- 5- تعد هذه الدراسة جهداً بحثياً متواضعاً لأثراء المكتبة العراقية بأمر ذات طبيعة حداثوية يتم الاستفادة منها لمواصلة العملية البحثية من قبل الباحثين اللاحقين .

الفصل الثاني

الاطار النظري للتحرير المصرفي و الاستراتيجيات المصرفية

المبحث الأول

التحرير المصرفي

المبحث الثاني

الاستراتيجيات المصرفية لمواجهة تحديات

التحرير المصرفي

المبحث الاول :- الاطار النظري للتحريير المصرفي

المطلب الاول : مفهوم ونشأة التحريير المصرفي

اولاً : مفهوم التحريير المصرفي

يلعب القطاع المالي لأي اقتصاد في العالم دوراً حيوياً في تطوير ونمو ذلك الاقتصاد وأن تنشيط هذا القطاع سوف يحدد الكيفية التي يضطلع بها في تعبئة الأموال من القطاعات ذات الفائض المالي إلى تلك التي تعاني عجزاً بكفاءة وفاعلية (Akingunola et al,2013:125). لذلك فإن إصلاحات القطاع المالي والمصرفي لها أهمية قصوى بالنسبة للاقتصادات الناشئة فضلاً عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب الدور الحاسم لهذه القطاعات في عمليات التنمية الاقتصادية (Roland,2008:v). إذ كان من الصعب العثور على بلد لم تكن فيه مؤسسة مالية مملوكة للدولة أو لم يكن للدولة تدخل مباشر أو غير مباشر فيها ، وهذا ما شهده القرن العشرين من تكثيف للكبح المالي، و تجلى ذلك في محاولة الحكومات لإصلاح أسعار الفائدة بشكل يتماشى مع أسعار الفائدة السوقية للسيطرة على تخصيص الائتمان عبر التوجيه أو ملكية المصارف (Capiro et al,2006:4). ومن هنا استكملت الدول المتقدمة فعليا عملية التحريير المالي والمصرفي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وبعدها شرعت العديد من الدول النامية في اجراء اصلاحات اقتصادية بالانتقال من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)، إذ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يحدث دون الاهتمام بالقطاع المصرفي (صليحة ، 2004 : 476). لذلك فإن التحريير بحد ذاته هو عملية انفصال عن الكبح المالي ، والكبح المالي مرتبط بالتثبيط الحكومي عموماً كأسعار الفائدة ونتائجها المضادة على القطاع المالي فضلاً عن القطاع الاقتصادي (Murat,1998:1).

قبل أن ندخل في غمار التحريير المالي والمصرفي يجدر بنا أن نُعرِّج على مفهوم له صلة وثيقة به وهو التحريير الاقتصادي الذي يرى (ماكينون) في كتابه " النهج الامثل للتحريير الاقتصادي " أن التحريير المالي والمصرفي جزء لا يتجزأ من التحريير الاقتصادي (بو سالم، 2011:180). فالتحريير الاقتصادي عادة ما نجده في كثير من الأدبيات الاقتصادية مرادفاً لمصطلح الاصلاح الاقتصادي و يعني تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد و تشجيع القطاع الخاص ، وبمعنى آخر سحب جزئي لاختصاصات الدولة باعتبارها مسؤولة عن إدارة عوامل الإنتاج و توفير الخدمات للأفراد ، و إسنادها إلى قطاعات و جهات أخرى تكون قادرة على إدارتها بتوافق مع المتغيرات الحديثة و إشباع حاجات الأفراد بشكل يخفف الهدف المطلوب لكل (عبد القادر، 2006 : 36).

و يرى (Emanuel) أن التحريير الاقتصادي يشير الى حزمة من الاصلاحات التي نادى بها صندوق النقد الدولي IMF و التي تكفل حرية الانخراط في النشاط الاقتصادي في الداخل او الخارج وهذه الاصلاحات تشمل عادة كل او بعض المتغيرات الآتية: تخفيض الانفاق الحكومي ، فتح الاقتصاد امام التجارة والاستثمار الاجنبي ، تعديل سعر الصرف ، ورفع القيود في معظم الاسواق ولذلك فهو يشير الى استقرار الاقتصاد الكلي او التحول الهيكلي الجزئي (Emanuel,2012:4) .

إن عملية التحريير الاقتصادي ينبغي أن تكون على شكل خطوات يتخذ فيها التسلسل الزمني والترتيب عامل مهم وفق برنامج محدد وهذه الخطوات هي (عبد القادر، 2006، 37) :

1- احكام السيطرة المالية وضبط الانفاق الحكومي وإصلاح السياسة الضريبية .

2- تحريير القطاع المصرفي والمالي .

3- تحريير التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الاموال .

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي للبلد فإن مصطلح " تحريير " يمكن أن يستخدم بالمعنى الضيق او الواسع ، ففي المعنى الضيق يشير التحريير المصرفي الى ازالة اجراءات الكبح المالي والقيود المفروضة على معدل الفائدة ولاسيما القوانين الانتمانية المباشرة (Caprio et al,2006:11). وبما أن هذه تشكل قيود الحجم والأسعار لذلك فإن (John&Molly,1998:2) عدا التحريير المصرفي بالمعنى الضيق أساسا من حيث استعادة الأسعار والتخصيص الامثل في القطاع المالي و اعطاء السوق السلطة في تحديد من يحصل على الائتمان ومن يمنحه و بأي ثمن . في حين يرى (Raje,2000:1) أن التحريير بمعناه الواسع يشير الى مجموعة السياسات الاقتصادية المختلفة الرامية لفتح القطاع المصرفي . بينما عرفه (Quispe ,2001:3) بأنه مجموعة الاصلاحات التنفيذية وتدابير السياسة العامة التي تهدف الى تقليل القيود (تحريير) وتحويل النظام المالي وهيكله نحو السوق الحر ضمن اطار تنظيمي ملائم.

اما (Arestis,2004:2) فان له وجهة نظر أخرى يرى التحريير المصرفي فيها بأنه تحريير رأس المال الاجنبي والمحلي وقطاع سوق الاسهم الاجنبي بمعزل عن القطاع المالي المحلي ويوضح تحريير رأس المال عبر الأنظمة واللوائح التي تتعلق بالاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية وأسواق الصرف المتعددة وكذلك الضوابط والأنظمة التي تتعلق بحساب رأس المال . بينما (Ghosh,2005:2) يعرفه بأنه الاجراءات الموجهة نحو تخفيف او تفكيك السيطرة على الهياكل المؤسسية ، والأدوات ونشاطات الوكلاء في القطاعات المختلفة في النظام المالي.

في حين عرفه (صليحة، 2004: 477) بأنه كافة الاجراءات التي تعمل على تطوير الاسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام اشرافي قوي إذ أن سياسة التحريير المصرفي تقوم على الثقة الكاملة في الاسواق التي يتم تحرييرها من القيود الادارية عبر إعطاء الجدية لقوى السوق في العمل عن طريق تحريير معدلات الفائدة وعدم وضع حدود قصوى لها مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار .

أما (Ngoc et al,2009:2) يرى بأنه عملية يراد منها ازالة القيود والقوانين التعسفية اتجاه دخول المصارف الاجنبية عن طريقين الاول عبر الاستثمارات الجديدة (De Novo) للمصارف الاجنبية في البلدان المضيفة والآخر عن طريق الاندماجات و الاكتسابات لاسيما في الاسواق الناشئة لما يرافق ذلك من تحسين في أسواق الصيرفة ومن ثم تحسين أداء المصارف المحلية المضيفة .

بينما (Wall, 2003:1) ذهب الى أبعد من ذلك إذ اضى طابع الريادية في جانب التحريير المصرفي بوصفه مجموعة من العمليات المرتبة والمنسقة والتي تسعى بالدرجة الاساس الى الريادية في الأداء المؤسساتي المالي والمصرفي لأن الريادة في الأداء تزداد تبعاً لزيادة تحريير القيود المصرفية وأن التحريير المصرفي يقلل من التأثير السلبي للتركيز في دخول رجال الاعمال .

في حين (فاطمة) تؤكد على الدور الكلي للتحويل بان التحريير المالي بمثابة اجراءات لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته عبر انشاء نظام اشرافي قوي (فاطمة ، 2012: 207).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التحريير المصرفي بأنه ” الاستراتيجيات والخطط و البرامج

كافة التي تعبر عن نوايا الحكومة في تقليل قيود بعض المتغيرات الاقتصادية محلياً ودمج قطاعاتها

المالية والمصرفية في الاقتصاد العالمي دولياً وفق منظور كلي يهدف بالدرجة الاساس الى تحسين

البنية الهيكلية للنظام المالي والمصرفي والافادة من مزايا وسلوكيات العولة والتطورات التقنية

والإبداعات المالية بشكل يتلاءم مع البيئة المحلية” .

ونظراً لترابط اجراءات وآليات التحريير المالي والتحريير المصرفي و احيانا يتطرق بعض الكتاب الى كليهما في منهجية عمل واحدة لذلك ينبغي أن نغطي ما يحيط بالتحريير المالي من مفاهيم ترتبط بموضوع الدراسة إذ أن بعض الكتاب يرون بأن التحريير المصرفي هو جزء من التحريير المالي وأن ما يسري على الاول يسري على

الآخر في كافة المعالجات النظرية والقياسية ولكننا سوف نقوم بفصل كلا المفهومين في المواضيع التي تحتاج الى معالجة مستقلة ودمجها إذا لم يستدع الامر الى ذلك من وجهة نظر الكثير من الكتاب.

ثانيا : من الكبح الى التحرير : النظرية والنشأة

مصطلح الكبح المالي تمت صياغته في البداية من قبل ماكينون (1973)، وهو الذي عرفه على أنه السياسات المالية الحكومية التي تنظم أسعار الفائدة بدقة ، وترفع الاحتياطي على الودائع المصرفية ، وتقوم بتخصيص الموارد إلزاميا في الاقتصاد ويعتقد أن مثل هذه السياسات القمعية ، التي تكون أكثر شيوعا في البلدان النامية ، وجدت لعرقلة التطورات المالية وسببت انخفاض الكفاءة العامة للنظام المالي . ونتيجة لذلك ، كانت العائق الأكبر للنمو الاقتصادي (Huang & Wang, 2010:4). هذه النظرية تركز على افتراضات أن الادخار هو دالة متزايدة من سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والمعدل الحقيقي للنمو في الناتج الاجمالي وأن الاستثمار هو دالة متناقصة من سعر الفائدة على القروض وأن الفائدة دالة متزايدة لمعدل النمو ففي مرحلة الكبح المالي ، يكون معدل الفائدة الاسمي ثابت ، من ثم يتم الحفاظ على المعدل الحقيقي دون المستوى التوازني وأن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستهلاك الجاري وتقل الادخار (Arestis, 2004:4).

إذ يرى (Harry) ان النظام المكبوت ماليا يصنف بان الحكومة لها السلطة العليا في تحديد من يحصل على الائتمان ويمنحه وبأي ثمن و إنه من السهل شرح دوافع الحكومة في فرض سلطتها من اجل ضمان جودة المؤسسات عبر منطقتان يفسران سلوك الحكومة :منطق القوة ومنطق الدخل، إذ تحاول الحكومة لضمان موقف قوتها والحصول على مكاسب مالية من موقفها فأنها تقوم بالتدخل في الاسواق ، لأن منطق القوة يمثل مركز التحليل السياسي للعلاقات بين الدولة ورجال الأعمال ، اما منطق الدخل يمثل التفسير الشعبي لسلوك الحكومة في الاقتصاد وإرساء جوانب استقراره (Harry, 2006:344) .

وفي هذا الاطار يجادل (David) بأنه على الرغم من أن السياسات المالية القمعية (سياسات الكبح المالي) كانت سيئة للكفاءة التخصيصية ، فأنها ربما تسببت فيما وصفه (Maswana, J. 2008) ب "كفاءة التكيف" وقدرة الحكومة على التكيف بسرعة مع البيئة المتغيرة ويضيف، أن الكبح المالي المعتدل ساعد الصين في الحفاظ على الاستقرار المالي اللازم لعملية الإصلاح، لكن مع مرور الوقت يرى بأن الكبح المالي سوف يعاني من زيادة التكاليف وكذلك خفض الكفاءة الاقتصادية و فضلا عن ذلك ، فإنه يميل إلى أن يكون ذاتي الدفع وذاتي الاستدامة مما يخلق فخ انخفاض الكفاءة الذي يمنع تحرير القطاع المالي (David, 2001:77) . وضمن هذا التأييد يدخل (Stiglitz) ومن خلال بحثه "The Role of the State in Financial Markets" يثبت بأن الكبح المالي يحسن من الكفاءة مع تخصيص رأس المال في الطرق الاربعة الآتية :

- 1 - تخفيض أسعار الفائدة سوف يحسن من معدل الجودة لطالبي القروض.
- 2- الكبح المالي يزيد من اسهم الشركة لأنه يقلل من تكلفة رأس المال.
- 3 - الكبح المالي يمكن استخدامه جنباً إلى جنب مع آلية التخصيص البديلة مثل استخدام الأداء التصديري للتعجيل بالنمو الاقتصادي.
- 4- برامج الائتمان الموجه يمكن أن تشجع الإقراض إلى القطاعات ذات الفوائض التكنولوجية العالية (Stiglitz,1994:39-45) .

ولكن (fry) في موضع رده على البحث السابق فإنه يرى ما توصل اليه (Stiglitz) غير مقبول على اساس :

- 1- إن خفض أسعار الفائدة لا يزيد بالضرورة من متوسط كفاءة الاستثمار لأن انخفاض أسعار الفائدة يمكن أن يشجع رجال الأعمال للدخول في مشاريع ذات عائد اقل في سبيل الحصول على الأموال.
- 2-الأداء السابق كمعيار لتخصيص الائتمان يعد تمييزاً ضد الداخلين ويؤدي الى تنامي القوة الاحتكارية .
- 3 - قد آثرت برامج الائتمان الموجه دائماً التخلف عن السداد بشكل كبير ، الامر الذي ادى الى زيادة هشاشة النظام المالي عن طريق إجبار المؤسسات المالية لزيادة تعرضها للمخاطر مع عدم وجود عوائد تعويضية (Fry,1997:559-561) .

وحتى وقت متأخر من الثمانينات اكتسبت المصارف المحلية في البلدان النامية بعض الافادة من تقليل القيود لدخول المصارف الاجنبية ولكن رغم ذلك كانت انشطتها وحريتها في وضع مقيد وتحديد أسعار الفائدة مسيطر عليها بدرجة كبيرة من قبل الحكومة (Chung,2000:255-256) . كما تداد لذلك فإن القوة الاحتكارية للمصارف المحلية التي ترافق تضيق و تقييد دخول المصارف الاجنبية تؤدي الى ارتفاع في الارباح ، ارتفاع في معدلات الفائدة ، ارتفاع في الكلف و انخفاض في الكفاءة (Gloria,2005:2).

وعلى هذا الاساس اوضح "ماكينون وشو" أن الكبح المالي يقوم بالآتي (Murat,1998:2) :

- 1- يقلل من تدفق الاموال القابلة للاقتراض من خلال النظام المصرفي المنظم ، الامر الذي يجبر المقترضين المرتقبين الاعتماد على التمويل الذاتي .
- 2- يصيب الضرر عملية التمويل الذاتي في داخل المشروعات، فإذا كان العائد الحقيقي على الودائع والنقد والعملات سلبياً فإن المنشآت لا تستطيع أن تراكم اصولاً سائلة بسهولة تمكنها من الاستثمار .
- 3- يصبح من المستحيل احداث تعميق مالي ملحوظ من خارج النظام المصرفي المكبوت ، عندما تعاني المنشآت من النقص الحاد في السيولة او عندما يكون التضخم مرتفعاً وغير مستقراً او عندما يحدث الأمران معا.

4- تصبح التدفقات الرأسمالية الاجنبية غير منتجة عندما تكون سوق رأس المال المحلي في حالة اضطراب ويكون من المستحيل التنبؤ بأسعار الصرف الاجنبية .

وفقا لتلك التشوهات فإن (Serieux,2008:5) يذهب الى ابعد من ذلك إذ يرى :

• معدلات الفائدة الاسمية تكون منخفضة ، وغالبا ما تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية سلبية.

• نسب منخفضة من المال الحقيقي نسبة للدخل القومي.

• القطاعات المالية تكون ضعيفة لأنها تتميز باحتكار القلة نسبة إلى حجم الاقتصاد حيث تهيمن عليها عمليات الوساطة في الأصول المالية قصيرة الأجل.

• العجز الحكومي كبير جدا يؤدي الى حدوث تضخم عن طريق تحفيز خلق النقود الزائدة .

ويضيف (Choudhary) انه في بداية التسعينيات كانت الانظمة المالية للبلدان مرهقة و القطاع المصرفي

اصبح يعاني ضعف الكفاءة و الموثوقية وهذا يعود الى جملة من الاسباب :

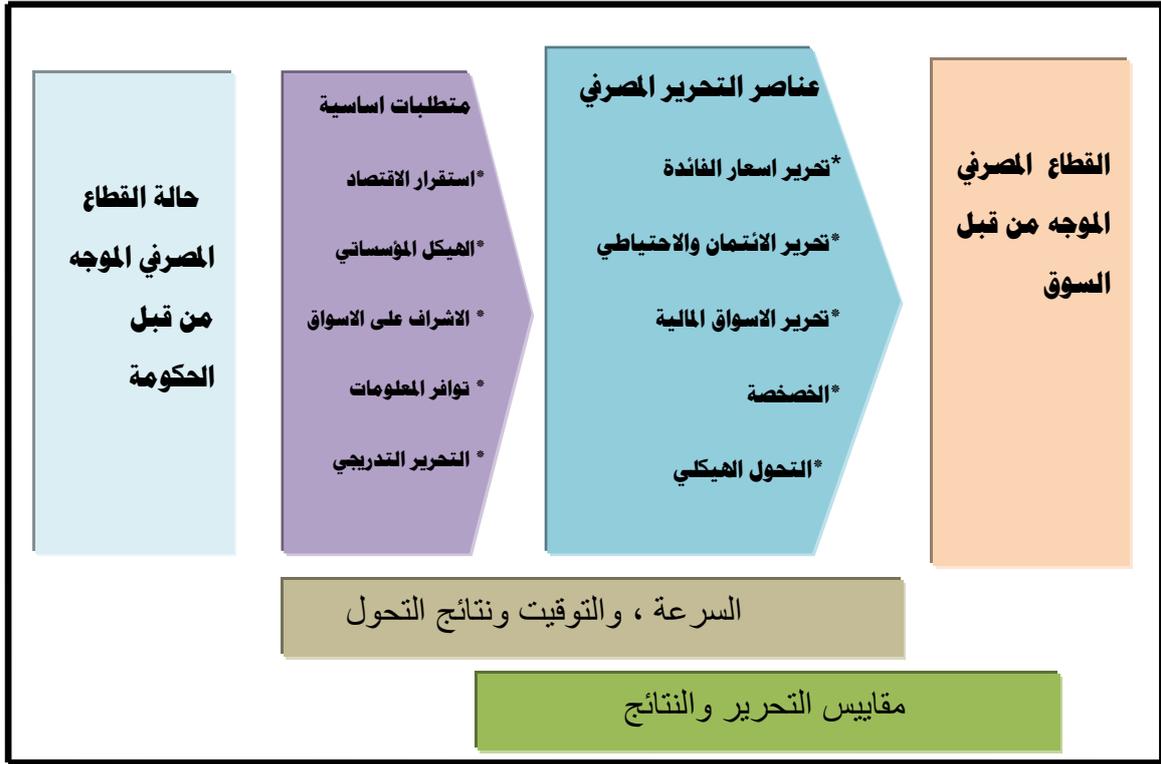
1- متطلبات الاحتياطي القانوني المرتفعة 2- الادارة السيئة لمعدلات الفائدة 3- ضعف هيكل المنافسة 4- الائتمان الموجه 5- التدخل السياسي والفساد (Choudhary,2011:560).

لقد كان لسياسة الكبح المالي آثار سلبية على القطاع المصرفي لأنه قد حرم من أداء وظائفه التقليدية الامر الذي اثر بشكل كبير على قدرته التنافسية ، ومع ما شهده العالم من تطورات كان من اهمها انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية ادركت الكثير من الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية كما انها لم تحقق الأهداف التي خطط لها ، لذلك فقد قامت بإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وقد بدأت هذه الدول باتخاذ سلسلة من الاجراءات المتعلقة بالتكيف مع المستجدات بجعل القطاع المالي اكثر مرونة وفاعلية وامانا وابتكارا بما يكفل تحسين قدرته التنافسية بالاعتماد على سياسة التحرير المالي والمصرفي (عبد القادر ومحمد، 2009: 3).

هل أن التحرير نعمة أم نقمة ؟ هذه مقدمة لمقالة الكاتب " Stefan " إذ يرى بأن الأمر يتوقف على عدة أمور ولأكثر من قرن من الزمان ، فقد أجريت الكثير من الأبحاث عن العلاقة بين التمويل والنشاط الاقتصادي. في مساهمة رائدة لـ Schumpeter (1912) يسلط فيها الضوء على الدور الأساس لمؤسسات الوساطة المالية في تشجيع الابتكارات والازدهار الاقتصادي. إذ أن الأنظمة المصرفية ذات الأداء الجيد تقوم بتعبئة الأموال وتسمح في تخصيص الموارد إلى الأماكن التي كانت تسفر عن عوائد أعلى ضمن هذا الاطار ، فإن الخدمات المصرفية الحرة هي مفيدة لأنها تعزز الكفاءة ومن ثم فإنها تعزز النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، أظهرت الأزمة المالية الأخيرة مدى سوء النشاط الاقتصادي الحقيقي وما يمكن أن يعانیه إذا واجهت النظم المالية الليبرالية خللاً ما (Stefan,2012:2). و كان القطاع المصرفي في حالة من التغيير منذ بداية عملية تحرير التجارة وإلغاء القيود

التنظيمية في الولايات المتحدة في عام 1970 ، إذ أن الاعتماد المتزايد على المنافسة ، والتدويل وتكامل الأسواق المالية ، قد وضع ضغوطا على إعادة هيكلة القطاع المالي . في الوقت ذاته ، تم ربط التحريير المصرفي بالأزمات العرضية مع النتائج المكلفة التي تعرض لها الاقتصاد ، وقد وضعت الإجراءات التنظيمية والرقابية المعنية لتلافي تلك الازمات. إذ أن تبني أوربا والاتحاد الأوروبي لعملية التحريير المصرفي قد عزز تكامل الأسواق عبر "برنامج السوق الموحدة عام1990 " و "الوحدة النقدية EMU عام 1999 " (Vives,2000:1). وضمن هذه الاجراءات أصبح التحريير التدريجي للتجارة الدافع ليس فقط بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة ولكن لاقتصادات الدول النامية على حد سواء. وان إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الحركة تجلّى في شكل منظمة التجارة العالمية عام 1995 ، بعد ثمانية اعوام من مفاوضات جولة أوروغواي ، تمنهجت عملية تحريير التجارة التي أعقبت ذلك ، وأنشأ منتدى الحوار بين الدول الموقعة و أصبحت منظمة التجارة العالمية أرضا خصبة لمزيد من الاتفاقيات التي تهدف إلى تحريير قطاعات إضافية من اقتصادات الدول الموقعة وواحدة من هذه الاتفاقيات هو الاتفاق العام بشأن تحريير التجارة في الخدمات (Jabsheh ,2001:3). الشكل (26) يوضح عملية الانتقال من الكبح المالي الى حالة التحريير المصرفي وسيطرة قوى السوق والذي يتضمن عناصر ومتطلبات اساسية سنأتي على توضيحها لاحقا كسياسات وإجراءات تسهم في عملية التحريير .

ووفق لذلك يرى الباحث أن الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق يحمل في طياته الكثير من الايجابيات كما لا يخلوا من السلبيات التي تعتمد بالدرجة الاساس على الهيكل الاقتصادي والسياسي للبلد . إذ أن التحريير المصرفي سوف ترافقه عوامل النجاح مادامت هنالك مقومات تستدعي القائمين على رسم السياسات والاتفاقيات لها ، فإذا لم تستثمر تلك المقومات بصورة صحيحة سوف تكون للتحريير عواقب وخيمة لأن النظام المالي والمصرفي المتحرر ينبغي ألا يترك بدون رقابة وإشراف يهدف الى التكامل بين المؤسسات المختلفة والحكومة لتحقيق التنمية المستدامة . والشكل (1) يوضح بصورة مبسطة عملية الانتقال من سوق مصرفي مقيد الى سوق مصرفي متحرر مروراً بمجموعة من المتطلبات والعناصر التي تعد مقومات نجاح او فشل في الوقت نفسه .



1

الشكل (1)

الاطار العام لعملية التحريير المصرفي

Source :- Roland, Christian, "Banking Sector Liberalization In India : Evaluation of Reforms And Comparative Perspective On China", Physica-verlag Heidelberg ,2008 ,P 139 .

ثالثا : اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية "GATS"

من الامور المسلم بها و على نطاق واسع هو أن الاتفاقات الإقليمية بذلت العديد من التأثيرات الإيجابية على التكامل والانفتاح المتعدد الأطراف ، لأنها بمثابة مختبرات مفيدة لتجريب ما يمكن تحقيقه في المستويات العليا والأكثر تعقيدا . ومن ثم عدت المناطق الإقليمية المتكاملة " كآليات مهمة لضمان أشكال الإدارة الدولية ، والمساهمة في نظام تجاري متعدد الأطراف و أكثر ليبرالية " (Paola,2003:31) . إذ يعد انجاز الاتفاق العام للتجارة GATS من النتائج المميزة لمفاوضات جولة اورغواي ، فبموجب هذه الاتفاقية يتم اخضاع تجارة الخدمات المالية والمصرفية لأسس التجارة متعددة الاطراف بسبب الدور المتزايد لهذا القطاع و تشير بعض الاحصائيات أن انتاج هذا القطاع يمثل (60%-70%) من اجمالي الانتاج المحلي في البلدان الصناعية المتقدمة وما يقارب (50%) في البلدان النامية اما نسبة مساهمة الخدمات من اجمالي التجارة الدولية فيبلغ نحو (22%) (العفوري، 2000 : 84) . وفي الجانب نفسه تعد الجات "GATS" اول تعاون دولي في المسائل المالية إذ أنتهت المفاوضات تحت مضلتها بتوقيع 70 دولة في 13 ديسمبر 1997 وهو ما يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية وتعزيز القدرة التنافسية للموردين المحليين ويغطي الاتفاق الموقع اكثر من 95% من أنشطة قطاع الخدمات المالية التي تقدر قيمتها بتربليونيات الدولارات (سعدي وعتيفة،2005:303).

المبادئ العامة لاتفاقية تحرير الخدمات

تستند الجات GATS الى مجموعة من الالتزامات والتي تعد كمبادئ عامة يتم بمقتضاها العمل على ارساء الملامح الرئيسية للاتفاقية العامة ومن هذه المبادئ (النحراوي،2009:20)، (بو سالم،2011:10) و (العفوري،2000:86) :

1- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية

نصت على هذا المبدأ المادة الثانية من الاتفاقية و تلزم الدول الاعضاء وفق هذا المبدأ بأن تمنح الدول الاخرى المزايا ذاتها التي يتم منحها الى دول لم تنضم الى الاتفاقية ، الا أن الاتفاقية قد سمحت ببعض الاستثناءات في هذا المجال عبر تبادل المزايا بين الدول المكونة لهذه الاتحادات دون أن يكون هنالك التزام عليها بمنح هذه الى دول اخرى خارج الاتحادات او المناطق .

2- مبدأ المعاملة الوطنية

تلزم اتفاقية تجارة الخدمات كل عضو أن ينشر كل الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية او تؤثر في تنفيذها ، وذلك دون ابطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية ، وينبغي ايضا نشر كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات او المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها ويجوز لأي عضو الحق في اخطار مجلس التجارة في الخدمات باي اجراءات يتخذها أي عضو اخر .

3- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة :

تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف ازالة الاساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحريير تجارة الخدمات والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين او بعض محتكري الاسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الاجانب في تلك الاسواق ، او قد يتم ايضا بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في اسواق خارجية .

4- زيادة مشاركة البلدان النامية

نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الاعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية عبر الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها مختلف الاعضاء وفقا للجزأين الثالث والرابع عبر تعزيز قدرات خدماتها المحلية و تحسين امكانية حصولها على التكنولوجيا وتحرير وصولها الى الاسواق المالية وغيرها من الاجراءات التي تكفل دعم وتشجيع البلدان النامية .

5 - مبدأ التحريير التدريجي

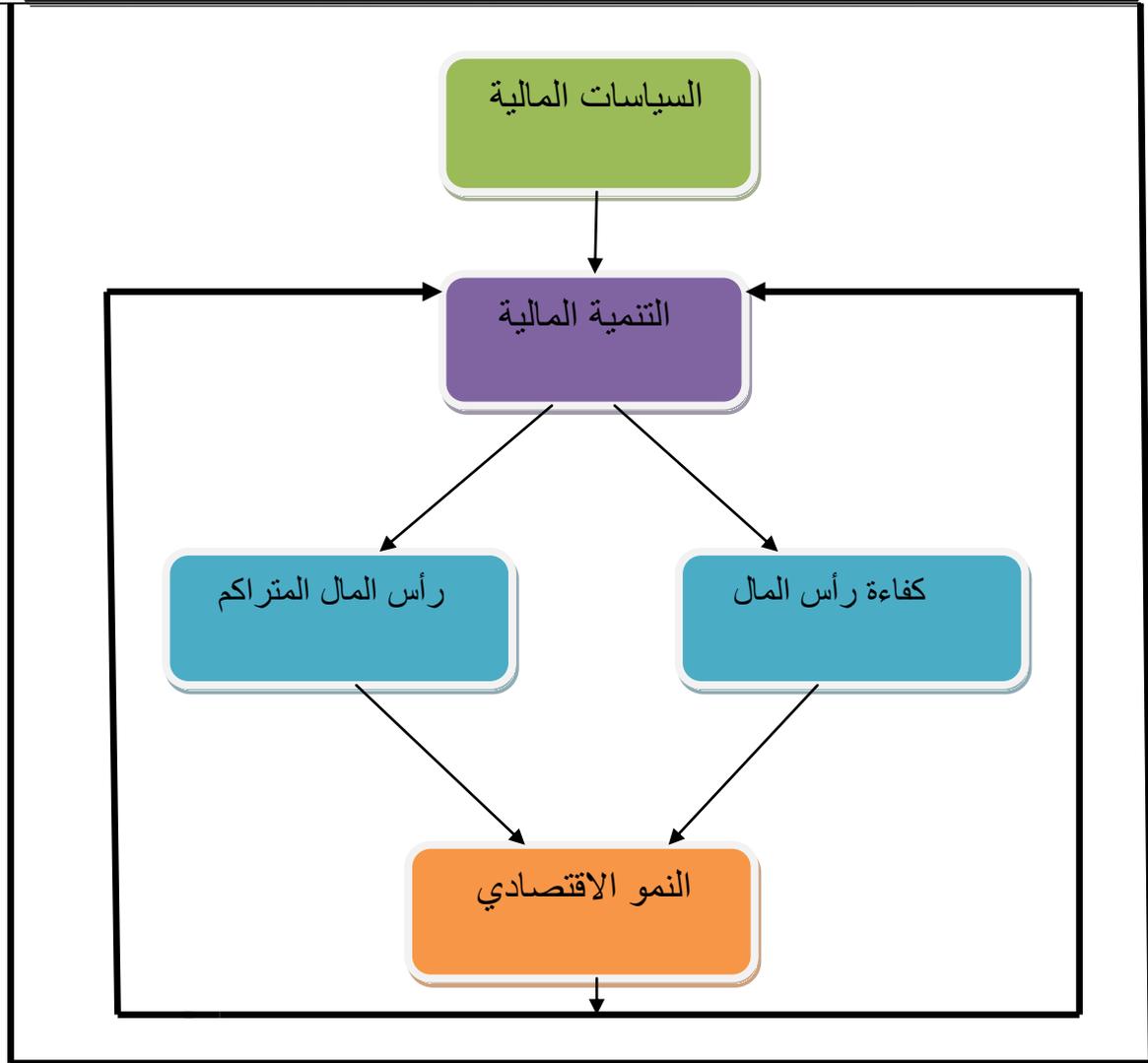
يعد التحريير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين الشركاء التجاريين ، و تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان " التفاوض عن الالتزامات المحددة " عملية الوصول الى مستويات اعلى من التحريير عبر جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الاكثر من تأريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيف او ازالة اية آثار معاكسة على تجارة الخدمات سوف تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لكل المشاركين في تلك المفاوضات .

رابعا : التحرير المصرفي بين النمو الاقتصادي و الازمات

مما لا شك فيه ان تحرير الأسواق المالية المحلية والعالمية جلب العديد من الفوائد الرئيسية ، بما في ذلك الوساطة ، وزيادة كفاءة الموارد المالية ، والتنمية الاقتصادية ونمو أسرع في التجارة . ومع ذلك ، فقد وقعت العديد الازمات المصرفية في البلدان التي حررت أسواقها المالية . هذا الربط الواضح بين رفع القيود والازمات المصرفية ادى إلى أن يكون للتحرير المصرفي " جانب مظلم" ، لأنه يميل إلى إنتاج النظام المصرفي الذي هو أكثر عرضة للمخاطر النظامية (Arthur,2003:1). في هذه المرحلة يبدي (Galindo) رأيه وهو احد مصممي مؤشر التحرير المالي الذي يراه (التحرير المالي) بشكل عام ينطوي على استبدال نظام معين معيب للغاية يتميز بالتدخل الحكومي المكثف مع نظام آخر يمتلك عيوب مختلفة وهو يجادل مضيفا أنه و عبر عينة مسحية لمجموعة من البلدان النامية وجد بأن التحرير المالي ساهم بشكل كبير في تحسين عملية كفاءة التخصيص للاستثمار في البلدان النامية (Galindo et al,2003:1;25) . عموما فإن تأثير التحرير في النمو يختلف من بلد لآخر تبعا الى المنظومة السياسية والقانونية وسلامة الاسواق المالية في حين أن النمو يتوقف على عاملين ، الاول : كم ولدت الاصلاحات الاضافية من استثمارات جديدة والآخر : كفاءة تلك الاستثمارات (Bekaert et al,2004:22) . عودة الى الكاتب نفسه ومن خلال بحثه " تقلب النمو والتحرير المالي " يجد بأن البلدان عينة الدراسة لم تشهدا انخفاضا حاداً في تقلبات معدل نمو الاستهلاك عبر مدد التحرير المالي (Bekaert et al ,2005:29). اما (Roubini & Martin 1992) فإنهما نهجا طرق بحثية مختلفة ، هذه الطرق تستكشف الآثار السلبية للكبح المالي - التي تحددها أسعار الفائدة الحقيقية السلبية - في النمو الاقتصادي عبر البلاد بعد تثبيت العوامل الأخرى ، إذ استنتجا أن التخلف المالي المرتبط مع الكبح المالي سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهذا تأثير سلبي في النمو يعتمد على درجة الكبح المالي .في حين أن درجة منخفضة نسبيا من الكبح المالي سيكون لها تأثير معتدل في النمو الاقتصادي (Roland,2008:93). وأظهر تحليل الانحدار من خلال دراسة في ماليزيا أن التحرير المالي يمكن أن يكون ذو تأثير سلبي في استقرار القطاع المصرفي عندما يتم التحكم في العوامل الأخرى فضلا عن أن التحرير المالي يمكن أن يسهم بشكل كبير في أزمة القطاع المصرفي . إذ تشير نتائج الانحدار أيضا إلى أن تحرير حساب رأس المال جذب رؤوس الأموال المتنقلة التي تسبب تأثيرات سلبية في الاقتصاد الماليزي لمدة دراسة الحالة (Yee et al,2010:20) كتطور اخر على تفسير العلاقات بين التحرير المصرفي والمتغيرات الاخرى فان (Caprio and Martinez:2000) ، وجدا أن ملكية الحكومة للبنوك تزيد من احتمال الازمات المصرفي في حين قلل (Barth , 2004)، من تأثير تلك العلاقة (Choudhry,2008:4). وكتأييد لهذه الدراسة (Khalid) وجد بانه هنالك وجهتا نظر عن مشاركة الحكومة في النظم المالية وامتلاكها المؤسسات المالية والمصرفية في كل أنحاء العالم ، الاولى ' التنموية ' ووجهة النظر الاخرى "السياسية" وجهة النظر التنموية تنص على أن الحكومات يمكن أن تتدخل من خلال مؤسساتها المالية بهدف تحقيق الادخار الفعال للشعب من خلال توجيه الموارد إلى القطاعات الإنتاجية التي تسهم في عملية التنمية. خلافا لهذا الرأي ،

في السنوات الأخيرة تطورت وجهة نظر جديدة وهي الرؤية "السياسية" من ملكية الحكومة الذي يؤكد أن سيطرة الدولة على التمويل من خلال المصارف وغيرها من المؤسسات هي تسييس تخصيص الموارد من أجل الحصول على الأصوات أو الرشاوى لأصحاب المناصب، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية (Khalid,2006:405-406). وفي دراسة تعمق الجدلية القائمة اجراها (Reddy) لعينة من 80 مصرف من مصارف القطاع العام والخاص والمصارف الاجنبية الهندية إذ وجد بأن التحرير المالي وتحرير أسعار الفائدة كان له تأثير واضح على زيادة الربحية وتخفيض هوامش الفائدة للقطاع المصرفي بشكل عام والمصارف العمومية بشكل خاص ولكنه يرى بأن المصارف المتخصصة لا تستطيع أن تواكب تداعيات التحرير المالي (Reddy,2003:12).

في خضم هذه الجدلية يرى الباحث بأن هنالك الكثير من الدراسات التي اثبتت دور التحرير المصرفي في التعميق المالي وزيادة النمو الاقتصادي لكن في الطرف الاخر نجد دراسات متعددة اشارت وبصورة صريحة لعلاقة التحرير بالأزمات لاسيما في دول امريكا اللاتينية ودول شرق آسيا لذلك فإن تلك التباينات في نتائج الدراسات المسحية تلعب البيئة الاقتصادية والمالية للبلد المبحوث دوراً رئيساً في تثبيت ملامحها العامة. الشكل (2) يوضح مدى توافر السياسات المالية الجيدة في بيئة محررة تزيد من كفاءة رأس المال ومن ثم تؤدي الى النمو الاقتصادي الذي بدوره يغذي مكونات التنمية المالية.

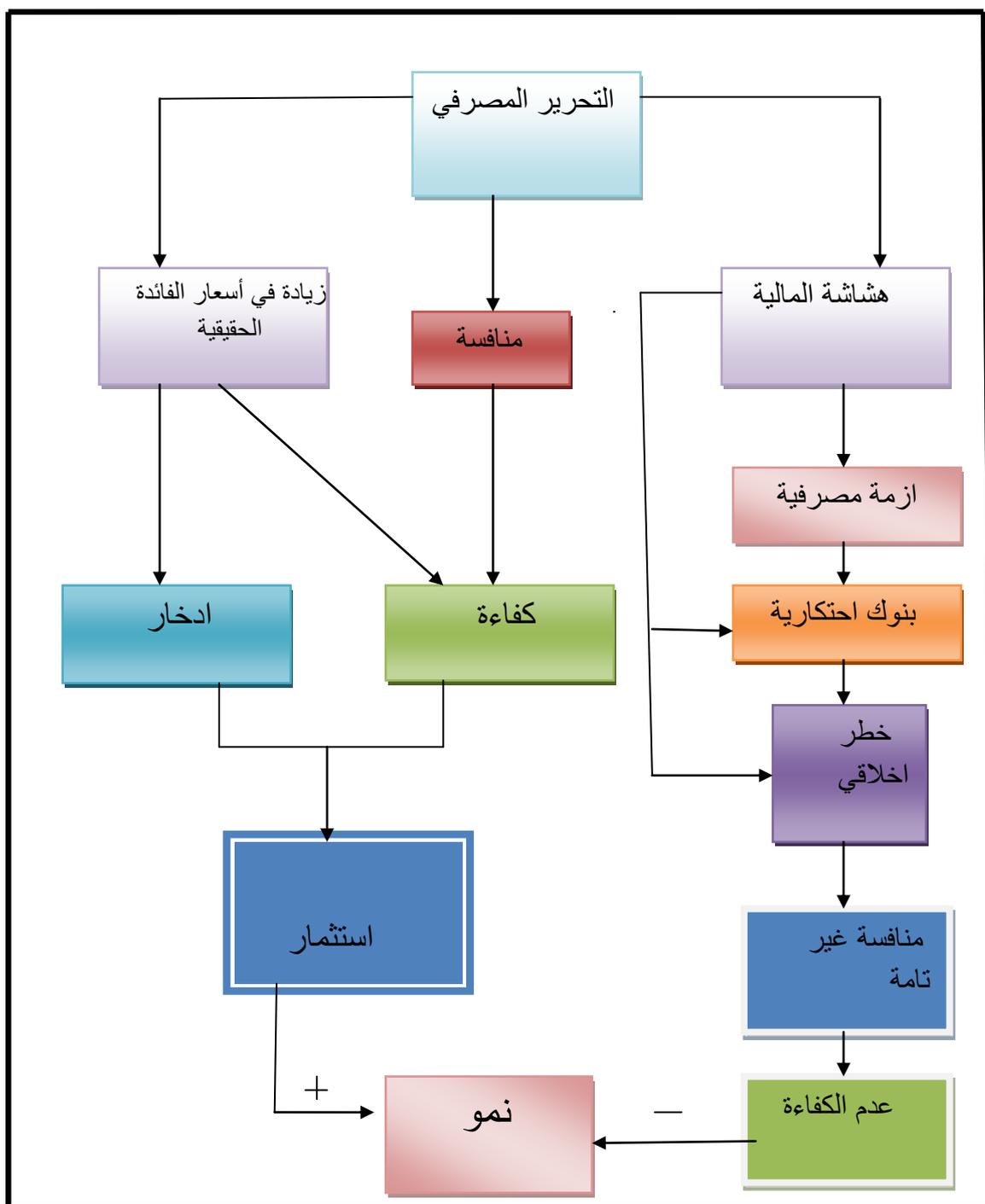


الشكل (2)

العلاقة بين التحريير المالي والنمو والتنمية المالية

Source :- Roland, Christian, "Banking Sector Liberalization In India : Evaluation of Reforms And Comparative Perspective On China, Physica-verlaag Heidelberg ,2008 ,P 92.

بينما الشكل (3) يختصر الكثير في رسم علاقة الدور السلبي والايجابي للتحريير المصرفي في النمو، الجانب الايمن من الشكل يمثل مكونات التحريير الفعال والجانب الايسر يشكل مكونات التحريير الذي يؤدي الى نمو سلبي:



الشكل (3)

العلاقة بين التحريير المالي والنمو والازمات

Source:- Ahmad, Abdullahi Dahir & Islam, M.N . Sardar , "Financial Liberalization In Development Countries : Issues ,time series analysis and policy implication " , Springer-verlaq Berlin ,2010, P 89

المطلب الثاني: استراتيجيات وشروط نجاح التحرير المالي والمصرفي

أولاً : استراتيجيات التحرير المالي والمصرفي

على مدى العقدين الماضيين اكتسبت عولمة الأسواق المالية زخماً إضافياً في عمليات التداول نتيجة لبرامج التحرير التي تقوم بها مختلف البلدان ، وهذا بدوره عزز الروابط الاقتصادية بين تلك الأسواق عبر تعميق التكامل بين المؤسسات المالية ونتيجة لذلك ، تواجه هذه المؤسسات المالية اليوم بيئة سريعة الخطى ، وديناميكية وقادرة على المنافسة على المستوى العالمي. في مثل هذه البيئة التنافسية ، تضطر المؤسسات المالية لدراسة إمكانية الاندماج في تلك الاقتصادات المتحررة من خلال سياسات واجراءات محددة (Denizer et al, 2000:2) وتتمثل هذه الاجراءات بمجموعة من استراتيجيات العمل باتجاه تحقيق التحرير الفعال والمدروس وهذه الاجراءات تعد بمثابة مؤشرات يمكن من خلال البعض منها رسم المتغيرات الكمية لعملية التحرير المصرفي (Bandiera et al,1998:25)

1- التحرير المالي على المستوى المحلي (تأهيل النظام المصرفي)

ويتمثل في تحرير القطاع المالي من القيود الحكومية (deregulation) واتخاذ الاجراءات التي تعمل على تقوية اللوائح والقواعد الاشرافية على المصارف ، وتستهدف هذه الاجراءات زيادة الكفاءة والمنافسة وتحسين الاطار الذي تعمل من خلاله السياسة النقدية (Bird & Rajan,1999:11) وهذه الاجراءات هي :

أ- تحرير أسعار الفائدة

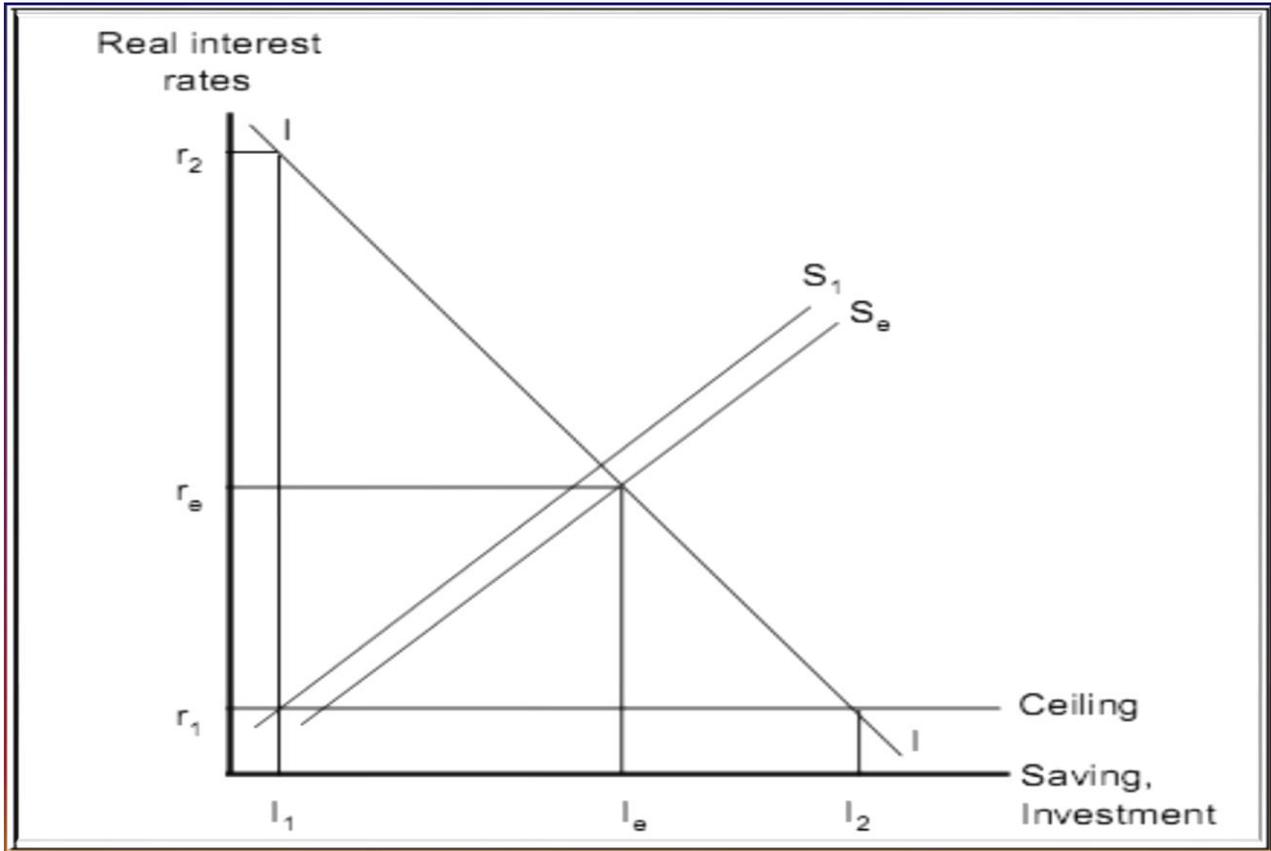
أن زيادة أسعار الفائدة الحقيقية يمكن أن يكون له آثار إيجابية في الوساطة المالية وفي النمو الاقتصادي ومع ذلك ، فإن الارتفاع المفرط في أسعار الفائدة الحقيقية قد يكون له آثار اقتصادية سلبية (Balassa,1990:18). لذا فإن التسلسل المقترح لتحرير سعر الفائدة يمتلك نوع من المنطقية من خلال تحريرها بشكل أسرع للمؤسسات الضخمة والمتطورة التي يمكن أن تتكيف سريعاً مع البيئة الجديدة. وتتمثل التوصيات في أن يتم تحرير أسعار الفائدة الكلية (الجملة) ثم أسعار فائدة الاقراض وأخيراً أسعار الفائدة على الودائع وهذا يعطي عنصر معين من الاستقرار لأنه يمنع المنافسة الشرسة التي تكون بشكل مفرط على الودائع. و أن أهم ما يلزم من الشروط السابقة لتحرير سعر الفائدة هو أن اللاعبين الاقتصاديين الرئيسيين:

(1) يخضعون للقيود المفروضة على الميزانية لتجنب العجز في تخصيص الموارد

(2) معدلات التضخم تكون مستقرة نسبياً لمنع التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة الحقيقي

(3) تحقيق استقرار معين للبنوك لتجنب المنافسة المدمرة (Ronald,2008:142). و بسبب المشاكل التي قد تنجم جراء التحول الهيكلي لأسعار الفائدة المتحررة وما يرافق ذلك من تشوهات في الاقتصاد تتعلق بمورثات الكبح المالي فإن هنالك طريقة صينية لتحرير أسعار الفائدة بأسلوب تدريجي ومدروس تشكل نوعاً ما حلاً منهجية في التحول .

وتبرز السمة المركزية لتحرير المسار المزدوج من خلال تفعيل الانتقال بين مسار الخطة (أسعار الفائدة المحددة من قبل الحكومة) ومسار السوق بالنسبة للقطاع المصرفي ، مسار الخطة يتألف من مبلغ ثابت من الائتمان تملكه المصارف لتوفيره بسعر فائدة محدد مسبقاً. وبموجب مسار السوق فإن المصارف لديها إمكانية لإقراض أموالهم الفائضة بسعر الفائدة السائد في السوق، فإذا تم تعيين مقدار الائتمان في إطار مسار الخطة كهدف بالأرقام المطلقة وليس كنسبة مئوية من إجمالي الائتمان فإن مسار الخطة - في بيئة من الطلب المتزايد على الائتمان - سوف يقلل من الأهمية النسبية لمسار السوق . وهكذا ، فإن برنامج القروض الموجهة يفقد ببطء أهميته ونهاية المطاف يتم التخلص منها ، مع ضمان مدة التكيف للعوامل الاقتصادية في الوقت ذاته . إذا فشل السوق في تخصيص الائتمان ، يمكن إجراء هذه الحالة من خلال ترك المبلغ الاسمي المتبقي من الائتمان للقطاعات المحرومة من الخدمات.(Lan et al,2000:121) . يوضح (ماكينون) الهيكل العام لفوائد الانتقال من أسعار الفائدة المقيدة الى أسعار الفائدة المحررة من خلال التوضيح الآتي : عندما تقيد الحكومة سعر الفائدة على الودائع مع السقف الى مستوى r_1 وهذا يكون اقل من سعر الفائدة التوازني r_e وأن مستوى الادخار يساوي I_1 ومستوى الادخار عند سعر الفائدة دون مستوى التوازن I_e والطلب على الائتمان I_2 لذلك فإن تأثير التحول يكون على شكلين ، الاول: لأن الطلب على الائتمان يتجاوز الادخار لذلك فإن الحكومة تقوم بتقنين الائتمان وبعض المشاريع المربحة وإلا لن يحصلوا على التمويل ونتيجة لذلك يتم تخفيض الرفاه العام. الشكل الآخر ، إذا لم يكن هنالك سقف لأسعار الفائدة على القروض بحيث يمكن للمصارف أن تقوم بتعيين معدل الاقراض r_2 مما يزيد من هامش صافي الفائدة من خلال r_2, r_1 ولذلك فإن من شأن الزيادة في سعر الفائدة على الودائع أن تزيد الادخار وتخفيض الطلب على القروض ونظراً لارتفاع الطلب على المدخرات فإن المزيد من رأس المال يكون متاحاً للاستثمارات المنتجة والتي لها آثار ايجابية في النمو (Ronald,2008:86) . والشكل (4) يوضح عملية الانتقال:



الشكل (4)

عملية تحريير أسعار الفائدة من الكبح المالي

Source :- Roland, Christian, "Banking Sector Liberalization In India : Evaluation of Reforms And Comparative Perspective On China", Physica -verlag Heidelberg ,2008 ,P 86 .

ب - تحريير الائتمان ومتطلبات الاحتياطي القانوني

إن حرية المصارف في توجيه ائتمائها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الإصلاح المالي السليم ، إذ أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان قد لا يكون وفق معيار ائتماني سليم ، لأن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للمصارف تعني أن الائتمان يجري تخصيصه ربما لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية . كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعوم للمؤسسات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد

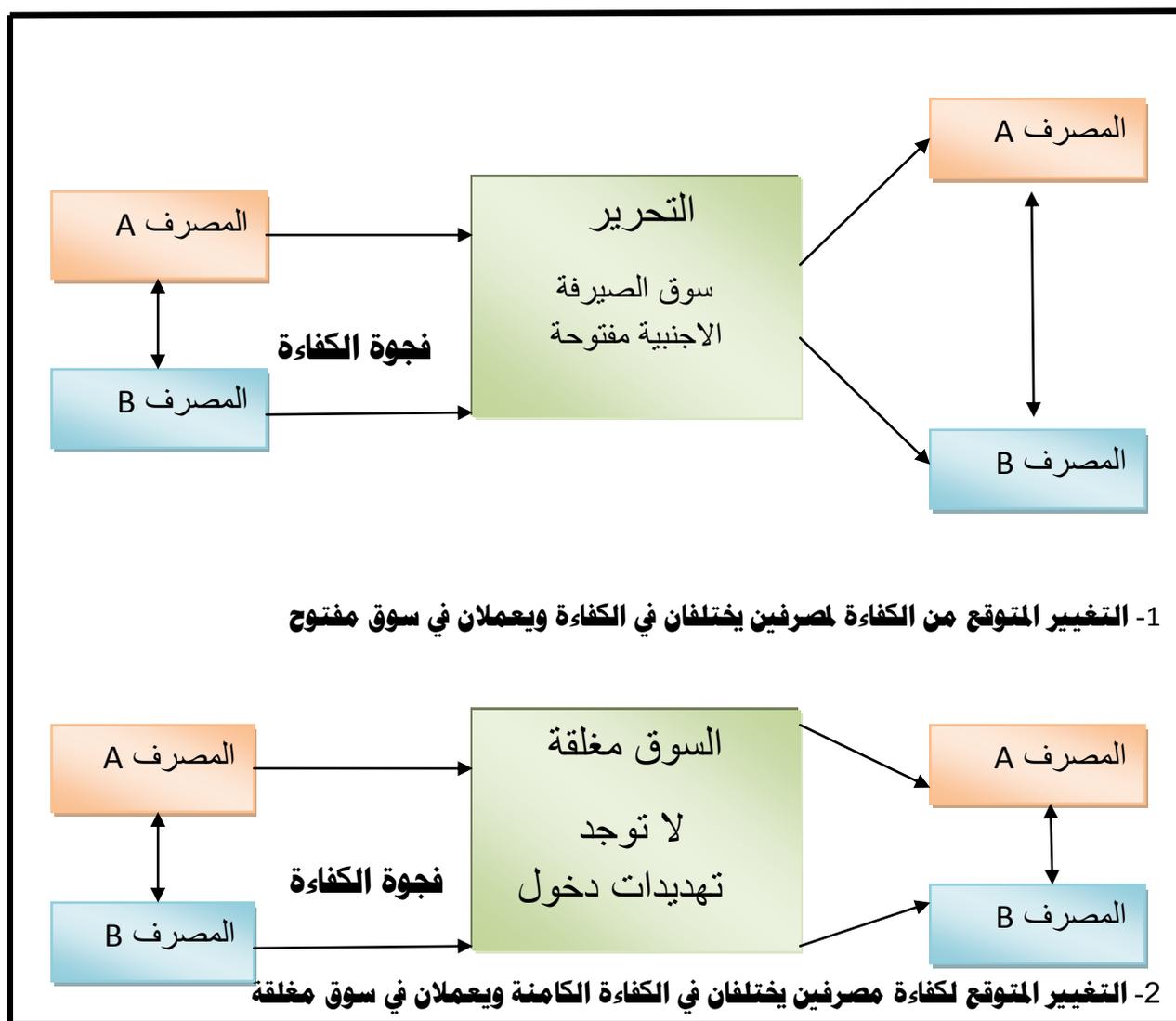
الحافز لدى تلك المؤسسات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة ، وهذا يؤدي في النهاية الى سوء تخصيص الموارد وضياع موارد المصارف في مشروعات غير اقتصادية. لذلك فإن تحرير توجيه الائتمان المصرفي ، يعمل على أن توجه المصارف مواردها المالية ، بصورة أفضل عما كانت الدولة تجبر فيه المصارف على توجيه مواردها لمشروعات غير منتجة ، أو تمويل عجز الميزانية العامة الناشئ عن زيادة الانفاق العام ، أي تبديد موارد المصارف بسبب ملكية الدولة لهذه المصارف وقدرتها على توجيه ائتمانها كيفما تشاء (علي،2006:156) . ويعد إصلاح برامج الائتمان الموجه خطوة مهمة في استعادة آلية التخصيص الامثل . في هذا الصدد ، فإن توصيات واضعي سياسة التحرير المالي ودراسات التحول تؤكد على إلغاء آلية التوزيع غير السوقية في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك ، تظهر تجارب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن هذه السياسة لا تخلو من العثرات والهفوات ، و ان الفعاليات الاقتصادية تحتاج إلى وقت للتكيف، فعلى سبيل المثال ، شهدت معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاض الانتاج لمدة طويلة بسبب السرعة في الغاء عمليات التخصيص القديمة (Ronald,2008:144).

إذ أن من بين الاسباب التي تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية هو نشاط الإقراض المفرط وغير المدروس في سنوات التحرير ، نقص المعلومات المتاحة للمستثمرين عن مبادئ الخدمات المصرفية ، القيود القانونية والمؤسسية التي تضعف مواقف المصارف ، ووقوع الاضطرابات المالية خارج القطاع المصرفي التي تقلل الثقة في المصارف المحلية والتي اسهمت كلها في هروب رؤوس الاموال الامر الذي ادى الى انخفاض سيولة المصارف، ولكن هناك عدداً من الأدوات والمؤشرات المتوفرة التي تستخدم للتنبؤ فيما إذا كانت المؤسسة المصرفية بإمكانها البقاء على قيد الحياة في مرحلة ما بعد التحرير . وان هذه المؤشرات الرقابية على الاسواق المالية والقطاعات المصرفية تراقب عن كثب المصارف في بداية التحرير إذ تقوم بتنبيه صناع القرار لإشارات الإنذار المبكر ووضع آلية إدارية ورقابية لتحديد المؤسسات التي هي الأكثر عرضة للانزلاق في الازمات ، و ينبغي أن تستخدم هذه الأدوات بشكل فعال للمساعدة في انحسار الازمة (Jabsheh ,2001:10) . وفيما يتعلق بالاحتياطي القانوني فإنه ينبغي التقليل من حدة الاحتياطات الاجبارية المغالى فيها على المصارف والتي تشكل في بعض الاحيان عائق للمنافسة المصرفية لأن ذلك سوف يزيد من عملية الايداع (عبد القادر،2009:5).

ج- تشجيع دخول المصارف الاجنبية

يتم ذلك من خلال الترخيص لها وإزالة العوائق القانونية التي تحد من وجود الاستثمار المصرفي الاجنبي على الساحة المحلية . فمن خلال تزايد وجودها والدور الذي تلعبه ، جعلت المصارف المحلية تبحث عن الافضل في الخدمات لغرض تحقيق المنافسة في القطاع المحلي . إذ اسهمت المصارف الاجنبية في أوروبا بتنمية الائتمان بمعدلات سريعة وساعدت على توفير متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق (حمزة،2011:56) . ولذلك يعتقد

العديد من الكتاب أن تغلغل المصارف الاجنبية في السوق المصرفية المحلية يؤدي الى (1) زيادة المنافسة و العمل على إجبار المصارف المحلية أن تعمل بكفاءة أكبر (2) يؤدي إلى تضيق هوامش أسعار الفائدة المصرفية المحلية الامر الذي يؤدي الى انخفاض في الربحية ، اذ المصارف الاجنبية تحتاج لأن تقوم ببناء حصة سوقية ضخمة لذلك تقوم في البداية بخفض أسعار الفائدة (3) تحسين الممارسات المصرفية لأن المصارف الأجنبية غير متصلة سياسيا في البلد المضيف فإنها تنأى بنفسها عن الامور التي ترافق ذلك (Unite & Michael,2001:1). الشكل (5) يوضح التأثير المتباين للكفاءة عند وجودهما في بيئة محررة او بيئة مقيدة :



الشكل (5)

التأثير المتباين للتحريير المصرفي في كفاءة المصرف

Source:- Haslemann, Rainer & Vig , Vikrant," The Differential Impact Of Bank Liberalization ,Colombia Economic Journal ,Vol.8,No 2 ,2007, P 25.

لذلك من اهم الاسباب التي تدفع البلدان المضيفة الى استقطاب المصارف الاجنبية هو تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية ، إذ أنه من المفيد تقييم هذه السياسة إذا ما كانت فعالة ام لا و يرى الباحثون "Ngoc et al" "إن من اكثر الاساليب شيوعا لتقييم تأثير المصارف الاجنبية وأداءها هو من خلال اجراء تحليل مقارن بينها وبين المصارف المحلية ، و أن الاستنتاجات في البلدان النامية اظهرت أن المصارف الاجنبية أفضل حالا بكثير من نظيراتها المحلية حتى عندما تؤخذ أنواع مختلفة من مقاييس الأداء بعين الاعتبار لذلك يعرجون مرة اخرى Ngoc et al " أن هذه الادلة الى درجة معينة مشكوك فيها ، لأن الأداء المتوازن والأفضل للمصارف الاجنبية قد يرفع من مستوى أداء الجهاز المصرفي المحلي بأكمله ، لذلك فإن الحكومات تقوم بعملية التحرير ليس فقط لتحسين أداء اسواقها ولكن هي فرصة لأن تقوم المصارف المحلية بتحسين أداءها من خلال المقارنة " (Ngoc et al ,2009:2).

د - اعادة هيكلة المؤسسات المصرفية

حدث تغير كبير في اعمال المصارف وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق اعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي او العالمي واخذت تتجه الى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانياتها. ومن ناحية اخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في اجمالي المطلوبات بالمصارف ، وإن المطلوبات المتداولة زاد نصيبها النسبي الى اجمالي المطلوبات المصارف نتيجة لتزايد نشاطها في الخدمات الاخرى غير الاقراضية مما ادى الى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للموجودات لاسيما اصدار السندات (النيل، 2004:14).

كما أن اعادة هيكلة المؤسسات المصرفية هي وسيلة لمواكبة كل تلك التطورات والمستجدات على الساحة المالية والمصرفية إذ يتم في البدء اجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتحاكي التوجهات الحديثة للعمل المصرفي (الانتقال الى المصرف الشامل وترك الرسوم والعمولات المصرفية تتحدد على اساس تنافسي) كذلك فإن التحديث التقني سواء فيما يخص تطوير كفاءة الجهاز الاداري او آلية العمل المصرفي في مجال نظام المدفوعات والتسوية و الايداع واستخدام التقنيات و الادوات المالية الحديثة (حمزة، 2011:56) .

2- تحرير الاسواق المالية

أدت العولمة المالية وتزايد المنافسة الدولية في الخدمات المصرفية إلى توسع هائل لرأس مال الصيرفة الأجنبية الأمر الذي أسهم بفتح اسواق مالية جديدة (Shpyh, 2006:1). إذ أصبحت الزيادة الأخيرة في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة والتقلبات المرتبطة بها تولد صعوبات لصانعي السياسات والأكاديميين على حد سواء في ظل وجود موجة من التحرير المصرفي والإصلاحات الأخرى مما يجعل الاسواق الناشئة أكثر جاذبية للاستثمار (Bacchetta & Wincoop, 2000:93). ويرى (Abiad) من خلال بنائه لمؤشر التحرير أن الحكومة تستخدم مجموعة من السياسات التي تهدف الى تقييد أو تشجيع تطوير أسواق الأوراق المالية. وتشمل هذه السياسات : المزداد العلني للأوراق المالية الحكومية ، وإنشاء أسواق السندات والأسهم ، وسياسات لتشجيع تنمية هذه الأسواق ، مثل الحوافز الضريبية أو تطوير الوديعة أو نظم التسوية وأيضا تضمين الانفتاح على أسواق الأوراق المالية للمستثمرين الأجانب (Abiad, 2008:6).

كما أن تحرير الأسواق المالية يفتح الباب امام التدفقات المالية المحلية والأجنبية ، ومن المعروف جيدا أن الأسواق المالية المحلية القوية يمكن أن تلعب دورا رئيسا في النمو الاقتصادي والتنمية. إذ أثبتت الدراسات التجريبية أن التحرير يقلل من تكلفة رأس المال وأن المستثمرين الأجانب يحصلون على منافع التنوع من خلال الاستثمار في الأسواق الناشئة . واتساقا مع الانخفاض في تكلفة الأسهم ، فإن نتائج التحرير تؤدي الى عوائد إيجابية كبيرة ترتبط مع فوائد التنوع التي تقدمها الأسهم المحلية (Bekana, 2011:16). ويرى " Lee " أن الهيكل المالي الأمثل بين بلدين كبيرين يعتمد على تكنولوجيات الإنتاج النسبية ومنح العمل ومعدلات النمو في الإنتاجية. إذ يفترض وجود ما يسمى بنموذج التوازن العام الذي بدوره يحدد ثلاثة ادوار للأسواق المالية : المشاركة في المخاطر داخل البلاد ، تجانس الاستهلاك عبر الزمن ، وكفاءة تخصيص رأس المال في الإنتاج. ويسلط الضوء على أهمية الصلة بين السلع والأسواق المالية . إذ أن المكاسب من تحرير الأسواق المالية لا تتغير فقط عبر البلدان المختلفة ، ولكن سوف تتغير أيضا بمرور الوقت داخل البلد نفسه و توحى النتائج بأن تكنولوجيات الإنتاج والتركيبة السكانية في مناطق التجارة الاقتصادية المختلفة ستؤثر على مكاسب تحرير الأسواق المالية بين هذه المناطق (Lee, 2002:25). في ذات الوقت (Mishkin, 2007) يرى بأن الشروط الستة الآتية مهمة في ممارسات تحرير السوق المالية، إذ تؤدي الى تخفيض النتائج السلبية التي ترافق عملية التحرير: (1) تعزيز النظام القانوني (2) الحد من الفساد وحالات الغش (3) تطوير حقوق الملكية (4) تحسين نوعية المعلومات المالية (5) تحسين حوكمة الشركات (6) الاجراءات التحوطية و الاشراف على النظام المصرفي (Bekana, 2011:17).

3- التحرير المالي على المستوى الدولي (تحرير حساب رأس المال و سعر الصرف)

غالبا ما تفرض قيود حساب رأس المال على المعاملات المالية الدولية لمنح الحكومة المزيد من السيطرة على تدفق الائتمان في الاقتصاد ، فضلا عن زيادة الرقابة على سعر الصرف . وشملت هذه القيود أسعار الصرف المتعددة للمعاملات المختلفة و معاملات الضرائب أو القيود على التدفقات المباشرة (Abiad,2008:5). إذ أن جوهر عملية التحرير المالي الدولي التي تقوم عليها عولمة الاسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال والمقصود به إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل : المعاملات التي تتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر او التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد للداخل او المتجه للخارج او على تصفية الاستثمار وتحويلات الارباح عبر الحدود ، و أن المعاملات التي تتعلق بالاستثمار في سوق الاوراق المالية وتنامي المشتقات المالية تشمل كِلا التدفقات الداخلية والتدفقات الخارجية لرؤوس الاموال وكذلك فيما يتعلق بالائتمان التجاري والمالي للمقيمين وغير المقيمين، المعاملات المتعلقة بالمصارف التجارية، القروض او الودائع للمقيمين او غير المقيمين و المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الاموال الشخصية (سعيدى،2012: 212). وأن التحرير الكامل لأنظمة حساب رأس المال يسمح للمصارف والشركات الاقتراض من الخارج بحرية وهم بطبيعة الحال يحتاجون الى ترخيص حكومي ولكن بفضل التحرير ذلك يحدث بصورة آلية تقريبا ويسمح لهم بان تكون الودائع بعملة اجنبية (Arestis,2004:2). وقد تم قياس درجة تحرير حساب رأس المال من قبل (جونستون) باستخدام تصنيف مفصل لمعاملات حساب رأس المال في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن ترتيبات الصرف و كان هنالك اثنان من المؤشرات التي وضعها (جونستون) من المرجح أن تكون متحيزة بموجب مساواة وزنها المخصص لكل فئات المعاملات في حساب رأس المال دون تمييز أهميتها النسبية في ذلك ، إذ استخدم 44 فئة مارست التحرير من سنة 1989 الى 1999 وتبين أنه على مدى عشر سنوات واقتصادات دول شرق اسيا لم تحرز سوى تقدماً ضئيلاً في تحرير حساب رأس المال ، فضلا عن ذلك وجد أن تحرير الاستثمار في المحفظة يؤدي إلى درجة أعلى في تقلب تدفقات رأس المال بالمقارنة مع رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر(Park,2006: 149).

كذلك الامر فيما يتعلق بأسعار الصرف إذ يرى "Conti & Hamau" أن آثار تحرير رأس المال على تقلبات أسعار الصرف غامضة نوعا ما ، و يمكن أن ينظر إلى التحرير على أنه يؤدي إلى زيادة عامة في حالة عدم اليقين ، سواءً عدم اليقين على نطاق الاقتصاد او على مستوى حركة التجار المحدودة وعلى الجانب الآخر ، فإن الزيادة في عدد تجار سوق سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى زيادة في سمك السوق وإلى الحد من تقلب أسعار الصرف (Conti & Hamau ,2007:97).

ومما سبق يرى الباحث أن تحرير حساب رأس المال سواء في ما يتعلق بميزان المدفوعات او سعر الصرف هو امر يحتاج الى قدرات معينة تستند في فحواها الى رغبة الحكومة في بناء علاقات دولية اقتصادية متينة تراعي فيها حقوق الاستثمار المحلي والمزايا التي يمكن أن تتأتى من المستثمر الاجنبي وما إذا كان ذلك يؤثر ايجابا او سلبا على قيمة العملة وأسعار الصرف . ما يود الباحث أن يشير اليه في هذا الجانب هو أن الانفتاح على الاسواق العالمية يحتاج الى اسواق رأس مال كفوءة لكي تكون الممارسات وإدارة الصفقات المالية عادلة لا يتفوق فيها بقفزات كبيرة أحد الاطراف ، لأن ذلك يؤدي الى حدوث ازمات حقيقية والأمثلة كثيرة على ذلك .

ثانيا :شروط نجاح التحرير المصرفي

1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام

يعد الاستقرار عنصراً هاماً في برنامج التحول بالنسبة للاقتصاد ككل وبالنسبة للقطاع المصرفي بشكل خاص . و من الضروري تحقيق الاستقرار في المصارف وذلك لسببين ، الأول : أنها في البلدان التي يتم تحرير نظامهم المصرفي غالبا ما تكون مثقلة بالموروثات من النظام الاقتصادي القديم، ويشمل ذلك المستويات المرتفعة من القروض المتعثرة في كثير من الأحيان وغير المعترف بها بسبب الائتمان الموجه إلى الشركات الخاسرة وعدم وجود قدرات تقييم المخاطر . وأن هنالك صلة وثيقة لهذا غالبا ما تتمثل في انخفاض مستوى رسمة المصارف . والسبب الآخر: أن برنامج الاستقرار للاقتصاد الكلي سوف يؤثر في عملاء المصارف وسوف يكون لها آثار سلبية على بيئة الأعمال المصرفية في المدى القصير (Ronald,2008:144). لذلك فإن مساوئ سوق رأس المال وعدم تماثل المعلومات وما شابه ذلك سوف تحدث إذا لم تأخذ البلدان على عاتقها العمل بأنظمة الاستقرار لأسواقها ومصارفها (McKinnon & Pill,1996:47). إذ أن التضخم المرتفع والمصحوب بتخفيض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في الحاق خسارة كبيرة في الاقتصاد مما يؤدي الى اشاعة عدم الاستقرار العام ولذلك فإن التحرير المصرفي في ظل غياب سياسة اقتصادية عامة مناسبة قد لا يتحقق له النجاح بل يغدو معوقا لمعدل النمو الاقتصادي وعلى هذا الاساس فإن التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار فضلا عن أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار (بو سالم , 2011 : 184). ويضيف (Ronald) أن مهمة تحويل القطاع المصرفي قد تكون معقدة من خلال حقيقة أن المصارف تحتاج إلى بيئة مستقرة نسبيا لعملياتها ، وإنها بحاجة الى قدر لا بأس به من القدرة على التنبؤ لتكون قادرة على تقييم المشاريع والمدنيين . ومع ذلك ، يرتبط التحول بآلية التنسيق مع التغيرات السريعة وعلى درجة عالية من عدم اليقين وهي ظاهرة تم وصفها بأنها "ظاهرة عدم اليقين الانتقالية" (Ronald,2008:96-97).

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ينبغي اتخاذ إجراءات وقائية و أخرى علاجية تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية و سياسة التحريير المصرفي ، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية و المصرفية ، و تصميم هياكل تنظيمية و قوانين للحد من المخاطر ، و حماية المودعين و تصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي و أحكام الرقابة و التدقيق المحاسبي الخارجي. أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات و تكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين و التقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم (عبد القادر ، 2006 : 41)

ويرى (دهود) أن هنالك طريقين يحققان استقرار الاقتصاد الكلي و الإصلاح الهيكلي من خلال اصلاح القطاع المالي المتزامن :

الاول : عندما تؤدي الإصلاحات الى أسعار فائدة حقيقية موجبة وتنويع الاصول المتاحة لاستثمار الاموال فإن التحريير المصرفي يحول دون هروب رأس المال .

الآخر : التحريير المصرفي يتيح للسلطات مرونة اكبر والمزيد من الادوات لمواجهة آثار زعزعة الاستقرار الناجمة من الصدمات غير المتوقعة في الاقتصاد الكلي مما يساعد في دعم البرنامج الكلي للإصلاح الهيكلي ومن ثم الاستقرار (دهود ، 2007 : 42) .

2- توافر المعلومات والتنسيق بينها

المعلومات تختلف عن السلع الاستهلاكية فالأولى لا تستهلك بالاستخدام عكس الاخرى وكذلك المعلومات لها فوائد عامة لا سيما عن ادارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع . وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ، ومعدل الفائدة والارباح من جهة اخرى ، إذ يرى مؤيدو التحريير المصرفي أن المشروعات الاكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي الاكثر عائدا والعكس صحيح لأنها مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع. كما ينطوي على عدم التنسيق بين المعلومات صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة (صليحة ، 2004 : 479) . ولهذا ينبغي أن تكون المعلومات متوفرة من قبل جهات الاشراف والرقابة والتي تتعلق بالقوانين واللوائح والمنظمة للنشاط المصرفي ، من جهة اخرى المعلومات التي ينبغي أن توفرها المصارف واثاحتها امام جهات الرقابة والاشراف وامام المتعاملين والمستثمرين تمكنهم من ترشيد قراراتهم المالية كما يتطلب الامر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات إذ يكون انسيابها بشكل واضح وخالي من التناقض وتهدف الى تدعيم عنصر الشفافية (زكية ، 2009 : 10) .

و يلاحظ (Ngoc et al) إن التبعات بالنسبة للمعلومات غير المتماثلة لدخول المصارف الاجنبية تكون ذات آثار سلبية وأن كلا من المعلومات السابقة واللاحقة الجيدة التي تتعلق بحماية الدائن تسهل من دخول المنافسين الخارجيين مع وجود ميزة التكلفة والكفاءة في الاسواق (Ngoc et al ,2009:3).

3- اتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحريير المصرفي

إن تطبيق سياسة التحريير المصرفي ينبغي أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي و المالي إذ يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق ، فرض ضرائب عقلانية على المؤسسات و رفع دعم الدولة للأسعار و تطبيق سياسة الخصخصة و تشجيع القطاع الخاص. أما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية المصارف في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان ، التخلي عن التخصص القطاعي و رفع القيود عن تدفق و انتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير ، ثم ينتقل التحريير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه المالي و المصرفي عبر رفع القيود عن التجارة الخارجية و تحريرها ، و السماح بالتحويلات المالية نحو الخارج. وعودة الى القطاع المالي و المصرفي إذ يتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية ، و حرية حركة رؤوس الأموال ، و قابلية العملة للتحويل و حرية الصرف ...و غيرها (عبد القادر, 2006 : 42) ، فمثلا يؤكد (Ronald) على مواصلة تحرير أسعار الفائدة بشكل متتابع بواسطة اولا، تحرير أسعار الفائدة الكلية ، ثم أسعار فائدة الإقراض و أخيرا أسعار فائدة الودائع (Ronald,2008:142).

ومما سبق يرى الباحث أن عملية التحريير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها و سرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة ، و مراحل التنمية التي بلغتها ، و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام و الخاص و دورهما في الاقتصاد الوطني فضلا عن درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

4- الاشراف الحذر على الاسواق المالية

أن إنجاح سياسة التحريير المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات و المحافظة على إنضباط السوق المصرفي ، و تفادي وقوع الازمات المالية و المصرفية و يهدف الاشراف الحذر على المؤسسات المالية و المصرفية الى الاهتمام بإدارة المخاطر و التنبيه اليها و ضمان الشفافية و الاهتمام بأوضاع المصارف المالية و الاهتمام بالهيكل التنظيمي و الإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدقيق المعلومات و التنسيق بين أنشطة اصدار القرار و متابعة تنفيذه و إقامة هيئات رقابية و إشرافية تتمتع بالاستقلالية و على رأسها البنك المركزي و هذا كله يهدف الى تحقيق استقرار النظام المصرفي و الرقابة على الانظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي (زكية ، 2009 : 10) .

وهناك عدد من الأدوات والمؤشرات المتوفرة للتعقب فيما إذا كانت المؤسسة المصرفية بإمكانها البقاء على قيد الحياة في مرحلة ما بعد التحريير . هذه المؤشرات الاشرافية على الاسواق المالية والقطاعات المصرفية تراقب عن كثب المصارف في بداية التحريير وأنها سوف تقوم بتنبيه صناع القرار لإشارات الإنذار المبكر ، ووضع آلية إدارية ورقابية لتحديد المؤسسات التي هي أكثر عرضة للانزلاق في الازمات . إذ ينبغي أن تستخدم هذه الأدوات بشكل فعال للمساعدة في إنحسار الأزمة (Faten,2001:10) .

5- الاستقرار السياسي

يؤثر الاستقرار السياسي في نجاح عملية التحريير المصرفي ، وذلك لأنه يؤثر في الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها إذ أن الغاء القيود على تدفقات رؤوس الاموال لا يسمح بدخول اموال للداخل بقدر ما يسمح الافادة منها في الداخل ، بل الغاء قيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي الى خروج الاموال الى الخارج لأن المستثمر لا يميل الى المخاطرة (زكية، 2009: 10) .

ويرى الباحث ان الاشراف والرقابة لا يعني التدخل الحكومي والعودة الى سياسات الكبح المالي بقدر ما يحمله المعنى من ضمان سلامة سير العمليات وحسن أداء الاسواق المالية بشكل يمنع الخروقات التي غالبا ما تؤدي الى ازمات حقيقية لأن الاسواق المالية باتت هي المفتاح الرئيسي لمعرفة ما وصل اليه البلد وان تشابك الاقتصادات العالمية يعود الى تشابك اسواقها المالية إذ أن سرعة انتقال الازمات اثر كثيرا في هذا الجانب . وهناك عامل مهم وله دور كبير في نجاح التحريير المصرفي وهو الاستقرار السياسي في أي بلد لأن التخبیط والتناحر السياسي عنصر سلبي في مكونات التحريير المصرفي وحجر عثرة امام الانفتاح الخارجي والتكامل الاقتصادي وأن اجراءات التحريير الى حد ما مرتبطة بالقوانين والتشريعات الحكومية لذلك فالاستقرار سوف ينتج تشريعات متزنة .

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات التحرير المصرفي

اولا : ايجابيات التحرير المصرفي

من خلال العديد من الدراسات التي اجريت على عينات مختلفة من البلدان تم رصد الدور الايجابي الذي يمكن أن يحققه التحرر المالي والمصرفي في تلك البلدان إذا ما تمت ادارته بصورة متقنة وفق اجراءات ولوائح تتماشى مع الوضع المالي والاقتصادي لتلك الدول (Abdelaziz et al ,2011:22) (Chsosh et) (Williamson & John)،(Ahmad & Islam ,2010:226) ،(Denizer et al 2001:2) ،(al,2008:417 (1998:63 ، (Gloria & Melanie , 2005 :19) (سماحة , 2005 : 34) ، (صيرينة , 2007 : 112) و (حمزة ، 2011 : 60-61):

1- التحرير المصرفي يضمن تحسين حشد رأس المال والسماح لموائمة أفضل بين الاستثمار والادخار ، وتسريع عملية النمو الاقتصادي . إذ أن معدل الفائدة الدائنة الحقيقي يؤثر إيجابيا في الادخار الوطني .

2- إن تحرير معدلات الائتمان له اثر ايجابي وكبير في الادخار من خلال تراكم رؤوس الاموال وهذا بدوره يعزز من قدرة المصرف على امتلاك ملاءة مالية قوية .

3- أن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي و كذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج منها.

4- يؤدي التحرير المصرفي احيانا الى تحسين السياسة المالية والنقدية فالسقوف الائتمانية و أدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعده على تطوير و تنمية أسواق المال، و من ناحية أخرى فإن تحرير القطاع المصرفي وضع ضغطا على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة و مناسبة و هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى وجود أسواق مالية منظمة جيدا و التي غالبا ما تشكل أجهزة الرقابة الفعالة على سعر الفائدة، و السقوف الائتمانية وغيرها.

5- اتضح أنه كلما ارتفع تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية ازداد تدفق رأس المال إلى الدول التي لديها عجز أو نقص في رأس المال و لا يخفى أن تسهيل تدفق رأس المال بهذه الصورة يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة للدول التي تعاني من العجز أو النقص في رأس المال، أما بالنسبة للدول التي لديها فائض و مدخرات كبيرة و عوائد للاستثمار منخفضة نسبيا فإنها تقوم بتصدير رأس المال، و يصبح

الهدف الطموح الى تحرير تجارة الخدمات المصرفية هي الوصول إلى تساوي أسعار الفائدة بين الدول و زيادة عوائد الاستثمار ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك.

6- الانفتاح على الاسواق العالمية يسمح بنقل التكنولوجيا المتنوعة والأساليب المختلفة وإكساب العاملين مهارات وخبرات في الفنون الادارية ولاسيما في مجال استحداث خدمات مالية ومصرفية حديثة سواء ما يخص نظام المدفوعات او استخدام النقود والمصارف الالكترونية وتسهم كلها في عمليات التمويل وتسوية المدفوعات .

7- التحرير المصرفي ييسر عملية الوصول الى مصادر التمويل بالوصول الى الاسواق المالية بسهولة والحصول على الاموال لسد فجوة الموارد المحلية وكذلك ترشيد القرار التمويلي عبر توفير البدائل التي يمكن المفاضلة فيما بينها لأنه يتعامل مع اسواق مال متنوعة وواسعة النطاق .

8- واحدة من الفوائد الرئيسية للتحرير المصرفي هو خفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المحلية وأن هذا الانخفاض يعود لسببين اساسيين هما ،إمكانية الحد من المخاطر النظامية الناتجة عن طريق تنويع افضل واحتمال انخفاض تكاليف الوكالة الناتجة عن الموائمة بين المدير ومصالح حملة الأسهم نتيجة لتحسين الرقابة و الإدارة .

9- أن رفع القيود والتحرير كان له الأثر الكبير في زيادة الإنتاجية والكفاءة في مختلف الصناعات والقطاع المصرفي وكذلك كان له الاثر الايجابي في تحسين كفاءة التخصيص الامثل للاستثمار والعمق المالي، لا سيما ما يتعلق بدخول المصارف الاجنبية للاستثمار في القطاعات المحلية وما يترتب على ذلك من تحقيق الكفاءة المصرفية وتقليل هوامش الفائدة .

10- إن تقليص فروق أسعار الفائدة ما بين القروض و الودائع بسبب الآثار الايجابية للمنافسة الدولية على الخدمات المصرفية ادى الى تخفيض تكاليف تقديم الخدمات وهذا ساعد في تلبية حاجات المستهلكين بجودة عالية وأسعار معقولة وفي اسرع وقت .

إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية في النهاية يؤدي إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا و الفرص والتعامل على أساس الكفاءة و التخصيص الكفاء للموارد و التحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطرة و محاذير . لأن إدارات المصارف في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تقتضي رفع القيود عن تلك التجارة بأنظمة مناسبة للرقابة و التنظيم على المستوى المحلي و إذا فشلت الدولة في وضع تلك الأنظمة فإن ذلك قد يعصف بمزايا رفع القيود و التحرير و تصبح القطبية المطروحة بقوة في ظل العولمة المالية ، هو كيف يمكن تحرير تجارة الخدمات المصرفية و رفع القيود و ما يصاحب من إصلاحات بالصورة و الطريقة التي تحقق الحد الأقصى من مزايا التحرير .

ثانيا : سلبيات التحريير المصرفي

رغم الايجابيات التي تم التطرق لها كمؤشرات تبعث الثقة بالتحريير ، إلا أن هنالك الكثير من العيوب التي يعاني منها التحريير المصرفي والمالي إذا لم يطبق بصورة صحيحة عندما لا تكون الظروف مؤاتية لتلك التغييرات الهيكلية في البنية المالية والمصرفية ومن جملة تلك العيوب (Abdelaziz et al,2011:23)، (Arthur,2003:42-43)، (الاعرج ، 2012، 22-21) ، (سعيدي و عتيقي ، 2004 : 304-303) و(عمارة ، 2007 ، 281-282).

1- تزايد الخوف من أن تسيطر المصارف و المؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحريير تجارة الخدمات المصرفية و أنها سوف تسيء استخدام مواقعها في السوق المحلية، و سوف يكون الموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من المحليين لأن الموردون الأجانب أكثر تأثيرا عند دخولهم للأسواق المحلية

2- أن تحريير تجارة الخدمات المصرفية، يؤدي إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية، و لعل ذلك يعد من أهم التحديات و الآثار السلبية لها، لأن الجهاز المصرفي يعاني في عدد من دول العالم من أزمات قوية إذ حدثت في عقد التسعينات أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، و أن هذه الازمات تكون سهلة الانتقال بسبب تكامل الاسواق المالية ، والتي قد تستمر لسنوات طويلة عند عدم توفر آليات رقابية كافية ومناسبة .

3- نهج ماكينون (1973) وشو (1973) والذي استند على افتراض ضمني بأن السوق المالية على ما يرام ، في حين دراسة ستيغليتز (1981) أظهرت أن أسواق الائتمان تعاني من نقص في المعلومات . هذا النقص المعلوماتي يمكن أن يؤدي إلى عمليات مضادة للاختيار.

4- ادى التحريير المصرفي الى تراكم رأس المال في الدول المتقدمة لأنها تمتلك مؤسسات مالية ضخمة ومتطورة تشكل ارضية جذابة لاستقطاب رؤوس الاموال ، اما الدول التي تتميز بالضعف في الفعالية الاقتصادية شهدت هجرة في اموالها ، فضلا عن التوزيع غير المتكافئ داخل تلك الدول .

5- قد يؤدي التحريير الدولي للخدمات المالية والمصرفية الى عجز ميزان المدفوعات ، لأن الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ الى استيراد هذه الخدمات ويساعدها في ذلك التحريير الدولي مما يؤدي الى زيادة في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظور .

6- هنالك خوف من أن لا تقوم المؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط والتي يشار إليها ب (الاختيار المفضل) بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية الى قطاعات وأقاليم معينة .

7- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية ، قد يؤدي الى وضعها في مخاطر مالية مما يعرضها والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة ، لاسيما في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط الى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف القومية .

8- تنامي ظاهرة غسل الاموال إذ أصبح من الصعب في ظل انفتاح الاسواق تتبع مصادر الاموال وهي ظاهرة تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي لأنها تتجلى في مظاهر غير مشروعة للحصول على الاموال .

الفصل الثاني

الاطار النظري للتحرير المصرفي و الاستراتيجيات المصرفية

المبحث الثاني

الاستراتيجيات المصرفية لمواجة تحديات التحرير المصرفي

المطلب الأول :- استراتيجيات الاندماج المصرفي

المطلب الثاني :- استراتيجيات التخصص المصرفية

المطلب الثالث :- استراتيجيات التنوع

المبحث الثاني :- الاستراتيجيات المصرفية لمواجهة تحديات التحرير المصرفي

المطلب الاول : استراتيجية الاندماج المصرفي

اولا - مفهوم الاندماج المصرفي

إن تطور القطاع المصرفي بشكل كبير في معظم الاقتصادات المتقدمة دليل على تنامي الحاجة المستمرة للتحديث والمواكبة ، وليس هناك شك في أن الضغوط التنافسية على المصارف قد زادت على مدى السنوات الـ 20 الماضية (Fiordelisi ,2009:15). إذ أن السنوات الأولى من القرن الجديد شهدت اتجاها وتسارعا ملحوظا في نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ وهو الامر الذي ميّز نهاية القرن الماضي (Coffey et al,2002:2). هذا الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ في الصناعة المصرفية تأثر بشكل كبير من خلال النمو غير المسبوق في المنافسة ، استمرار تحرير تدفقات رأس المال ، تكامل الأسواق الوطنية والإقليمية المالية والابتكارات المالية ومقررات بازل 2 إذ اتخذت عمليات الاندماج والاستحواذ كخيار استراتيجي ووسيلة لتحقيق غاية (Pandey & Mitra ,2008:3). وأن عملية حصول شركة على شركة اخرى تتم من خلال عدة طرق و تبعا للأشكال القانونية الثلاث لعمليات الاستحواذ : الدمج والتعزيز ، إقتناء الأسهم وشراء الموجودات . عمليات الدمج والتعزيز هي الأقل تكلفة في الترتيب من وجهة النظر القانونية ، لكنها تتطلب التصويت بالموافقة من قبل المساهمين، حيازة الأوراق المالية لا تحتاج الى تصويت المساهمين ويتم ذلك عادة عن طريق المناقصة، ومع ذلك فمن الصعب الحصول على السيطرة بنسبة 100% مع آلية عرض المناقصة . وأخيرا فإن عملية إقتناء الموجودات تكون مكلفة نسبيا لأنها تتطلب تحويل أكثر صعوبة لمليتها (Ross et al ,2003:817-819) (Miller,2008:13).

فكرة الاندماج هي فكرة فرنسية روج لها الفرنسي (كلود ريمي) ومفادها أن تمارس كل المصارف الأنشطة ذاتها لكن كما في الحياة فإن السمكة الكبيرة تأكل الصغيرة لذا لابد أن ترتقي المصارف الصغيرة بنشاطها فيما يحول دون تحويلها الى طعم للمصارف الكبيرة التي ستلتقمها لا محالة (الصفار، 2009: 77) .

ويمكن تعريف الاندماج بأنه اتحاد لشركتين او اكثر من خلال نقل ملكية احدهما الى الاخرى مع استمرارية وجود الشركة الاخرى التي ابتلعت او اندمجت في الاولى (Halibozek & Kovacich , 2005:3) . في حين عرفه (Andrew) بأنه عملية تركيب (مزج) لشركتين او اكثر يتم فيها استيعاب موجودات ومطلوبات الشركة البائعة (S) من قبل الشركة المشتريّة (B) (Sherman& Hart,2006:11) .

اما الاندماج المصرفي فهو عملية اتحاد تتم بشكل جزئي او كلي بين مصرفين على الاقل وتفضي الى ظهور كيان جديد او قيام احد المصرفين بالسيطرة الكلية او الجزئية على موجودات المصرف الآخر (زايدة ، 2006:34) . لذلك فإن عملية الاتحاد بين مصرفين وزوال الهوية الرسمية لكلاهما و ظهور مصرف جديد له الصفة القانونية المستقلة يطلق عليها الاتحاد Consolidation ، كما تؤدي عملية الاندماج الى زوال احد المصارف من الناحية القانونية وضمه الى المصرف الدامج الذي يمتلك حقوق المصرف المدموج كافة ويلتزم بجميع التزاماته ويطلق على هذه الحالة Merger ، واخيرا قد يحدث الاندماج بين المصارف نتيجة قيام احدها بشراء كل او معظم اسهم مصرف آخر ويطلق على هذه الحالة الاستحواذ او السيطرة Acquisition (هويدي، 2005 : 5). وهناك نوع من الاستيلاء يسيطر بموجبه بعض المساهمين عن طريق التصويت لأعضاء مجلس ادارة جدد وتغيير الحاليين والسيطرة على قرارات المنظمة ويطلق عليه هذا النوع (Proxy contest) وكذلك فإنه صفقات السيطرة الخاصة تدخل ضمن انواع الاستيلاء اذ يقوم مجموعة من المساهمين بشراء اسهم المنظمة المتداولة في السوق المالية كافة ومن ثم السيطرة على المنظمة (Ross et al ,2008:600).

ويرى (Ross) أن مصطلح (Merger) يظهر في بيئة الاعمال بشكل واسع وشائع لأنه طغى على باقي الصيغ ويشير الى أن سبب ذلك يعود الى الاجراءات والتشريعات الخاصة بالاندماج والاكْتساب اصبحت متشابهة الى حد كبير كما وأن الصحافة المالية تدعو العمليات على اختلاف انواعها بالاندماج (Merger) من أن تخوض في التفاصيل (Ross et al ,2006:798).

ثانيا- أنواع الاندماج المصرفي

هناك أنواع عديدة من الاندماج ، تصنف بموجب معايير محددة وعلى الوجه الاتي :

التصنيف من حيث التكامل الاقتصادي والفني في العمليات :

(العامري ، 2010 : 637-636) (شنجار ، 2004 : 4).

1- الاندماج الافقي

هو عملية دمج بين مصرفين او اكثر يقومان بممارسة النشاط نفسه ويستهدف هذا النوع من الاندماج توسيع حجم السوق او السيطرة على بعض المنشآت و تحجيم المنافسة ، كما يستهدف تحسين الجودة وتوفيرها بالشكل الذي يلبي حاجات المستهلكين الحاليين او المرتقبين . كما ينظر للاندماج الافقي بأنه ذو تأثير سلبي في المنافسة

لأنه انخفاض عدد المنشآت العاملة في صناعة معينة مع وجود عمليات دمج افقي بينها ، مما قد يجعل من السهل على المشاركين في هذه الصناعة التواطئ من اجل الحصول على ارباح احتكارية .

2- الاندماج العمودي

يتم فيه تكامل الموارد للمصارف المندمجة ، من خلال الاندماج بين مصارف تعمل في مراحل اقتصادية متعاقبة مثل اندماج مصارف صغيرة مع اخرى كبيرة للإفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة لأن وقوع عمليات معينة داخل مصرف واحد يخفض من تكاليف البحث وتحصيل المبالغ المستحقة والدعاية وربما ايضا يخفض تكاليف الاتصال . ويستخدم الاندماج العمودي في الشركات الصناعية مثل تكامل شركة السيارات باتجاه الاندماج مع منشآت صناعة الحديد والتعدين وتكامل شركة لصناعة الاثاث مع شركة لإنتاج الاخشاب مثلا .

3- الاندماج المتجانس

إن الاساس للاندماج المتجانس هو التوافق في الانشطة للمصارف المندمجة ولكن دون أن يصل الى مستوى التكامل الافقي او العمودي . ويتم عندما تندمج منشأة مع منشأة اخرى ذات صلة بأعمالها مثلا اندماج مصرف تجاري مع اخر استثماري بما يخدم التخصص .

4-الاندماج المختلط

يحصل الاندماج المختلط بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة لتحقيق التكامل مثل الاندماج الذي يحصل بين المصارف المتخصصة مع المصارف العاملة في حقول الاستثمار والأعمال.

التصنيف من حيث الرغبة في الاندماج

1- الاندماج الطوعي (الودي)

هي صفقات ودية تحدث بشكل طوعي بحالة من الاتفاق والتفاهم من قبل كل من المشتريين والباعه إذ أن اغلب صفقات الاندماج تفضي الى هذا النوع من التكامل . وتحدث هذه العملية استنادا الى المصالح المتبادلة لكلا الطرفين (او اكثر) اللذان يعتقدان بأنهما سوف يكونان أفضل اذا ما وحدوا قواهم ليشكلوا سوية مؤسسة واحدة .(Reed et al ,2007:6).

2- الاندماج العدائي

تشير عمليات الاستحواذ العدائية الى السيطرة على الشركة او المصرف بشكل يتم ضد ارادة ادارتها او مديرها و أن السيطرة على الشركة بدون دعم الادارة لا تعني بالضرورة بأنها ضد ارادة حملة الاسهم الذين قد يجدون في الاندماج امور جذابة، ولكن عملية الاستحواذ هذه قد لا تعبر في البداية عن آراء المساهمين بشكل مباشر إذ أنهم يعتمدون على الادارة في تمثيلهم امام الشركة التي ترغب بالاندماج الذي يحدث احيانا بسبب انخفاض قيمة اسهم الشركة المستهدفة . بطبيعة الحال فأن مقدموا العطاءات غالبا ما يفضلون الاندماج الودي لأن الاندماج العدائي مكلف بسبب المنافسة الشديدة والاجور (Gaughn ,2005:14) .

3- الاندماج القسري (الاجباري)

ويتم هذا الاندماج نتيجة لتعثر احد المصارف مما يضطر السلطات النقدية في العديد من الدول الى الاندماج الاجباري ، فاذا تعثر احدها (الافلاس او التصفية) يستلزم ادماجه مع احد المصارف الاخرى الناجحة ، و اللجوء الى هذا النوع من الاندماج يتم بصفة استثنائية وفقا لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني (الصفار، 2009:97) .

التصنيف من حيث طبيعة الموقف التنافسي

1- الاندماج الدفاعي

يحاول المصرف في ظل هذا النوع من الاندماج البقاء في داخل منطقة عملياته الاساسية للمحافظة على حصته السوقية و استمراريته في العمل في ظل المنافسة .

2- الاندماج الهجومي

في هذا النوع نجد أن المصرف يحاول التوسع من اجل زيادة حصته السوقية عن طريق زيادة انشطته المصرفية او دخوله في اسواق جديدة او الحصول على زبائن جدد في السوق الحالية والهدف هنا يكون في مقدرته وقابليته التنافسية . (Dymski,2002:440)

التصنيف من حيث شكل الاندماج

- 1- اندماج تام (Consolidation) : يحدث بين مصرفين يؤدي الى تلاشيها كلياً وظهور مصرف جديد مستقل اعتبارياً وقانونياً وإدارياً بدلاً عنهما .
- 2- اندماج جزئي (Absorption) : هو ذوبان المصرف المدموج في المصرف الدامج مع حفاظ الاخير على هيكله وإدارته وشخصيته الاعتبارية مستقلة ولكن مع تعزيز لأنشطته وخدماته . (Pandey ,1995 :992)

ثالثاً- دوافع الاندماج

هنالك عدة دوافع تجعل المصارف تقوم بعمليات الاندماج المصرفي ومنها :

أ- التداؤبية

بالرغم من أن التداؤبية يقصد منها نظرياً أن تكون المتغير الفاصل بين استراتيجية التنويع وأداء ما بعد الاندماج ولكن هناك باحثين اعترضوا على ذلك امثال (Chatterjee,1986) الذي عدَّ التداؤبية عموماً بأنها متاخمة لعملية التنويع . وتتحقق التداؤبية عندما تكون قيمة المصارف المندمجة اكبر من مجموع قيمها قبل الاندماج وهي تهدف بطبيعة الحال الى خلق قيمة اضافية من خلال عملية تعاونية بين كيانين فضلاً عن القيمة التي وجدت قبل الاندماج فضلاً عن أنها تعرض بديلاً مثالياً افضل بكثير من المسعى الفردي للأرباح بوحدة العمل الاستراتيجي المركز بدقة (Krishnamurti & vishwanath,2008:6) . إذ أن الاندماج يسمح للمصارف أن تعمل سوية بشكل تكاملي ومباشر لخلق الكفاءة وزيادة القوة السوقية ويسمح لهم ايضاً بخلق خيارات حقيقية قد لا تتوفر في المصارف قبل الاندماج وهذا كله يصب في ممارسات العمل الجماعي لإبراز مزايا الاندماج في التداؤبية (القيمة المضافة) (Broyles ,2003 :197) .

انواع التداؤبية

- تداؤبية النفقات

تتحقق تداؤبية النفقات من خلال تحسين انسيابية الاساس الكفوي لهيكل المصرف ، لذلك فإن مصادر الكلفة يمكن أن تتراوح بين تخفيض العمالة وتحسين الهيكل التقني لتكنولوجيا المعلومات IT .

- تداؤبية النمو

بديل التركيز على التداؤبية المالية وتداؤبية النفقات هو التركيز على خيار النمو . قضية هذا النهج تنبع من وجهة نظر أن الجمع بين مصرفين سوف ينتج فرص نمو مقنعة ، فبدلاً من ($2=1+1$) فإن هذا النهج يسعى الى نتائج مضاعفة للوصول الى ناتج (3) او اكثر وفق مزايا الوفرة في الاندماج .

- تداؤبية القيمة المضافة

وجهة النظر الثالثة لتصنيف التداؤبية هي " خلق القيمة " وهي تقوم بتكامل العناصر الايجابية لكننا النظرتين السابقتين للسماح بإنجاز الأداء كنتيجة لنشاط الاندماج إذ أن هدف خلق القيمة الاضافية عبر الاكتساب يعد كقفة نوعية في أداءها . (Saint-Onge & Chatzkel,2009:11-13)

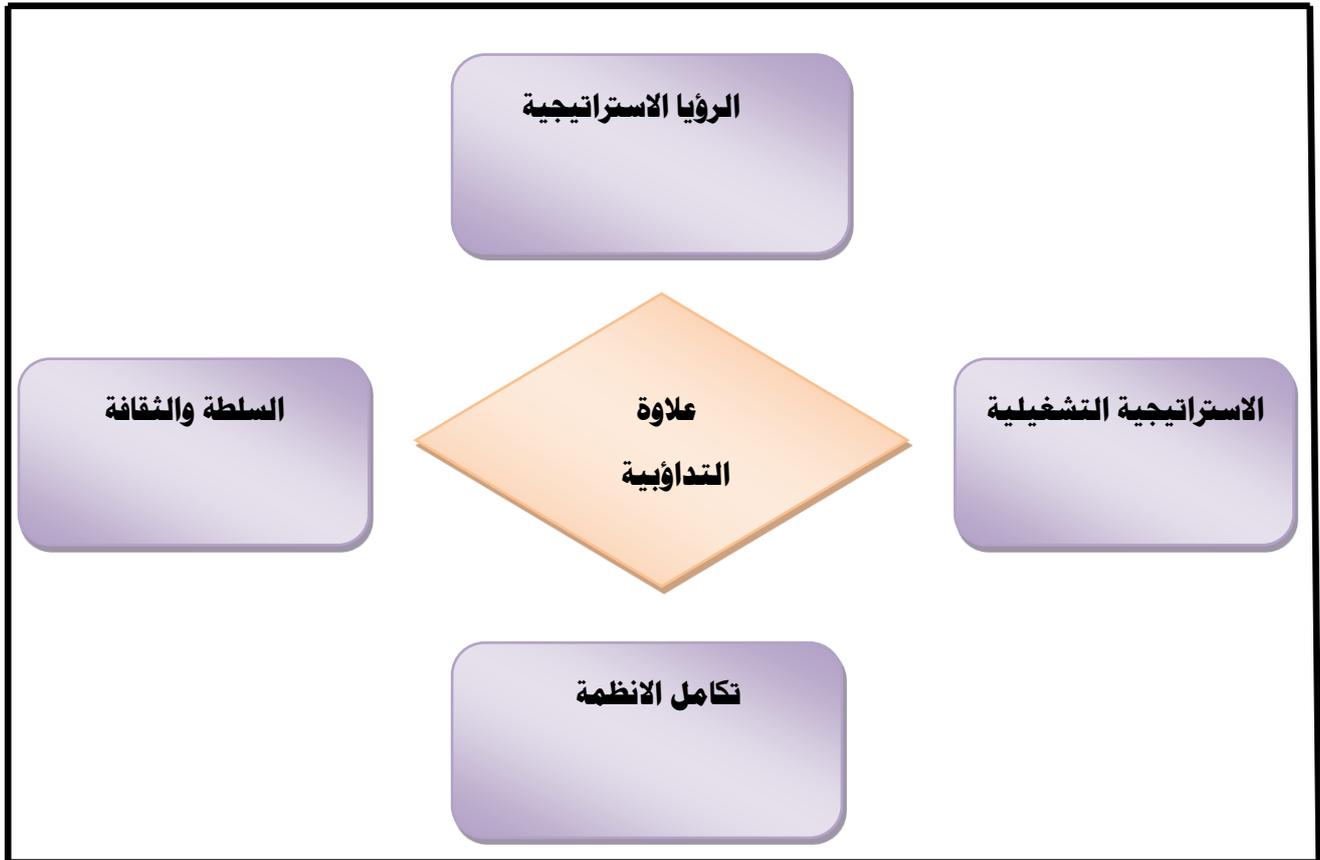
وللإجابة على السؤال القائل هل تتحقق التداؤبية دائماً بعد الاندماج ؟ فأنا نجيب وببساطة يمكن ذلك بوضع المصرف في خطته الاستراتيجية الابعاد الاربعة لـ (Sirower) والتي لا يمكن أن تتحقق التداؤبية بدونها وتسمى هذه الابعاد " احجار زاوية التداؤبية لسروير " (الزوبعي، 2010: 81-82)

1- الرؤية الاستراتيجية (Strategic vision) وتمثل الأهداف التي سيتم تحقيقها من وراء الاندماج ومتابعتها بصورة دائمة .

2- الاستراتيجية التشغيلية (Operating Strategy) وتمثل بالخطوات التشغيلية المطلوبة لتحقيق الفوائد من الاندماج بين المنافسين .

3- تكامل الانظمة (System Integration) ويقصد هنا عملية تنفيذ الاندماج مع مواصلة تطبيق اساليب تحسين الأداء لكلا المصرفين من اجل تحسين التداؤبية في اقصر وقت ممكن .

4- السلطة والثقافة (Power and Culture) تعزيز الثقافة المنظمة بعد الاندماج لكون الهيكل الثقافي سيتغير عبر تعزيز عوامل التعاون وتقليل عوامل الصراع داخل المصرف الجديد . والشكل (6) يوضح نموذج احجار الزاوية للتداؤبية وفق Sirower .



الشكل (6)

نموذج أحجار الزاوية للتداؤبية وفق Siower

المصدر : الزوبعي ، محمد فائز " دور الاستراتيجيات المصرفية في بناء المقدرات الجوهرية " رسالة ماجستير ، 2010، ص 82.

ب - تحقيق اقتصاديات الحجم

وهي إما أن تكون داخلية او خارجية وتمثل الوفورات الداخلية في القدرة على تحسين الملاكات المصرفية والإدارية وزيادة القدرة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المصرفية الحديثة ، هذا فضلا عن امكانية تطوير النظم الادارية و لوائح العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية للتشغيل . أما الوفورات الخارجية ، فتتمثل في امكانية الحصول على شروط افضل في التعامل مع المصارف الاخرى

والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف او بالنسبة للعمولات . كل ذلك يؤدي في النهاية الى زيادة الايرادات وخفض التكاليف ومن ثم زيادة الارباح الصافية (هويدي، 2005: 6) .

ج- التنويع

يؤكد المديرون في أن التنويع يسهم في الحد من تقلبات الارباح ويؤدي الى تخفيض مخاطرة الشركة واستقرار الارباح مما يؤدي الى تحقيق المنافع للشركة (مساهمين ، عاملين و زبائن) وأن تنويع نشاطات العمل قد يكون من الاسباب الدافعة للاندماج وقد يكون لدى المصرف رغبة في تقليل خطر التقلبات في ارباحها الناتج عن تغيرات الطلب والكلفة وهو ما يسمى بخطر الاعمال

د- السيطرة

تهدف المنشآت من عملية الاندماج السيطرة وامتلاك موجودات المنشآت المستهدفة ومقدرات ادارة المنشأة المستهدفة لمواقعها الادارية ، لذلك تعمل ادارة المنشأة المستهدفة الى مقاومة هذا النوع من الاندماج من خلال الاندماج مع مؤسسة اخرى يكون هنالك توافق بينهما اذ تكون النتيجة صعوبة شراء المنشأتين المندمجتين من قبل المنشأة الدامجة ، وهذا يطلق عليه بالاندماج الدفاعي (العامري، 2010 : 636-634).

هـ- مواجهة سياسة التحرر العالمية

يعد الاندماج احد الاساليب او الوسائل التي يمكن للمؤسسات المصرفية اتباع سياسة التحرر العالمية والتي ارستها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من مبادئ والتزامات يتجلى اهمها في النفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية المتماثلة فضلا عن ما فرضته اتفاقية بازل وهو معيار كفاية رأس المال أن لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات المصرفية لأي مصرف آخذا في الحسبان الموجودات الخطرة (قنوع وآخرون ، 2009 : 17)

و- نشوء الازمات الاقتصادية العالمية والازمات المصرفية وخاصة الازمة الاخيرة" ازمة الرهن العقاري "

وما نجم عنها من تعثر لبعض المصارف العالمية مما اضطر الى الاندماج المصرفي لتحسين اوضاعها .

ي - الدوافع التنظيمية لدى السلطات النقدية والايفاء بالمتطلبات الدولية يكون سببا مؤسسا للاندماج المصرفي والتشجيع عليه فقد تقرر السلطات النقدية ادماج بعض المصارف بغرض تنظيم الجهاز المصرفي ليتواكب مع المتغيرات المصرفية العالمية والتطورات المصرفية المتلاحقة. (عبد القادر، 2010 : 120) .

المطلب الثاني :- استراتيجية الخصخصة المصرفية

اولا - المفهوم والنشأة

أصبحت الخصخصة تشكل بعدا أساسيا في أسواق رأس المال العالمية والصناعة المصرفية على مدى العقدين الماضيين ، وكانت أوروبا هي الرائدة عالميا في مجال نقل الموجودات والمصارف المملوكة للدولة في كل من التصنيع وصناعات الخدمات المالية للقطاع الخاص . وذلك لأن الدولة اتخذت تاريخيا ، دورا مباشرا في اقتصاد معظم الدول الأوروبية ، ولتدخلها ابعاد متجذرة في الكساد العظيم عام 1930 و الحرب العالمية الثانية (Roy & Walter,2003:224) . لأنها برزت كاتجاه اقتصادي أكثر هيمنة (لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة أثناء الثمانينات والتسعينيات) اذ توصف في اغلب الأحيان كجزء من موجة السياسات الليبرالية الجديدة ، وبعض المراقبين يُجادلون بأنَّ هذه تُأثرتُ بسياساتِ "ريغان وتاتشر " كثيرا من خلال تفويض الدور المباشر للحكومات ولكن جدليا ، فإن الخصخصة لا تعني بالضرورة " لا لتدخل الحكومة " بالقدر الذي يسمح بوجود حكومة افضل تحاكي أساليب العولمة و الغاء القيود التنظيمية على الاسواق المالية و خصخصة القطاع المصرفي اللذان سيلعبان دوراً حيوياً في احتدام المنافسة التي تؤدي الى تقليل الكلف و زيادة الابداع ومن ثم تحقيق الكفاءة بمضامينها وتفرعاتها كافة بسبب الاحتكاكات مع الاسواق العالمية (Shah & Khan,2005:1) .

ويمكن تعريف الخصخصة من خلال لجنة مجلس النواب في فلوريدا بأن مصطلح خصخصة يعبر عن استخدام القطاع الخاص في الادارة الحكومية من خلال تعهده بتزويد الخدمات و الوسائل التي تعد مسؤوليات القطاع العام عادة كمحاولة لتخفيف العبثات نحو الكفاءة في المنظمات العامة بإخضاعهم الى حوافز السوق الخاصة (Higgins,2000:1).

كما يعرفها (Mutazu) بأنها نقل جزئي او كلي للملكية او المسؤوليات من القطاع العام (حكومة) إلى القطاع الخاص (شركات) أو أشخاص خاصون (Mutazu,2007:9).

ضمن هذه الجدلية فإن المصرف الدولي يعرف الخصخصة بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في ادارة ملكية الانشطة والموجودات التي تسيطر عليها الحكومة او تملكها (صوفان ، 2011 : 37) .

فحين يرى (معن) بأن الخصخصة هي تحرير النشاط الاقتصادي والمالي واعطاء القطاع الخاص مجالا اوسع وذلك بالحد من احتكار الدولة او هي علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص وذلك بأدخال الخبرة الادارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وادارتها وفقا لطريقة سير المنشأة الخاصة ، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الادارة وعقود الايجار وعقود الامتياز (ديوب ، 2006 : 99) .

تعريف آخر للخصخصة يرى بأنها تتمثل في زيادة كفاءة ادارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آلية السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية (رحومة ، 2002 : 3) .

”في ضوء ما سبق يرى الباحث بأن الخصخصة خطة تكاملية تفرض وجودها التغيرات الهيكلية

المتلاحقة من خلال التحول التدريجي لبعض مهام الدولة ووظائفها العامة ومن ضمنها القطاع

المصرفي صوب تهيئة البنى التحتية لقطاع خاص كفاء يحل محل الدولة ولكن بمراقبتها واشرفائها

الحذر على التشوهات التي من المحتمل حدوثها في مراحل الانتقال ، بشكل يقود الى تحقيق

التخصيص الامثل للموارد ومن ثم تعزيز الكفاءة الاقتصادية ”

و يمكن ارجاع فكرة تطبيق الخصخصة الى " ابن خلدون" عندما تحدث عن اهمية مشاركة القطاع الخاص بالانتاج منذ اكثر من ستمائة عام ، اذ يشير تقرير المصرف الدولي للتنمية عام 1991 الى ان ابن خلدون يذكر في مقدمته أن : " النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه ، ومدمر لايرادات الضرائب ... ويحول دون دخول المتنافسين اسعار الموارد مما يؤدي الى الانهيار المالي " . وقد ظهرت أول عملية خصخصة في العالم عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم باعمال النظافة لشوارع المدينة عام 1676 ، اما استخدام سياسات الخصخصة كسياسة اقتصادية او وسيلة لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول فقد بدأ في السبعينيات من القرن العشرين (عويضة ، 2003:22) . وتأكد هذا المعنى مناداة " آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم " الذي نشر في عام 1776 كتوضيح لمزايا الملكية الخاصة في تصحيح المسار الاقتصادي (Etain&Luis,2003:432).

و بَعْدَ الحرب العالمية الثانية اكدت العديد من البلدان على تهيئة المشاريع المملوكة للدولة عن طريق دعم واكمال تطوير القطاع الخاص. الاقتصاديون في تلك الايام كانوا في أغلب الأحيان قلقون بشأن حالات فشل

السوق . بالطريقة نفسها، السياسيون قلقون بأنّ الرأسمالية الغير مقيدة تؤدي إلى احداث فجوة كبيرة بين الغنى و الفقر ، لأن معدل نمو الارباح على رأس المال سيكون أعلى بكثير من معدل نمو الارباح على العمل . (Renaud,1997:5) .

ثانيا - اساليب الخصخصة

تأخذ الخصخصة المصرفية اشكالا مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية اعادة الهيكلة والشكل (7) يوضح بعض الاساليب الشائعة في عملية التحول نحو القطاع الخاص :

أ – عقود الادارة

تعد هذه الطريقة احدى طرق الخصخصة الشائعة بشكل كبير عالميا . اذ يتم إيلاء إدارة المصرف او المشروع للقطاع الخاص مع ابقاء ملكية هذا المشروع للحكومة . ويتم تنفيذ هذه الطريقة من خلال ابرام عقد ادارة مع شركة او ائتلاف يمتلك الخبرات الادارية و الفنية لادارته مقابل رسوم معينة. وتستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تريد فيها الحكومة تنشيط مصارف خاسرة من اجل رفع قيمة هذه المصارف وأسعارها عند عرضها للبيع . ولكن لعقد الادارة عيوب تكمن في ازداوجية الادارة الخاصة والملكية العامة ، فالمتعاقدين مع الدولة لا يتحمل المخاطر و إنما الدولة هي من تتحمل الخسائر الناجمة عن عمليات الشركة (العيد،2011:40).

ب – نقل الملكية و الشراكة الاستراتيجية الخارجية

ان التوجه نحو الخصخصة المصرفية ونقل الملكية قد يتم من خلال اختيار شريك استراتيجي يتقرر عادة في ضوء طبيعة مصلحة المشروع الذي تتم خصخصته . الهدف من ذلك ادخال شريك لديه الخبرة الفنية والادارية المتخصصة للمساعدة في عملية نقل التكنولوجيا واستخدام احدث الاساليب والتقنيات المتطورة التي يحتاج اليها المصرف لرفع ادائه و الارتقاء بانتاجيته ورفع قدراته التنافسية خاصة في ظل ظروف الانفتاح والعولمة وما يترتب على ذلك من زيادة المنافسة (Executive Privatization Commission,2006) .

ج - البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

حظي هذا الاسلوب باهتمام واسع كأحد اهم طرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يسمح بموجبه للقطاع الخاص تطوير المرافق العامة وبضمنها المصارف العمومية ومشروعات البنية الاساسية . وتكمن اهمية هذا الاسلوب في أن القطاع الخاص يأخذ على عاتقه التصميم والبناء والإدارة والتشغيل لمشروع معين ، وفي المقابل يتلقى القطاع الخاص الدفعات نتيجة تقديم الخدمة بعد الانتهاء من بناء المشروع سواء من الحكومة او

المستفيدين من الخدمة وعادة ما يكون الامتياز الممنوح للقطاع الخاص لمدة طويلة تتناسب وحجم الاستثمار في المشروع . وبعد انتهاء مدة الامتياز التي قد تصل من (30 – 40) عاما يتم اعادة ملكية المشروع الى الحكومة ، اما تمويل مثل هذه المشروعات فيكون عادة في شكل ائتلافات يشترك فيها المستثمرون بحصصهم والمصارف بقروضها وشركاء استراتيجيون يسهمون بخبراتهم في البناء او بتقديم المعدات والآلات كما يسهم القطاع العام بجزء من رأس مال المشروع (الشرقطلي ، 2010 : 15).

د - الاكتتابات العامة و الخاصة

تقوم الدولة احيانا بعملية بيع اسهم بعض الموجودات المصرفية العامة في السوق المالية لتشكيلة واسعة من المستثمرين مما تشكل فرص جذابة للإتجار من خلال ترتيبات قانونية محددة او بدلا من الاكتتابات الاولية في السوق المالي ، يمكن أن تباع الأسهم في المؤسسات التي تمت خصصتها في كتل كبيرة للمستثمرين من المؤسسات مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك وغيرها من التجمعات الكبيرة لرأس المال . وقد يكون السبب في التركيز على ملكية الوكلاء المؤتمنون الذين سيحافظون على حجم واستقرار الشركة ، وربما لرهانات استراتيجية في الشركة ، ومن ثم تحسين الحوكمة في مرحلة ما بعد الخصخصة للشركات بالمقارنة مع غياب الرقابة الضمنية في تلك الحصص الموزعة والمجزأة على نطاق واسع (الاكتتاب العام) كون الادارة غير مسؤولة عن اي شيء، في حين أن هذه التكتلات الضخمة تسمح لمراقبة حكومية تكون كفيلة بمعالجة أوجه القصور في عمل تلك الشركات والتشوهات التي من الممكن أن تحصل في مدة ما بعد الخصخصة (Smith & Walter,2003:237).

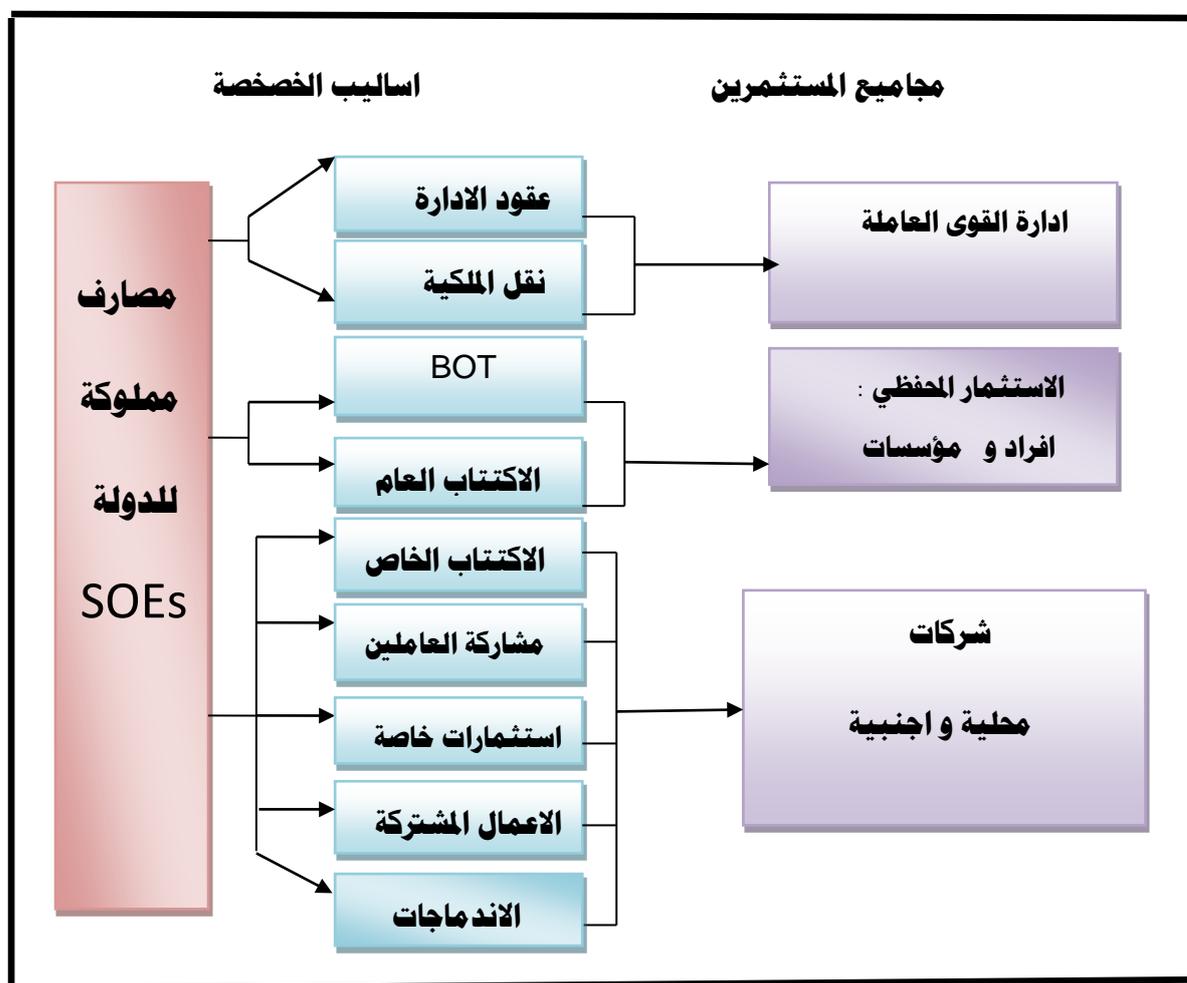
ه - نقل الملكية الى الادارة و العمال

هناك ثلاثة اساليب لتمليك العاملين في رأس مال المصرف هي (ديوب ، 2006 : 103) :

- ❖ اختيار الاسهم : ويقصد به اصدار المصرف لوثيقة كل عضو من اعضاء الادارة وتعطيه الحق في شراء حصة من اسهم المصرف في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون اقل من الاسعار المطروحة للاكتتاب .
- ❖ خطة مشاركة العاملين في ملكية المصرف : وتقوم فيها وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين بالحصول على قرض طويل الاجل بهدف شراء جزء من الاسهم العادية ويتم تسديد القرض من توزيعات تلك الاسهم.
- ❖ شراء الادارة والعاملين اسهم المصرف بأموال مقترضة .

و- ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة

قد لا ترغب الحكومات في اضافة المزيد من رأس المال الى المصارف التي تملكها ، وغالبا ما يحدث ذلك بسبب رغبتها في التوسع او التحديث لعملياتها ، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأس مال المصرف للقطاع الخاص . ويلاحظ في هذه الطريقة للخصخصة ان الحكومات لا تتصرف في ملكيتها الحالية للمصرف ، بل تزيد من الملكية الخاصة له وهذا يؤدي الى التخفيف من ملكيتها وتتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص. وتجدر الاشارة الى أن هذا النوع من الخصخصة لا يصاحبه دائما زيادة في رأس مال المصرف اذ يخفض رأس ماله اولا لإمتصاص الخسائر اذا كانت موجودة ثم تأتي زيادة الملكية الجديدة بعد ذلك والنتيجة الطبيعية هي أنه قد لا توجد زيادة ملموسة في رأس مال المصرف (عبد السلام ، 2002:8).



الشكل (7)

اساليب الخصخصة "عملية التحول نحو القطاع الخاص"

Source:- Smith Roy C. & Walter, Ingo , " Global Banking ",Second Edition, Oxford University Press ,New York,USA,2003,P 235.

ثالثا - دوافع الخصخصة

يرى الباحث بأن هنالك عدداً من الدوافع التي تجعل الحكومات تقوم بخصخصة بعض القطاعات العامة ومنها المصارف وهذه الدوافع هي: (Smith&Walter,2003:228) (Shah & Kahan,2005:14)، (Mary,1992:25-27) :

أ- تؤدي الخصخصة الى تحسين الكفاءة الكلية للاقتصاد من خلال تحسين كفاءة الانتاج والكفاءة التشغيلية وربحية المصارف ومن ثم تحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية .

ب - لزيادة إيرادات الدولة من خلال تحسين استخدام الموارد العامة و لوضع حد لاستنزاف الموارد الناجم عن الإعانات المباشرة وغير المباشرة لعدم كفاءة المصارف المملوكة للدولة .

ج - للحد من التدخل الحكومي والتشوهات التي تستند الى التدخل السياسي في الاقتصاد والحد من احتمالات الفساد و المحسوبية والآثار الضارة على توزيع الدخل.

د - إن نظم التخطيط الاقتصادي التي تعتمد على الملكية العامة لوسائل الانتاج تتصف بعدم حساسيتها واستجابتها السريعة للتغيرات التي تحدث في السوق ، لذلك نجد أن الخصخصة تسهم في سرعة استجابة الجهاز المصرفي والانتاجي والتسويقي في الدولة للمتغيرات والاتجاهات التي تنمو وتنتشر في السوق المحلي والسوق العالمي .

هـ - تشجيع المنافسة الحرة والقائمة على الانضباط في آليات السوق بالنسبة للصناعات المصرفية المؤثرة ، ولا سيما عندما تكون هذه الصناعات ذات طبيعة عالمية .

و- للاستجابة بفعالية لعولمة الصناعات المصرفية والخدمات وتعزيز التكامل الدولي الذي يتضمن الاندماج والشراء عبر الحدود وأنواع مختلفة من المشاريع المشتركة والتحالفات الاستراتيجية في مجال تلك الصناعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي . ويمكن القول ، الخصخصة ضرورية لوضع استراتيجيات عمل فعالة تماما في القطاعات الحيوية للاقتصاد العالمي .

ز - أن خفض مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الخصخصة تساعد الادارة الحكومية في التفرغ لخدمة الأهداف العامة للدولة .

ح - زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات وإقامة المشروعات في جميع المجالات للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث : استراتيجية التنوع (الصيرفة الشاملة)

اولا - مفهوم الصيرفة الشاملة

المصرف هو مؤسسة قديمة جداً ساهمت في تنمية الاقتصاد ، وكذلك لعبت دوراً مهماً وحاسماً في الوساطة المالية للبلدان في مختلف الأزمنة والأماكن اذ يتم التعامل مع المصرف كمصنع لأهم الخدمات في العالم الحديث(Siddique,2006:8) . ومنذ ان أدخلت الإصلاحات في القطاع المالي في أوائل التسعينيات ، شهد القطاع المصرفي ظهور جيل جديد من مصارف القطاع الخاص، هذه المصارف اكتسبت شعبية واسعة جداً لما لها ميزة التكنولوجيا وامتلاكها أفضل نماذج الأعمال بالمقارنة مع مصارف القطاع العام ، والشيء الأكثر أهمية هو أنها قادرة على جذب المزيد من الزبائن لأنها تلبي متطلباتهم كافة تحت سقف واحد (Krishna ,2005: 5). ولكن مفهوم الصيرفة الشاملة أو "المصرف الذي يزاول مجموعة واسعة من أنشطة الخدمات المالية " عرف قبل تلك المدة بعقود اذ بدأ بالتسلل إلى النظام المصرفي عام 1930 وعام 1940. وتعد أوروبا موطن النظام المصرفي العالمي (الشامل) لكن تم اعتماده في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة(Nelson,2008:1).

تعرف الصيرفة الشاملة بأنها تقديم باقة من الخدمات المصرفية تتضمن قبول الودائع والسحب عليها والمتاجرة بالأوراق المالية وبيع وشراء العملات والتعامل بالمشتقات المالية والاكتتاب بالإصدارات الجديدة للأسهم والسندات وخدمات السمسرة وإدارة الاستثمار والتأمين (Saunders & Walter,1994: 84). ويرى (Calomiris) بأن الصيرفة الشاملة تعد نظاماً مصرفياً يتكون من تشكيلة واسعة من المصارف التي تعمل على نطاق واسع وشبكة ضخمة من الفروع توفر العديد من الخدمات المختلفة ، تصل الى متابعة المطالبات القضائية للشركات بما في ذلك الأسهم والسندات والمشاركة المباشرة في حوكمة الشركات لاسيما التي تعتمد على الجهاز المصرفي أو شركات التأمين للأوراق المالية وباقي المؤسسات التي لها صلة وثيقة بعمل المصارف (Calomiris,1995:259).

ويضيف (Baums) ان الصيرفة الشاملة تعني ان المصارف تسمح بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات المالية والمصرفية . وهذا يشمل الأنشطة المصرفية التقليدية مثل القروض والودائع التجارية ، فضلاً عن خدمات الاستثمار ووساطة الأوراق المالية، وأنشطة التأمين وحتى التجارة في العقارات وغيرها(Baums,1995:2).

وبالعودة الى (Calomiris) اذ يعرفها بأنها مزيج من الأنشطة التي تؤديها المصارف ، بما في ذلك قبول الودائع ، خدمات الائتمان ، الإقراض المباشر ، التداول والاكتتاب في الادوات المالية من الاسهم والسندات وغيرها من الادوات المستحدثة(Calomiris,1995:259).

ويمكن رؤية مفهوم الصيرفة الشاملة من خلال أنها لا تقوم على اساس التخصص بالارتباط بقطاع معين ، بل أنها تتعامل مع كل القطاعات من خلال توجيه المدخرات الوطنية كاستثمارات خارجية بشكل يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ، وتطوير السوق المالية . كما ان هذا النوع من الصيرفة لا يقتصر في الحصول على مصادر تمويله من قطاع واحد ولا يوجه ائتمانه لقطاع معين ويقدم خدمات اخرى لا تستند الى رصيد (إلياس ، 2001: 4). اما المصارف الشاملة "Universal Banks" فتعرف بأنها "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من القطاعات كافة ، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة كافة و التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي اذ نجد أنها تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ، ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال" (عبد المنعم، 2005: 12) .

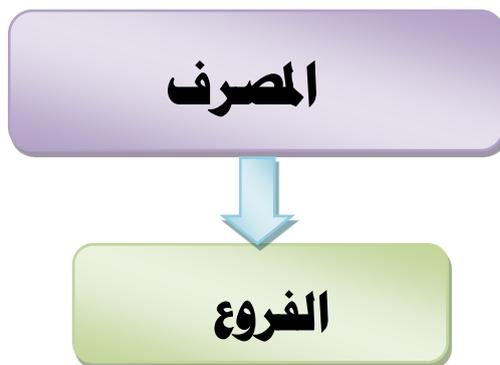
الصيرفة الشاملة عموما تأخذ أحد الأشكال الثلاثة الآتية : (Krishna,2005:6)

1- الصيرفة الشاملة الداخلية وعلى سبيل المثال ألمانيا و سويسرا:

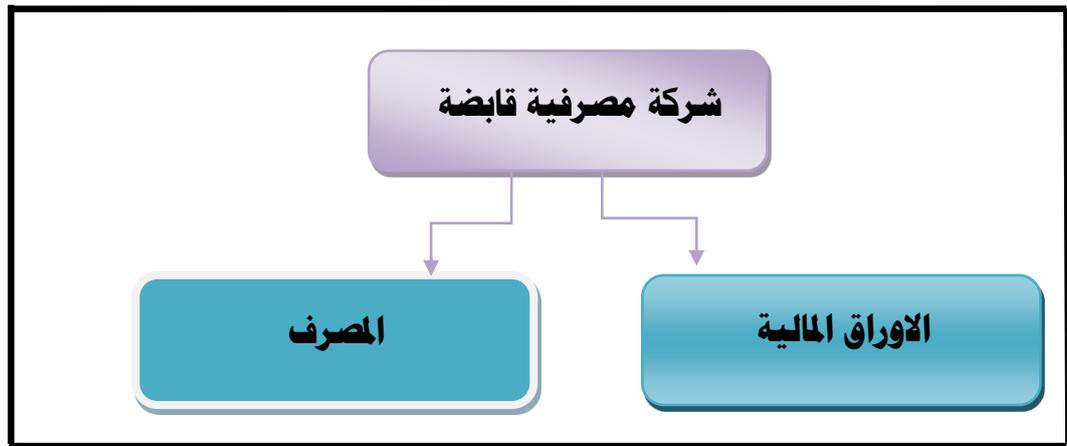
المصرف



2- من خلال رسملة الشركات التابعة بشكل منفصل وعلى سبيل المثال إنجلترا و اليابان:



3- تنفيذ العمليات من خلال شركة مصرفية قابضة وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان:



عموما يرى الباحث بأن هناك تقارباً كبيراً فيما ادلوا به الباحثين بشأن ماهية الصيرفة الشاملة إذ أنهم ساروا باتجاه المنحى الوظيفي للمفهوم كون المصرف الشامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يقدمه و يميزه عن المصرف التقليدي ويرى بأن الصيرفة الشاملة ما هي إلا نتاج عصر الحداثة والعولمة المالية والتعقيد المتزايد في توجهات ورغبات الزبائن ولكن تبقى الدراسات الحديثة تؤكد على امر مهم الا وهو المنافع التي يقدمها المصرف الشامل وهل أنها سوف تؤثر في جودة الخدمات المقدمة التي تتوفر بشكل كبير في المصرف المتخصص وكذلك المخاطر الجسيمة التي يمكن تتسبب بها ممارسة اكثر من نوع من الخدمات وهذا بحد ذاته يشكل عنصراً أساسياً في مواجهة تحديات التحرير المصرفي .

ومن خلال ذلك يمكن تعريف الصيرفة الشاملة بأنها ” عملية ممنهجة تهدف من خلالها

المصارف الى اشباع اكبر قدر ممكن من حاجات الزبائن استجابةً للتحديث المستمر في هيكل

الخدمات المصرفية ، في المقابل فإنها تراعي المبادلة بين عنصري العائد والمخاطرة وكذلك امكانيات

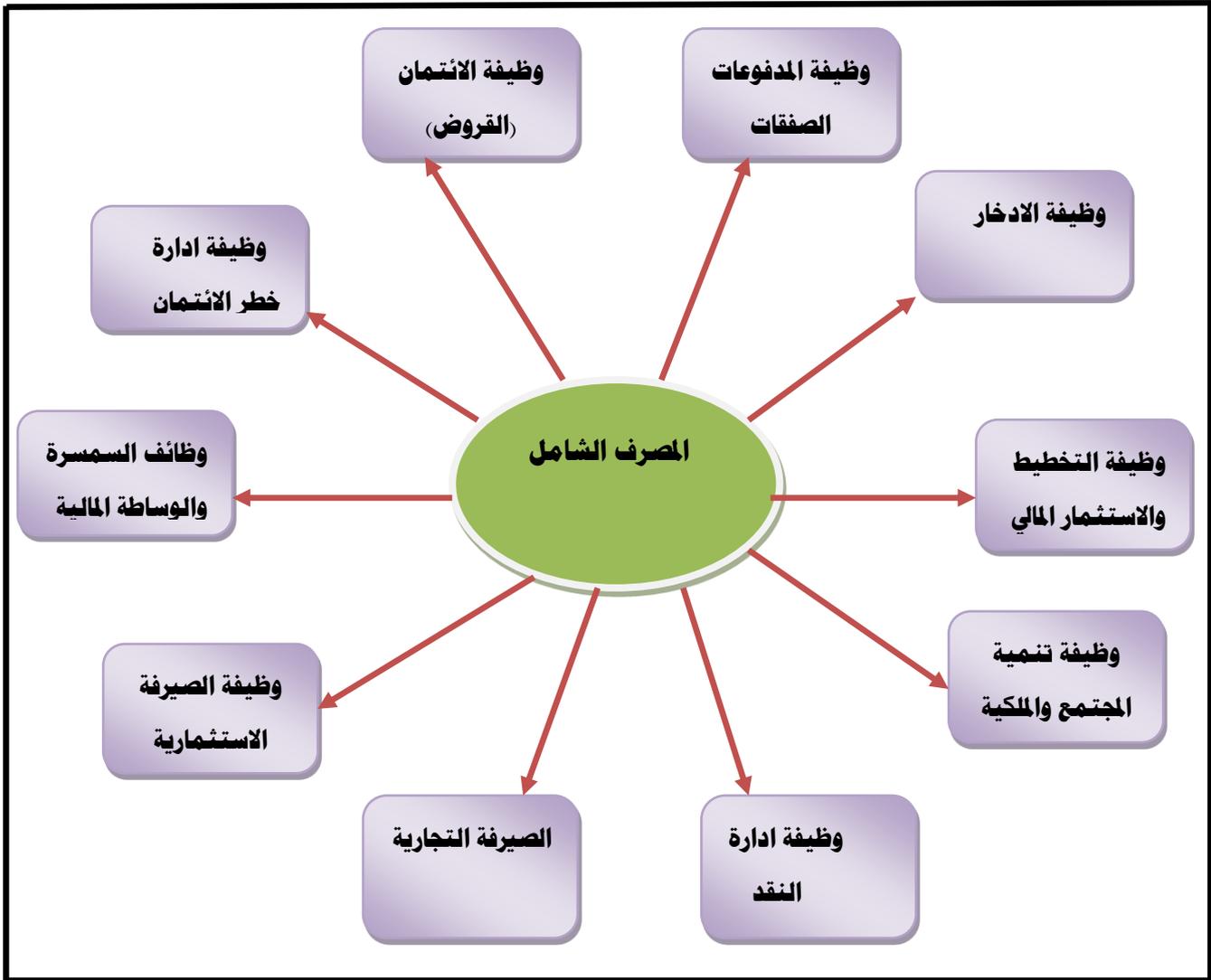
وحجم المصرف لممارسة هكذا نوع من الخدمات المختلفة في اطار نظرية التنويع ”

ثانيا : النشأة والوظائف

إن نشأة المصارف الشاملة كانت فكرة المانية ، ويرجع ذلك الى القرن التاسع عشر عندما ظهرت الى الوجود اصول اكبر ثلاثة مصارف وهي (Commerz Bank ،Deutsh ،Dresdner) وذلك خلال المدة من (1895-1924) ، اذ عدت مصارف تجارية واستثمارية وقدمت خدمات متنوعة سواء في السوق النقدية او المالية ومع بداية 1960 تحركت المصارف التجارية الالمانية في اتجاه كامل نحو الشاملة ليصل عددها الى اكثر من 4000 مصرف شامل يصل عدد فروعها الى 45000 يعمل بها بأكثر من 750 عاملاً (بو سالم، 2011:194) .

بينما نشأة المصارف الشاملة في فرنسا تعود الى القرن التاسع عشر ، لكن كندا وانجلترا لم تمارس الصيرفة الشاملة إلا بعد عام 1960 (زكية، 2009:93) . اما في الولايات المتحدة فأنها كانت تعاني من تبعات قانون "Glass Stegal Act" والذي فرض قيود صارمة على المصارف التجارية وفصل بينها وبين المصارف الاستثمارية بسبب ازمة الكساد واستمر هذا الوضع قائماً حتى اصدر الكونغرس قانون مؤسسات الايداع عام 1982 والذي اعطى المصارف حق التوسع في الخدمات المالية والمصرفية ولكن البداية الفعلية كانت في عام 1989 (Neuhann & Saidi,2012:2) .

وتضطلع المصارف الشاملة بتشكيلة واسعة من الخدمات يصورها الكاتب (Rose) بشكل مبسط ويرى بأن نجاحها يتوقف في قدرتها على معرفة الخدمات المالية التي يطلبها المجتمع وانتاج هذه الخدمات بكفاءة وبيعها بسعر تنافسي (9: 2002, Rose). والشكل (8) يوضح اهم واشهر الخدمات المالية والمصرفية التي تؤديها المصارف الحديثة (الشاملة) عبر العالم :



الشكل (8)

الخدمات المالية والمصرفية التي تؤديها المصارف الشاملة

Source :- Rose, Peter S. " Commercial bank management" 5th, edition , .Irwin, McGraw hill , New York, USA, 1999 , P 9.

من الامور المهمة التي يؤكد عليها (الزوبعي) بأنه ليس كل مصرف يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية يعد مصرفا شاملا لأن هنالك مصارف لم تحقق اسراريارياري الصيرفة الشاملة بالرغم من تنويعها للخدمات ويعود ذلك للأسباب الآتية :

1- عدم كفاية حزمة الخدمات المقدمة او أنها لا تحقق الهدف المطلوب من وراء التنويع ومن ثم لا تتحقق الميزة التنافسية .

2- تباين حجم خدمات معينة مقارنة بأخرى والتركيز عليها كثيرا مما يخرج المصرف عن اسراريارياري الصيرفة الشاملة ويجعله اقرب الى التخصص .

3-إن التوسع غير المبرر في تقديم الخدمات المصرفية والشاملة يقحم المصارف بعدة مجالات مما يتطلب منها توزيع امكاناتها باتجاهات متعددة وهذا سيضعف قابليات المصرف التنافسية ويؤدي الى ضعف الميزة التنافسية نتيجة عدم توفر الامكانات الادارية اللازمة.

4- ضعف تنفيذ اسراريارياري الصيرفة الشاملة او عدم تنفيذها كما هو مخطط قد يؤدي بالمصرف الى تحقيق عوائد منخفضة ومن ثم زيادة تكاليف الخدمات الجديدة (الزوبعي ، 2010: 54)

ثانيا - كيفية التحول الى مصرف شامل

إن عملية التحول من مصرف متخصص الى مصرف شامل يتسع لتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات ليست بالأمر السهل ، لذلك فإنه يوجد عدة طرق بإمكان المصرف اتباع احدها لشق الطريق نحو التحول المنشود وهذه الطرق هي (صالح وآخرون ، 2009: 10) :

❖ المنهج الأول : تحويل مصرف قائم بالفعل إلى مصرف شامل

عبر هذا المنهج يتم تحويل مصرف قائم بالفعل أو مصرف متخصص إلى مصرف شامل ، ويشترط لهذا التحول أن يكون للمصرف كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التكيف مع متطلبات المصرف الشامل ، وأن يكون المصرف كبير الحجم و قابلا للنمو والتوسع ، ويعد هذا المنهج الأسلوب الأسرع والأفضل اذ يتم التحول إلى المصرف الشامل على مراحل متدرجة وذلك بإدخال خدمات جديدة تدريجيا لضمان استيعاب تقنيات هذه الخدمات ، في الوقت الذي يتم فيه العمل على تطوير التدريب وإعادة الهيكلة التنظيمية ، وإصدار اللوائح و النظم الداخلية بما يتفق مع طبيعة الخدمات والأنشطة التي يقدمها المصرف الشامل.

❖ المنهج الثاني : إنشاء مصرف شامل جديد بإعداد كفاءات بشرية

وفقا لهذا المنهج يتم إنشاء مصرف شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة ، ولديها القدرة على الابتكار والتجديد بما يتفق مع مفهوم المصارف الشاملة ، ويتم تدريبها مسبقا في مصارف شاملة قائمة ، و يعتمد المصرف في ذات المرحلة على القيام بحملات تسويقية و ترويجية للتعريف بالمصرف المنشأ والوظائف التي يقوم بها ، والملاحظ أن البعض يفضلون المنهج الثاني مستنديين في ذلك إلى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها المصرف الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

❖ المنهج الثالث : شراء أحد المصارف أو الاندماج

يتم التحول من خلال شراء مصارف قائمة تعاني من مشاكل وتوشك على الإفلاس ، اذ يتم شراءها ودمجها تدريجيا إلى المصارف الشاملة مع تحمل تكاليف إضافية ، فهذا الأسلوب صعب التطبيق من الناحية العملية لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عال.

ويتم إنشاء كيان مصرفي جديد تتوافر فيه كل الإمكانيات ولديه خطة استراتيجية طموحة لقيادة السوق وريادته مع وضع خطة للإسراع في ذلك عن طريق:

- شراء عقارات بعض المصارف الراغبة في الاستغناء عنها.
- دمج تدريجي لمصرف معين وضم أعماله ومعاملاته الكبيرة الحجم وعملائه ، بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب ، وتحقيق التشغيل المناسب له.
- الدخول في مشاركات مع مصارف أخرى قائمة رائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا.

ثالثا - متطلبات التحول نحو المصارف الشاملة

وفق المناهج الثلاثة المذكورة آنفاً فإن المصارف تحتاج الى ضوابط ومتطلبات تضمن لها الاستمرار والانتظام والاستقرار في ممارسة النشاط وتحقيق الأهداف التي ترغب بها لكي تسهم في تقبل جمهور الزبائن لفكرة المصارف الشاملة ، وهي ضوابط كمية و نوعية تهدف جميعها الى الحماية والرعاية و إحداث التطوير اللازم لعملية الصيرفة الشاملة و هذه الضوابط (Walter,1996:29) (رابح،2004:202) و (بو سالم،2011:194) :

- ضرورة وضع السلطات النقدية الضوابط الرقابية الفعالة القادرة على توفير الأمان والسلامة للنظام المصرفي.

- توافر الملاءة المالية المناسبة في المصارف التي تدخل في مجال الاعمال المصرفية الشاملة ممثلة في حجم رأس المال الكافي و الاحتياطات .

- التزام العاملين في المصارف الشاملة بسياسات الحيطة والحذر ، وخاصة في المرحلة الاولى لبدء النشاط ، وينبغي اخضاع العمليات كافة كبيرة الحجم للفحص و التدقيق حتى لا يتعرض المصرف الشامل لمخاطر غير محسوبة .

- وضع نظام للعمل ، وتوصيف وظائف عالي الدقة والفاعلية يحدد الواجبات والمسؤوليات الخاصة بكل وظيفة والمهام والأنشطة الخاصة بكل منها بما لا يدع أي مجال للتضارب ، او التعارض ، او الازدواج لأي عمل او نشاط يحتاجه العمل ، والتطوير والتحديث في المصارف الشاملة .

- تحسين الكفاءة من خلال الاستخدام الفعال للتكنولوجيا ، وتخفيض تركيز رأس المال في الخدمات المالية التي ثبت عدم جدواها والاستعانة بالخبراء والمتخصصين وبحوث السوق .

- القيام بحملة فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة المصرف الشامل ، في اطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية الحديثة ، والتي توفر قدرا مناسباً من الشفافية والإيضاح والإفصاح الذي يُمكن جمهور المتعاملين والمهتمين والمساهمين في المصارف الشاملة من الحكم على مدى كفاءة وحسن ادارة المصرف .

- التوسع في الوظائف الاستشارية لدعم جودة اتخاذ القرارات التشغيلية وحسن توجيه موارد المصرف الشامل والذي تفرضه ضخامة اعماله ومعاملاته ، وفتح الابواب لإبداء المشورة الحكيمة واستشراف التصور المستقبلي لكل نشاط يقوم به المصرف .

- المساندة من كل الجهات المسؤولة سواء من المصرف المركزي او السلطة التشريعية او الهيئات الرقابية او السلطات النقدية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة لفكرة المصرف الشامل بما في ذلك البورصة في محاولة لتقوية الجهاز المصرفي والذي هو في الحقيقة القلب النابض للاقتصاد وفي سلامة الجهاز المصرفي سلامة الاقتصاد ككل .

رابعاً - مميزات المصارف الشاملة

تمتلك المصارف الشاملة العديد من المميزات التي جعلتها تنافس على الصعيد المحلي والدولي وكانت السبب في بقاءها رغم التطورات السريعة والأزمات المصرفية المتلاحقة ومن هذه المميزات :

أ- إن المصارف الشاملة تمتلك ميزة الافادة من ايجابيات الرفع المالي و تدأوبية الكلفة من خلال وفورات واقتصاديات الحجم، هذه المزايا سوف تمرر الى الزبائن والمستثمرين في المصارف الشاملة ، في النهاية فإن تلك الفوائد سوف تخفض تكاليف التمويل بالنسبة للمجتمع ككل.

ب - المصارف الشاملة تميل الى أن تكون أكثر استقرارا وذلك بفضل تنويع عملياتها و أن لديها وضع افضل لمراقبة الوضع المالي للزبائن وكذلك لرصد تراكم المخاطر التي لا يمكن تحملها في الأسواق المالية، لأن المصرف الشامل بحد ذاته يمثل عينة متكاملة من الخدمات المالية ، فإن اي خلل يمكن التنبؤ به في المصرف الشامل يعد هو خطر للسوق المالي ككل (Schildbach, 2012 : 1) .

ج - اكتساب قدرة هائلة على احداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق اتاحتها لإمكانية انشاء آلاف المشروعات في الاقتصاد و المجالات و الترويج لها والمساهمة فيها وتدوير محافظها .

د - التوافق السريع والمرن مع مستجدات العصر ومتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات التحرير المصرفي والخدمات المالية ومقررات لجنة بازل وآليات المشاركة الدولية وبرامج التحرر الاقتصادي والخصخصة .

هـ - الكشف عن اسرار وصناعة المزايا والقدرات التنافسية للاحتفاظ بالتفوق والصدارة بما يحقق للمصرف مكانة مرموقة تمكنه من المشاركة في قيادة وتوجه السوق المصرفية (جمعة ، 2000:495) .

و - توافر الخبرات المتميزة و الكفوة في هذا النوع من المصارف .

ز - قدرة المصارف الشاملة على المشاركة في توظيف الاموال المتوفرة لديها في عملية التنمية الشاملة والدخول الى الاسواق المالية لبيع وشراء الاسهم والسندات لصالحها او لصالح زبائنها.

ح - مشاركة الدول في سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وتوظيف الفائض من السيولة في الاوجه التي تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة (الزوبعي ، 2010: 57) .

الفصل الثالث
الإطار النظري
للأداء المالي الاستراتيجي

المبحث الاول : مفهوم و ابعاد الأداء المالي

اولا : مفهوم وأهداف الأداء

إن تحسن النتائج التي تعبر عن مدى تمكن المؤسسة من أداء دورها تجاه الاطراف التي هي مسؤولة امامها يعد الضامن الرئيسي لاستمراريتها سيما في ظل المسؤوليات المختلفة المفروضة عليها وذلك بالتحكم والتكيف مع مختلف العوامل المؤثرة في أدائها ولو ان هذه العوامل تبقى صعبة التحديد والضبط كما هو الحال لمصطلح الأداء في حد ذاته الذي يكتنفه الكثير من الغموض. وقيل ان ندخل في اراء الكتاب عن مفهوم الأداء سوف نشير الى ان الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية (performare) التي تعني اعطاء صيغة كلية للشكل لشيء ما ، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية (Performance) التي تعني انجاز العمل او " الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه" وهو المعنى نفسه الذي ذهب اليه قاموس (Petit Larousse) (مزهودة ، 2001 : 86).

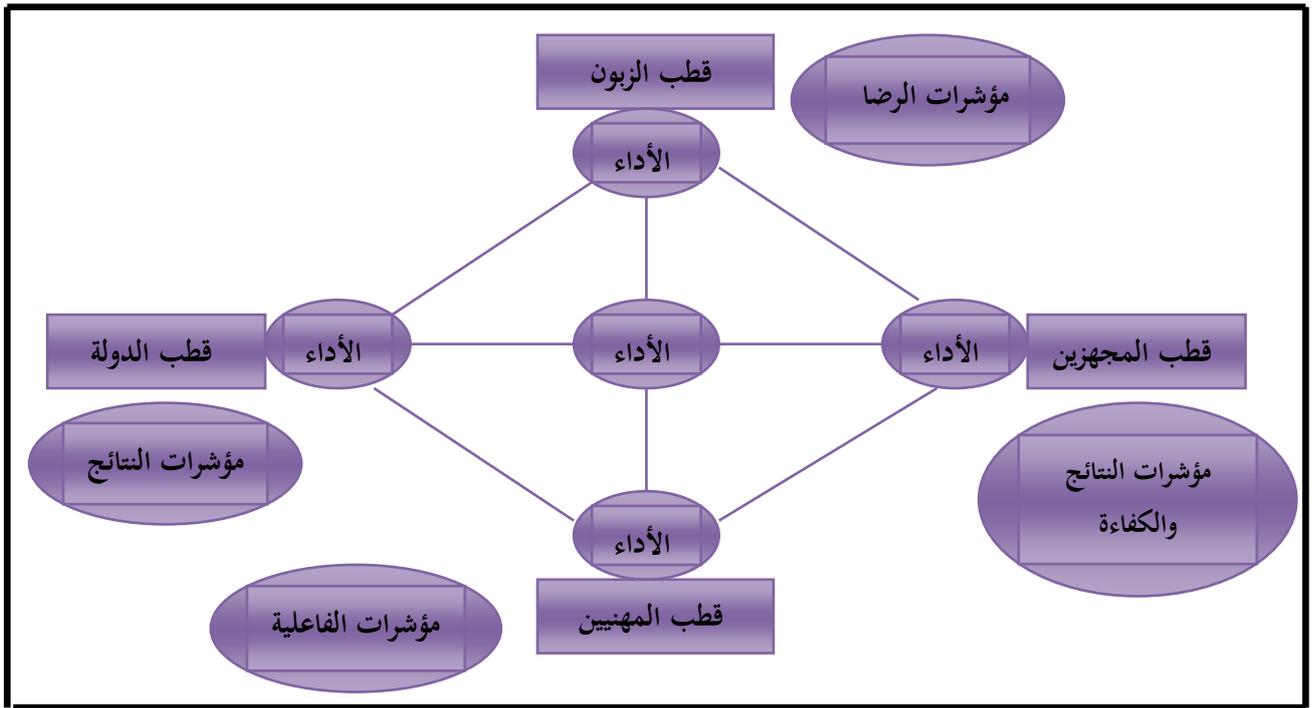
اذ يعد الأداء هو المفهوم الرئيسي في إطار العمل وعلم النفس التنظيمي. و خلال العقدين الماضيين قد احرز الباحثون تقدم في توضيح وتوسيع مفهوم الأداء لاسيما في تحديد المسببات والعمليات المرتبطة به . ومع التغيرات المتلاحقة التي نشهدها اليوم داخل المنظمات ، فإن مفاهيم الأداء ومتطلبات الأداء هي ايضا غير ثابتة (Sonntag & Frese,2001:4).

و يشير الباحث (Hofer) الى أن الخلاف القائم عن تعريف الأداء يعود السبب فيه الى اختلاف وتعدد المعايير والمقاييس التي اعتمدها الكتاب والباحثون في دراسة الأداء وقياسه ويكمن وراء هذا الخلاف تنوع الاتجاهات والأهداف ذات العلاقة بالموضوع مما جعل الباحثين مشغولين بمناقشة المستويات التي يحل عندها الأداء والمؤشرات الاساسية لقياسه (Hofer,1983:44). و يعرف الأداء بأنه " نتيجة الانشطة المختلفة التي تقوم بها المنظمة خلال مدة معينة من الزمن " (Stefan ,2011:1) . بينما ذهب الباحثان (Robins and Wlersema) في تعريفهما للأداء على أنه " يعبر عن امكانية المنظمة في تحقيق ما تصبو اليه من أهداف بعيدة الامد " (Robins & Wlersema,1995:278). واتفق مع هذا التعريف (Eccles) إذ ذكر أن الأداء هو انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها في تحقيق أهدافها (Eccles, 91:131).

اما المجمع العلمي في جامعة تكساس فأنتهم يرون بأن الأداء " هو نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات فضلا عن أن الأداء يعطي الفرصة لأجراء التقييم والمقارنة نسبة الى الغايات والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضا مع المنظمات الاخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية (The University of Texas,2004:15).

بينما يرى (David) بأنه مجموعة من النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تقوم مقابل الأهداف الموضوعية والمرسومة (David , 2001:308).

وتم تعريفه كذلك على أنه تعبير عن كيفية توظيف المؤسسة لمواردها المتاحة على وفق معايير متاحة محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة و الطويلة الاجل بغية الاستمرار في مجال الاعمال (طالب والمشهداني ، 2011:65) . ويرى البعض أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد ، بل تحديده في استمرار وتطور فضلا عن ذلك فهو متعدد الأبعاد والشكل (9) يوضح ما تم ذكره :



الشكل (9)

مفهوم الأداء متعدد الأبعاد

المصدر :- عشي ، عادل " الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم" ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2002، ص 3.

إن الأداء حسب المنظور متعدد الأبعاد يتحقق من خلال أربعة أقطاب: الأول يتعلق بالزبون الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل ما يمكن أن توفره من السلع والخدمات، من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم، و الثاني يتمثل في المجهزين الذين يلقي على عاتقهم مسؤولية تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة وهذا يضمن استمرارية المؤسسة . أما الثالث فيتمثل في المهنيين أو الموظفين ،فهم بحاجة إلى استمرارية العمل بدل

التوقف. و القطب الرابع فهو الدولة التي تريد من المؤسسات مثلا تحقيق نتائج جيدة لرفع حصيللة الضرائب ، المساهمة في زيادة الدخل القومي، والأداء الكلي هو مجموع لتلك الاقطاب الاربعة (عشي ، 2002 : 3).

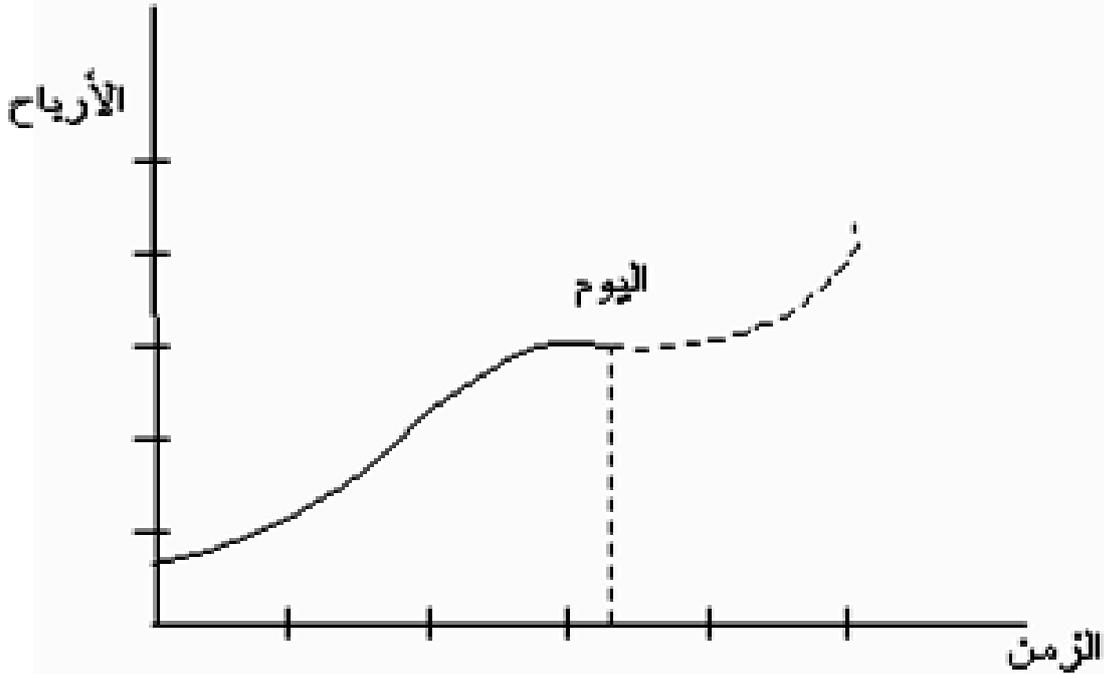
ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف "الأداء على أنه ثمرة الممارسات التي تزاولها منظمات

الاعمال والتي ترغب في تأطير مداخل متعددة لفهم مخرجاتها كنتائج ملموسة لجهود مختلف

الاطراف داخل وخارج المؤسسة "

ولذلك فإن التباين في أهداف المنظمات جعل من عملية قياس الأداء الاستراتيجي تختلف من منظمة إلى أخرى باختلاف أهدافها ، و أن الأهداف الأساسية للمنظمات الساعية إلى الربح غالبا ما تكون مالية وقد يكون هناك بعض الاستثناءات في بعض المنظمات التي لا تكون أهدافها مالية فقط بل اجتماعية أيضا ، أما المنظمات غير الساعية للربح فإن أهدافها الأساسية عادة ما تعكس أهداف أعضاء تلك المنظمة إذ إن الأهداف التي تلتزم بها المنظمة هي التي يطلق عليها بالأهداف الأساسية للمنظمة ولغرض قياس الأداء الاستراتيجي للمنظمة فإنه يمكن التركيز على قياس الأهداف المالية أو قياس الأهداف الاجتماعية أو استخدام مؤشرات مالية واجتماعية معاً، وكلما كانت الأهداف أكثر تنوعا كلما زادت صعوبة القياس (Atkinson & Anthony, 1998:3).

ولا بد من الإشارة إلى أن المطلب الأساسي لبحوث الإدارة الاستراتيجية هو إيضاح وتفسير الأداء وبما أن المستثمرين يتوقعون عوائد مستقبلية وعليه فإن الإيضاحات والتفسيرات الفورية لم تعد مناسبة وكافية لذلك فأن التفسير الصحيح للأداء الاستراتيجي ينبغي أن يكون وفق انسيابية الأرباح مع مرور الزمن كما هو موضح في الشكل (10) (warren, 2002,2).



الشكل (10)

مسارات الزمن والأداء

Source : Warren, Kim " Strategic Performance Dynamics "
www.faculty .london .edu,2009, p:2 .

وفيما يخص الأداء المالي وبعد أن قمنا بتغطية اهم مفاصل الأداء بشكل عام يرى (Eccles) بأنه من اكثر ميادين الأداء استخداما حاليا وسابقا لاسيما في ما يتعلق بالجوانب القياسية لأداء المنظمة وبضمنها المصرف لان النتائج التي يمكن التوصل اليها من خلال مؤشرات تتصف بالثبات والاستقرار وتعد مصدراً لترشيد قرارات الإدارة (Eccles , 1991 :134). إذ أن أداء المصرف المتطور يعتمد بالدرجة الاساس على الأداء المالي له لأن ربحية واستقرار المصرف تنبع من كفاءة استخدام وتخصيص الاموال عبر أنشطة المصرف المتعددة (Gerhardt,2009:11).

يعرف الأداء المالي بأنه " انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية وهو يصور حالة حقيقية عن اعمال المصرف لمدة زمنية معينة (طالب والمشهداني، 2011:68) .

ويعرفه مطر بأنه العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية عن نشاط أي مشروع اقتصادي يهتم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية والاستثمارية للمشروع

وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي (مطر ، 2006:3) .

ويرى الباحثان (الحسيني والدوري) أن الأداء المالي هو تباين لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية (الحسيني والدوري، 2000: 234) .

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن الأداء المالي ما هو إلا توظيف لقدرات المنظمة او المصرف

في تحديد الأهداف المالية بوضوح وقبل الشروع بإنجاز الأنشطة ، من خلال رسم خطة تعنى بكفاءة

التخصيص الامثل للموارد المتاحة وهيكلية السياسة التمويلية لضمان فاعلية المركز المالي

والقوائم المالية التي تستخدم في التنبؤ بالمستقبل والتعبير الدقيق عن نتائج الأعمال ”

والأهداف المالية التي يروم الوصول اليها المصرف من خلال ممارسات الأداء المالي الفعال والمتجانس مع

امكانات المصرف التمويلية والاستثمارية والتشغيلية وهي كما يأتي (طالب والمشهداني ، 2011: 68) :

❖ تجميع رصيد نقدي أمثل في المصرف

❖ تحقيق الارباح القصوى

❖ تحقيق اعلى قيمة للمصرف

❖ العائد على الاستثمار

❖ الحفاظ على توازن رأس المال

❖ الحفاظ على المال العام... الخ

من خلال تلك الرغبة في تحقيق الأهداف تعمل الإدارة جاهدة على رسم الخطط المستقبلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل واختيار الهيكل المالي الامثل وتعد هذه الوظيفة هي مهمة المدير المالي الناجح في المفاضلة بين الارقان الثلاث لتمويل المصرف وهي : التمويل الداخلي عن طريق الارباح المحتجزة ، والتمويل الخارجي اما عن طريق ادوات الملكية (اصدار الاسهم العادية) او عن طريق ادوات المديونية (السندات والاسهم الممتازة) اذ يتطلب ذلك فهم لآليات المبادلة بين العائد والمخاطرة وفق اسس قياسية وفنية تراعي حقوق المساهمين اولاً .

ثانياً: ابعاد الأداء

يمكن النظر الى الأداء من خلال عدة ابعاد والتي تعد كميايين للأداء تختلف باختلاف طبيعة مكوناتها :

1- بعد الأداء المالي والتشغيلي

يعد هذا المفهوم هو المفهوم الواسع للأداء لأنه يجمع بين الأداء المالي والتشغيلي .و يستخدم في قياس هذا البعد اضافة الى المؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية وجودة المنتج فضلا عن معايير معينة تهدف الى قياس متطلبات نوعية مثل فعالية التسويق والجودة وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المصرف ويبرز هذا الأداء التي لا تستطيع المؤشرات الافصاح عنه بصورة دقيقة (Vankatrman & Ramanujam,1986:803).

2- بعد الفاعلية التنظيمية

هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء ، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والأداء التشغيلي ، لذا فالفاعلية التنظيمية معيار يقيس مدى تحقيق المصرف لأهدافه انسجاما مع البيئة الخارجية التي يعمل فيها من اذ استغلال الموارد المتاحة وقدرة المصرف على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي يسعى اليها ، فالمصرف الذي يتسم بالفاعلية هو الذي يستطيع تحقيق أهدافه وقد شاع استخدام هذا المفهوم بين عدد من الباحثين والمختصين وتم اعتماده مؤشراً اساسياً في تقييم أداء المصرف وقياس سبل فاعليته (طالب و المشهداني ، 2011:67) .

3-البعد الاجتماعي

يشير البعد الاجتماعي للأداء الى مدى تحقيق الرضا عند افراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الافراد لمؤسستهم .وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلباً على المدى البعيد اذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي واهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية (الشيخ ، 2009:219)

4- البعد المالي

يرتبط هذا البعد بالجانب المالي ويشير الى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الاعمال لأنه يهتم بالمرجات المتحققة من الأهداف المالية (Vankatman & Ramanujam,1986:803) .

في دراستنا الحالية سوف نسلط الضوء على البعد المالي بشكل كبير من خلال دراسة الأهمية والمفهوم والمؤشرات التحليلية والقياسية التي تعنى بالجانب المالي .

المبحث الثاني : تحليل الاداء المالي

اولا : المفهوم والأهمية ومتطلبات النجاح

كافح المستثمرون والملاك ولعدة قرون من اجل تحقيق التواصل وتحليل الأداء المالي، و منذ بداية نشاط الأعمال ، فوض الملاك و اصحاب الموارد المستثمرة "ربما قطع من الماعز " المسؤولية الى المدير التشغيلي " الراعي " مثلا ،سعيًا منهم لرصد وتقييم عمل ذلك المدير و تم العثور على السجلات المحاسبية في بابل ، وأشور ، وبلاد سومر التي يعود تاريخها الى أكثر من 7000 سنة . في هذه السجلات ، وصف الكُتاب المعاملات التجارية باستخدام إسفين (وتد) مكتوب باللغة المسمارية على ألواح الطين . و للخصوصية، فإن اللوحة كانت ملفوفة بالورق الطيني مع وضع علامة الختم ومن ثم ترسل الى اصحاب المصالح . ولما كانت الانشطة الزراعية والرعي هي الانشطة الرئيسية فإن بداية الموسم تكون طبيعية والنهاية (الحصاد او البيع) ايضا طبيعية لذلك فإن عملية التحليل المحاسبي كانت سهلة نوعا ما بمقارنة قيمة الحصاد لقيمة البذور وهذه البداية كانت نفسها للنشاط التجاري والبحارة اذ كان التحليل المالي يتم في تحليل كل موسم بشكل منفصل لبيان المركز المالي (Friedlob & Schleifer,2003:1-2) .

وبعد ذلك اصبح التحليل المالي في الوقت الحاضر من اهم أدوات الإدارة المالية وهو يتألف من تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي لشركة تجارية، صناعية ، مالية أو حتى الاقتصاد ككل، والتنبؤ بالوضع المستقبلي والأداء. وبعبارة أخرى، فهو وسيلة لدراسة المخاطر والعوائد المتوقعة. قد تأتي البيانات للتحليل المالي من داخل الشركة، مثل اقسام التسويق والإنتاج، او من البيانات المحاسبية الخاصة بالشركة، أو من خارج الشركة مثلا من

بإعارة المعلومات المالية مثل ، (Moody's) لخدمات المستثمرين، ومؤسسة (Standard & Poor's) والاصدارات الحكومية وغيرها (Fabozzi & Peterson,2003: 5) .

يعرف (Broyles) التحليل المالي على انه تقدير قيمة الاستثمارات المالية للمصرف عن طريق مقارنتها مع الاستثمارات البديلة في سوق الأوراق المالية بما يعادلها من المخاطر (Broyles,2003:17) . ويرى (Drake) بأن التحليل المالي هو عملية اختيار ، وتقييم وتكامل البيانات المالية مع المعلومات ذات الصلة لمساعدة صناع القرار المالي والاستثماري (Drake,2009:1)

وعرفه (مطر) بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية عن نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات (مطر، 2010:3) . و أخيراً يعرفه (الحيالي) " عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (الحيالي،2009:13) .

بشكل عام يمكن تعريف التحليل المالي بأنه " الآلية التي اعتادت عليها منظمات الأعمال

وبضمنها المصارف في تقييم مراكزها المالية بصورة مستمرة من خلال النظر الى ما وراء الأرقام

الحاسبية في القوائم المالية واكتشاف اوجه القصور في أداءها عن طريق مجموعة من العلاقات التي

تربط مكونات تلك القوائم في ما يعرف بالمؤشرات المالية "

وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث أن التحليل المالي ومن خلال استخدامه لمجموعة من النسب المالية سوف يعالج الغموض الذي ادى الى عدم فهم نتائج الكثير من الاعمال والأرقام المضللة للقوائم وان كانت فعلية للعديد من التعاملات المالية والمصرفية إذ أن النسب المالية تمكننا من تجاوز تلك العيوب لأنها تعبر عن حصيلة العلاقة بنسبة مئوية لا رقم مبهم .على سبيل المثال عندما نقول أن مجمل الربح في شركة معينة هو 1000000 دولار فهذا الرقم بالنسبة للكثير لا يعني شيئاً اذا لم نكن نعلم بأجمالي التكاليف وعلى مختلف فئاتها وربما كانت تتجاوز 1000000 دولار لتعطي صافي خسارة ،اذ عالجت النسب المالية هذا الاشكال لأنها ترسم الوضع الحقيقي للنشاطات المالية للمصرف كافة .

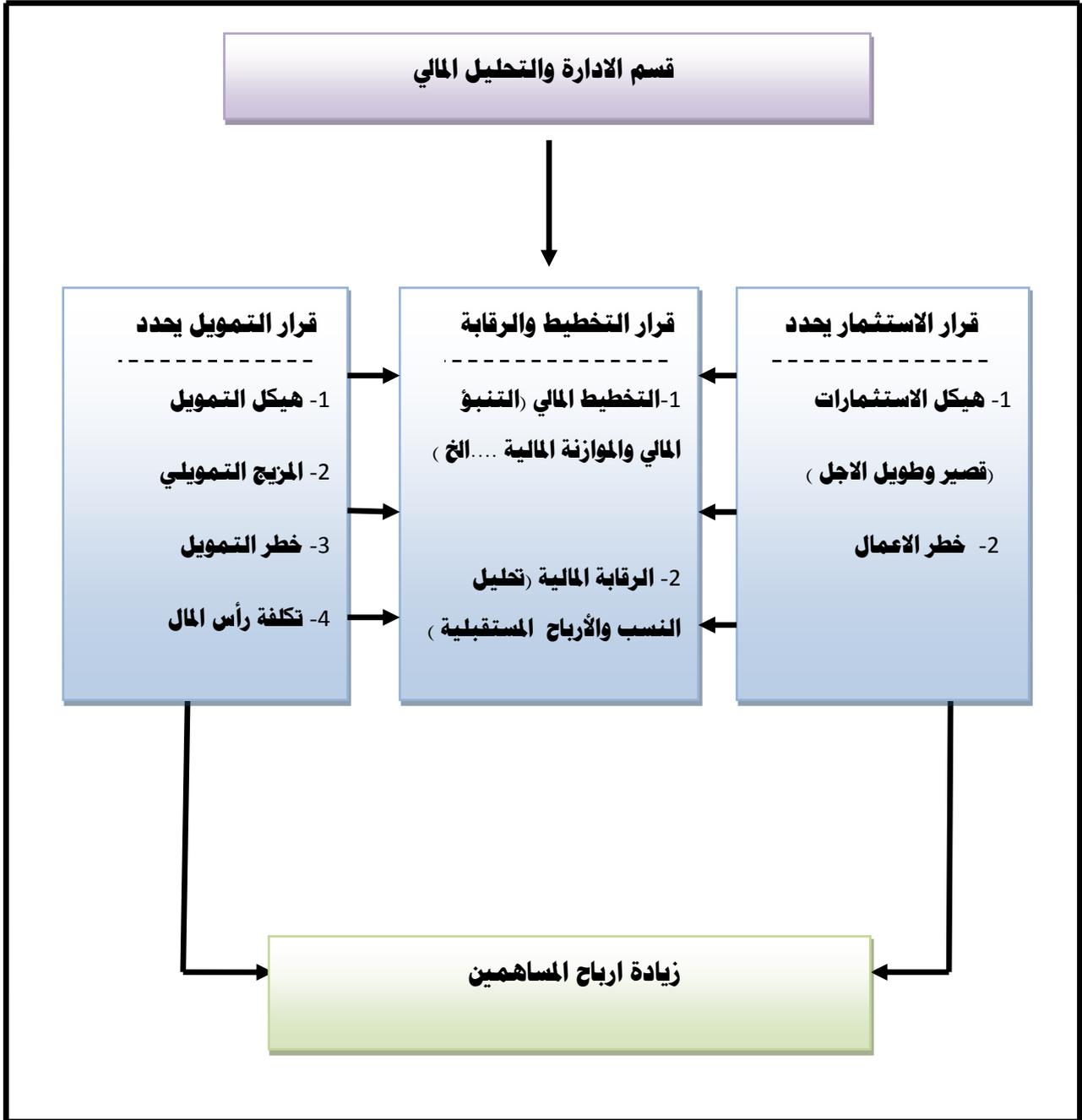
ولذلك فإن تحليل القوائم المالية ينطوي على:

(1) مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات الأخرى في الصناعة نفسها .

(2) تقييم الاتجاهات في المركز المالي للشركة مع مرور الوقت (Brigham & Eharhardt, 200 : 443) .
اذ تمثل البيانات المالية للشركة نقطة البداية المعتادة لأي تقييم او تحليل للأداء المالي وأن تقييم الشركة يبدأ مع اعادة النظر في موقفها المالي الحالي ونتائجه الأخيرة (Knight & Bertoneche, 2001:3). ويحدد (مطر) مجموعة مهمة من اغراض التحليل المالي :

- ❖ تقييم ربحية المشروع .
- ❖ تقييم المركز المالي للمشروع .
- ❖ تقييم المركز الائتماني للمشروع .
- ❖ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل .
- ❖ تقييم مدى كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات .
- ❖ تقييم المركز التنافسي للمشروع .
- ❖ تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية .
- ❖ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة ادوات للتخطيط والرقابة (مطر، 2010:3) .
ويضيف الكاتب (Alexander) اغراض اخرى يهدف الى تحقيقها التحليل المال الفعال :
- ❖ تقييم المخاطر الائتمانية للمقترض
- ❖ اشتراط البنود التنظيمية والأحكام العامة .
- ❖ تقييم الافادة من التسهيلات الائتمانية.
- ❖ إنشاء معايير واضحة ومحددة للائتمان
- ❖ التأكد من سلامة أموال المصارف (Alexander, 2009:4)

من خلال ما تم ذكره يرى (عمار) بأن ذروة أهداف التحليل المالي تتجلى في توجيه المستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والقرارات التي تتعلق بالرقابة والتخطيط ، فيما يخص القرار الاستثماري فإنه يتم عبر إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها ، والقرار التمويلي من خلال تمكين مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية افضل ، وأخيرا الجوانب التي تتعلق بالتخطيط والرقابة المالية التي توجه وتراقب الكيفية التي تجري فيها مختلف العمليات (عمار ، 2011: 11)



الشكل (11)

المصدر : عمار ، بن مالك " المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء " ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 2011، ص 12 .

تتحقق تلك الاغراض ويتم انجاز الوظائف الاساسية لها من خلال أنواع مختلفة من ممارسات التحليل المالي والتي تعد تصنيفات تتحدد وفق اساس معينة وهذه الأنواع هي: (Paramasivan & Subramanian,2009 :13-14)

1- التحليل على الادوات المستخدمة :

استنادا إلى المواد المستخدمة ، يمكن تصنيف تحليل البيانات المالية إلى نوعين رئيسيين ، التحليل الخارجي والتحليل الداخلي.

أ- التحليل الخارجي : الاطراف الخارجية لمنظمات الاعمال تجري عادة التحليلات الخارجية لكنهم يشاركون بشكل غير مباشر في تقييم أداء تلك المنظمات مثل المستثمرين والدائنين والمؤسسات الحكومية ووكالات ائتمان أخرى. إذ أن التحليل الخارجي مفيدا جدا لفهم الموقف المالي والتشغيلي للمؤسسات المالية. وهو يعتمد بشكل رئيسي على البيانات المالية المنشورة ولا يوفر هذا التحليل سوى معلومات محدودة عن أداء تلك المؤسسات .

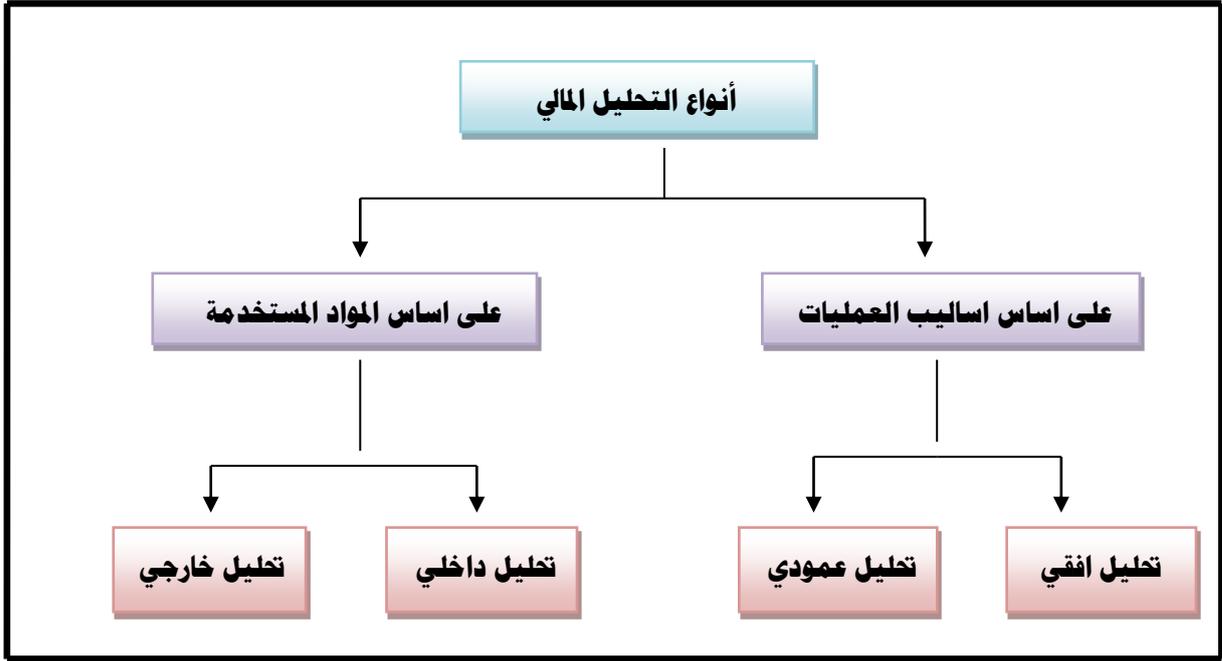
ب – التحليل الداخلي : الشركة نفسها لا تكشف عن بعض المعلومات القيمة لمنظمات الاعمال في هذا النوع من التحليل .ويستخدم هذا التحليل لفهم الأداء التشغيلي في كل قسم ووحدة لأنشطة المنظمة . اذ يساعد التحليل الداخلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق أهداف تلك المنظمات .

2- التحليل على اساس اساليب التشغيل:

استنادا إلى أساليب التشغيل ، يمكن تصنيف تحليل البيانات المالية إلى نوعين رئيسيين ، التحليل الأفقي والتحليل العمودي.

أ- التحليل الأفقي : من خلال التحليل الأفقي ، تتم مقارنة البيانات المالية لعدة سنوات ، وبناء على ذلك ، فإن الشركة تقوم باتخاذ القرارات عبر مقارنة الأرقام للسنة الحالية مع سنة الأساس وكيفية تغيير المعلومات المالية من سنة إلى أخرى ، اذ يسمى أيضا هذا التحليل بالديناميكي (المتحرك)

ب- التحليل العمودي : وفق التحليل العمودي فإن البيانات المالية يتم استخدامها للتعبير عن العلاقة الكمية لمختلف فقرات او بنود التقرير المالي ولمدد معينة ويسمى ايضا بالتحليل الساكن لأنه يساعد على توضيح العلاقة التي ظهرت مع مختلف العناصر في التقرير المالي والشكل (12) يوضح أنواع التحليل المالي :



الشكل (12)

أنواع التحليل المالي

Source :- Paramasivan , C. & Subramanian ,T. "Financial Management " , 1st edition, New Age International (p) ,Ltd,2009, P 13 .

اما أهمية التحليل المالي كونه أحد أهم الادوات العلمية التي تهتم بدراسة البيانات لتحقيق المراقبة الفعالة لموارد الشركة فإن (الحيالي، 2009:15) و(عبد الله، 2008:17) يرونها تتمثل بالآتي :

- ❖ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة ، وبغض النظر عن طبيعة عملها ، ليتم اتخاذ القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة .
- ❖ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع فضلا عن اخضاع ظروف عدم التأكد الى الرقابة .
- ❖ توضيح العلاقات بين البيانات والتغيرات التي تطرأ عليها خلال مدة زمنية محددة فضلاً عن بيان حجم التغير على أداء المشروع والهيكل المالي واتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة .
- ❖ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت .

❖ التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

هذا و أن أهمية التحليل المالي تكمن في تمكين الإدارة من استثمار الفرص المتاحة ، وتجنب التهديدات ولذلك فإنه يعتبر وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف) أي الوصول الى ما يعرف بتحليل (SWOT) بالإدارة الاستراتيجية و يتضح بأن التفاعلات الاستراتيجية للتحليل المالي تتضمن تقييم قرارات الاعمال وقدرة الشركة على النجاح في تكوين ميزة تنافسية (Competitive Advantage)(النعيمة و التميمي،2008:21-20) والشكل (13) يوضح تفاعلات تلك العملية :

<p>الفرص X الضعف</p> <p>معالجة نقاط الضعف لتعزيز استغلال الفرص</p>	<p>الفرص X القوة</p> <p>تعظيم استخدام نقاط القوة لاستغلال الفرص</p>
<p>الضعف X التهديدات</p> <p>الحد من نقاط الضعف لمنع الاختراق الخارجي</p>	<p>القوة X التهديدات</p> <p>تعظيم نقاط القوة لمواجهة تهديدات المنافسين</p>

الشكل (13)

التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية والخارجية

المصدر : النعيمة والتميمي، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ،دار اليازوري عمان – الاردن ، 2008، ص 21.

وينبغي الاعتماد على تفاعلات التحليل المالي للإفادة القصوى من تجارب الماضي وتقييم الحاضر و المساعدة الفعالة على التنبؤ الدقيق للمستقبل في ظل البيئة المتغيرة ، و لضمان نجاح وفاعلية اجراءات التحليل المالي هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها كمقومات عمل ضرورية لسلامة ممارسات العملية التحليلية ويصبح التحليل نموذجياً وجاهزاً لصناع القرار في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تتعلق بمستقبل المصرف وهذه الشروط يحددها الكاتبان (Norden & Weber,2005:509-510) :

❖ تحديد الهدف من التحليل المالي بشكل واضح .

- ❖ تركيب المؤشرات والنسب المالية بطريقة تعكس علاقات منطقية وذات معنى .
- ❖ تفسير نتائج التحليل المالي بموضوعية ومن دون ادنى افراط او تفريط .
- ويضيف (الصياح و العامري، 2007:50-51) مجموعة اخرى من الشروط :
- ❖ ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين مدة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال المدة .
- ❖ ينبغي أن يكون التحليل شامل لأنشطة الشركة عبر اظهار المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة . ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً اذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين .
- ❖ ينبغي أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك الوقت .
- ❖ ينبغي أن يركز التحليل المالي على اساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمصرف . ويكون التنبؤ اما قصير او طويل الامد مثل اعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها او التوقعات للتدفقات النقدية لما هو قادم .
- ❖ ينبغي أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات او المعلومات متقدمة من ناحية الوقت .
- ❖ ينبغي أن تكون الاداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل الى نتائج واقعية

ثانياً : معايير التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير :

1- المعايير التاريخية

وهنا تعد الاتجاهات التي اتخذها أداء المصرف في الماضي معياراً مهماً لقياس أداءه الحالي والتوقع العقلاني بشأن أداءه المستقبلي ، وميزة هذا المعيار إنه معبرٌ مادام كان الماضي معبراً عن المستقبل . اما نقطة الضعف في هذا المعيار فتكمن في طريقة احتسابه من حيث تقرير عدد السنوات الماضية الواجب استخدامها ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة تغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمصرف فضلاً عن أن المقارنة مع الماضي لا توفر اساساً مطلقاً للقياس (عشيش، 2010: 37) .

2- المعايير المستهدفة

المعايير المستهدفة تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشأة والتي تمثل الموازنات التخطيطية ، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق ومن ثم تحديد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية ، ولهذا تعد المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة (عبد الله، 2008:21).

3 - المعايير القطاعية

تشير هذه المعايير الى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد ، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة ، وتتم الإفادة وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي اليه المصارف التجارية ، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من المصارف اخذت بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة (طالب و المشهداني، 2011:74) .

4- المعايير المطلقة

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة او مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين مؤسسات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من اجل مقارنة ما هو فعلي او متحقق ، فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمصرف معين هي 3: 1 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها وبالبالغة 2:1 (الصياح والعامري، 2007:53).

وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث إنه ليس بالضرورة استخدام معيار واحد يكون هو المرشد في تحليل البيانات المالية ، فربما يتم استخدام كل المعايير السابقة في التعبير عن حالة تحليل معينة ويعتمد ذلك على مدى ملائمة الاساليب المستخدمة وتقلب بيئة العمل ، فمثلا نجد أن التحليل التاريخي لعوائد الاسهم المستخدم سابقا يعتبر كمعيار للتنبؤ بالعوائد المستقبلية ولكن اعتبر هذا المعيار قاصرا في رسم توقعات المستثمرين وكذلك تحقيق العدالة في الحفاظ على السير العشوائي لمؤشر الاسهم حتى لا تكون هنالك جهة مستفيدة وبقفزات كبيرة من الارباح على حساب جهات اخرى بسبب احتكار الجهة الاولى معلومات لا يمتلكها الاخرون مما يسجل نقطة ضعف واضحة في اعتماد هذا المعيار لاسيما في ظل التحديث المستمر لعمليات التمويل والاستثمار والأدوات التنبؤية المستخدمة فضلا عن نظريات كفاءة الاسواق المالية ونظريات التمويل السلوكي .

المبحث الثالث:- المؤشرات المالية

اولا : مفهوم المؤشرات المالية

يستمد النظام المصرفي استقراره وقدرته في تحقيق التوازنات المختلفة سواء بين الاقراض والايدياع او بين الاستثمار والادخار عن طريق تحقيق الأهداف المتمثلة اساسا في الربحية المناسبة لحملة الاسهم مع توشي الحذر في الاستثمار لتحقيق الامان للمودعين دون أن تتعرض وحداته لنقص في السيولة من شأنها اضعاف قدرته في تلبية سحبوات الزبائن مما يعرض الثقة به للانهايار ولذلك فإن الربحية والسيولة وكفاية رأس المال والبنود المختلفة في القوائم المالية تبقى الاطار الذي في ضوءه تحدد مؤشرات الأداء المالي للمصارف (Gilbert,1991:29).

وتأكيدا على ذلك فانه هناك شبه اجماع بين علماء التحليل المالي بأن المؤشرات المالية تعد من اكثر اساليب التحليل المالي شيوعا في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية وبالتبعية تقييم أداءها الكلي ، وذلك لكونها تقدم جملة من الاستنتاجات المنطقية التي يكون من شأنها أن تشكل فيما بينها تصورا متكاملا عن مستوى الأداء المالي للمصرف في الماضي والى حد ما المساعدة ايضا بالتنبؤ باتجاه خط سيره ونتيجة الاعمال في المستقبل ، لاسيما وان هذه المؤشرات هي من اهم الادوات التي تساعد المساهمين على معرفة نقاط القوة بهدف تعزيزها ومكامن الضعف من اجل معاجتها ، ومن ثم الحكم على مدى فعالية السياسة التمويلية والاستثمارية والتشغيلية التي تتبعها الإدارة العليا في المصرف ، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية (Jonathan,2004:210) . ويرى (Elio) أن أهمية النسب المالي تتبع من كونها أدوات مهمة للمساعدة في تفسير النتائج و المقارنة مع السنوات السابقة ، والشركات الأخرى وقطاع الصناعة ، وهي ينبغي أن تكون الأساس في جميع قرارات الاستثمار ، لأنه من دون معرفة المركز المالي الحقيقي للمصرف فإن التكهانات سوف تكون غير دقيقة وتشكل مخاطرة كبيرة في البيئة المتغيرة وبيئة عدم التأكد (Elio,2010:4).

يمكن تعريف المؤشرات المالية بأنها علاقات رياضية بين الارقام عادة ما تكون بشكل نسب او عدد مرات كوحدة قياس (العامري،2001:120)

كما عرف (تيم) المؤشرات المالية او النسب المالية بأنها بيانات محسوبة من القوائم المالية ،وبما أن النسبة تحسب من بسط ومقام فأنة عادة يتم اخذ البسط من الميزانية العمومية والمقام من قائمة الدخل كما يمكن ان يؤخذ كلا المقام والبسط من قائمة معينة سواء قائمة الميزانية او قائمة الدخل (تيم ،2009:39) .

وذهب الكاتبان (النعيمي والتميمي) في تعريفهما للمؤشرات المالية الى أنها عبارة عن تفاعلات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون اداة لتقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة (النعيمي والتميمي، 2008: 83). كما وعرفه (مطر) بأنها علاقة تربط بين بندين او اكثر من بنود القوائم المالية والتي تكون اما نسب اتجاهية تكون عندما تمثل تلك النسب حركة او اتجاه تغير قيمة بند معين في مدة زمنية معينة او نسب هيكلية تمثل العلاقة بين قيمة بندين او اكثر من القائمة المالية (مطر، 2010:31).

ويمكن النظر الى المؤشرات المالية بكونها أدوات قياسية يمكن من خلالها تقدير التأثير النسبي لمجموعة من البنود المهمة داخل القوائم المالية على أن تكون العلاقة التي تربط تلك البنود علاقة تفاعلية مفيدة وذات مغزى ، بمعنى ينبغي أن تؤخذ معايير معينة لقياس تأثير نسبة في نسبة اخرى .

ويمكن بناء النسب المالية في الطرق الأربعة الآتية :

- ❖ كنسبة تغطية : نسبة التغطية هي مقياس لقدرة الشركة على "تغطية" أو مقابلة التزام مالي معين . اذ قد يكون المقام أي التزام تتحمله الشركة، مثل الفائدة أو الإيجار، والبسط هي كمية الأموال المتاحة للوفاء بهذا الالتزام.
- ❖ كنسبة عائد : نسبة العائد تدل على صافي الفائدة المستلمة من استثمار معين من الموارد. وأن صافي الفائدة هو ما يتبقى بعد النفقات، مثل أرباح التشغيل أو صافي الدخل، ويمكن أن تكون الموارد إجمالي الموجودات، والموجودات الثابتة، والمخزون، أو أي استثمار آخر.
- ❖ كنسبة دوران : نسبة الدوران هي مقياس لمقدار ما يخرج من موجودات المصرف، وتقارن هذه النسبة الفائدة الإجمالية من النشاط أو الاستثمار مع الموارد المستخدمة في ذلك النشاط .
- ❖ كنسبة مئوية للمكونات : نسبة المكون هي نسبة لمقدار واحد في البيانات المالية، مثل المبيعات، الى مجموع المبالغ في ذلك البيان ، مثل صافي الأرباح. (Fabozzi & Peterson,2003:722).

ثانيا : النسب المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي

بعد العرض المبسط لماهية المؤشرات المالية سوف نتعرض الى اشهر واهم النسب المالية المستخدمة لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف :

أ- نسب السيولة

نسب السيولة تشير إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المدى القصير، بمعنى مدى إمكانية المصرف في تحويل موجوداته الى نقد بشكل سريع وغير مكلف . وغالبا ما يقوم المقرضين المحتملين بعملية التدقيق بعناية في هذه النسب قبل تقديم القروض قصيرة الأجل للشركات، لذلك ينبغي على المديرين الماليين إيلاء اهتمام اكبر لنسب السيولة حتى يتأكدوا من أنها تعكس القدرة للشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري و كامل دون ضغوط لا داعي لها (Baker & Powell, 2005:47) . وتعد نسب السيولة مهمة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأة ائتمانا قصير الاجل وكذلك تقييم وضع المصرف الذي يمنح قروضا قصيرة الاجل من أنها تمنح وفق معايير المقابلة بين الموجودات والمطلوبات (هندي، 2004:74).

وتقسم نسب السيولة الى :

1- نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة في ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة (الصائع و ابو حمد، 2004:9) (Rose 1991:141) .

2- نسبة الاحتياطي القانوني

يعد الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية للسيطرة على عرض النقد داخل الاقتصاد من قبل البنك المركزي وصناع القرار الاقتصادي في الدولة وتفرض من قبل البنك المركزي على المصارف على شكل اما نقد محتفظ به او ودائع(Cecchetti ,2008 :436). ولذلك فإن الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي مضافا اليه الاحتياطي من النقد مع العلم أن هذا الاحتياطي عادة ما يكون اجباريا وهو يكون على نوعين "احتياطي الزامي" و " احتياطي تغطية " ، وتمثل هذه النسبة مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة في ذمة المصرف وهذه النسبة عموما حددتها تعليمات البنك المركزي ب(20%) وتكون نسبة الاحتياطي القانوني على الشكل الآتي (الشمري ،2008 : 379):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

3- نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة الى مدى ملائمة توظيف الاموال المتاحة للمصرف والمتأية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف ، وأن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض ، وإلا إنها في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبات المودعين وتحسب وفق المعادلة الآتية: (عبد السادة وآخرون ،2008:124)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

4- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة لدى المصرف الى اجمالي الموجودات ، وتعني زيادتها أن هناك ارصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للمصرف ونقص تلك النسبة عن معدلاتها تعني مواجهة لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر التمويل وغيرها من الاخطار وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية (طالب والمشهداني، 2011:85) :

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{المستحق على المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ب- نسب الربحية

بينما يمثل سلوك سعر السهم نظرياً المؤشر الافضل لأداء عمل المنظمة ففي المقابل هو يعكس تقييم السوق لأداء المنظمة ، ولكن هذا المؤشر غير معتمد بشكل كبير في ادبيات الصيرفة ، والسبب أن اغلب أسهم المصرف لاسيما المصدرة من قبل المصارف الصغيرة هي ليست فعالة في المتاجرة في الاسواق المحلية والعالمية . ولهذا السبب فإن المحللين الماليين بحثوا عن بديل لمؤشرات تقييم الاسواق في هيئة نسب ربحية مختلفة (Rose , 2002 :153) .

ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط ،اذا تهتم ايضا بالملاك والمقترضين . اذ أن الارباح التي تحققها تعد من اهم العوامل التي تؤثر في ثروة الملاك ،كما أن عدم كفاية الارباح يعد مؤشرا غير مرضيا من وجهة نظر المقترضين اذ يتوقع المقرض أن تكون المنشأة قادرة على الوفاء بأصل القرض طويل الاجل من الارباح التي تحققها وليس من بيع الاصول التي تمتلكها (هندي، 2004:96).

ومع ذلك فإن هذه المجموعة تعد من الاتجاهات الصعبة للمصرف كمفهوم وقياس ،وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز الربح ،اذ ان الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح

الحالي مقابل الارباح المستقبلية و عليه فأن من اهم المشاكل الفكرية للربحية المحاسبية انها تتجاهل المخاطرة ، ومع ذلك فأنها توفر معلومات مهمة عن النشاط التشغيلي في الاجل القصير على فرض أن المصرف الغير قادر على البقاء في الاجل القصير لا يتوقع له أن يبقى في الاجل الطويل والربحية مقياس نسبي للنجاح فهي تؤثر مستوى الموجودات المطلوبة لإسناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات ،لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية (النعيمي والتميمي ،2008 : 87) .

1- معدل العائد على الموجودات ROA

تظهر هذه النسبة قدرة الإدارة في الحصول على ودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة ، هذه النسبة تشير إلى كم هو صافي الدخل المتحقق لكل دولار من الموجودات. بطبيعة الحال ارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد على ربحية المصرف وكفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (Kumbirai & Webb ,2010 :39) وتسمى ايضا معدل العائد على الاستثمار لأنها المقياس لربحية استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الاجل (Rose ,1999:138) وكما في المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

2- معدل العائد على حق الملكية ROE

تقيس هذه النسبة العائد المتدفق الى اصحاب المصالح او المساهمين في المصرف ، وهي تمثل صافي الفوائد التي يستلمها المساهمون من استثمار اموالهم المملوكة في المصرف " وضع اموال المساهمين تحت المخاطرة للحصول على عائد مجزي " (Rose ,2002 :154) .

ويضيف (Megginson et al) بأن الشركة او المصرف الذي يعتمد فقط على الاسهم العادية في تمويل الانشطة المختلفة لها فإن ROE و ROA سوف تكون متجانسة ، ولكن مع استخدام الاسهم الممتازة في التمويل فإنها تكون مختلفة عادة . والمصرف عندما يتحصل على ارباح حتى بعد تقديم مدفوعات الفائدة للدائنين ودفع توزيعات الاسهم الممتازة للمساهمين الممتازين فإن معدل العائد على حق الملكية يتجاوز ويفوق معدل العائد على الموجودات غالبا ، والعكس صحيح عندما تنخفض ارباح المصرف ويكون ملزم بالدفع لمختلف الدائنين من حملة الاسهم الممتازة وأصحاب الفوائد الاخرى فإن معدل العائد على الموجودات سوف يفوق معدل العائد على حق الملكية ، ويتم احتساب معدل العائد على الملكية (ROE) كما في المعادلة الآتية : (Megginson et al , 2010 , 46)

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

3- نسبة استخدام الموجودات

يمكن لهذه النسبة أن تستخدم لقياس كفاءة إدارة الموجودات وسياسة إدارة محافظ الموجودات وتتأثر هذه النسبة بكمية الموجودات المدرة للربحية الموجودة ضمن اجمالي الموجودات وعند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية ترتفع نسبة تلك الموجودات وتنخفض بانخفاض كميتها وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية (Rose , 1991 :135) :

$$\text{نسبة استخدام الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

4- معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً على قدرة المصرف في استخدام الودائع في مجالات تحقق قيمة مضافة للمصرف وتولد ارباح عالية وفيما يأتي كيفية حساب هذا المعدل (الصائغ و ابو حمد، 2005:12) :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

5- نسبة العائد الى الاموال المتاحة

يقيس هذا المؤشر كفاءة المصرف في توليد الارباح من الاموال المتاحة المتمثلة بالمطلوبات وحقوق الملكية، وتتمثل المطلوبات في الاموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها المصرف لتدعيم طاقته الاستثمارية وإن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الاموال في الموجودات المرهقة ويقاس وفق الصيغة الآتية (الكروي ، 2007 : 6) :

$$\text{معدل العائد على الاموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية +المطلوبات}} \times 100\%$$

ج - نسب كفاية رأس المال

يلعب رأس المال بعض الأدوار الحيوية في دعم الانشطة التشغيلية اليومية وضمن لقابلية الشركات المالية والمصارف على النجاح في المدى البعيد فهو يوفر الامور الآتية (Rose, 2010 :480) :

1- يشكل سند وضمانة رئيسية للتخفيف من حدة مخاطر الفشل من خلال امتصاص الخسائر المالية والتشغيلية لتمكين إدارة المصرف من معالجة مشاكل المؤسسات واستعادة ربحيتها .

الفصل الثالث / الاطار النظري للأداء المالي الاستراتيجي للمصارف

2- رأس المال يوفر الاموال الضرورية لترخيص، تنظيم و تشغيل المصرف والشركة المالية قبل أن يتم تمويلها من مصادر اخرى تأتي لاحقا .

3- رأس المال يشجع الجمهور ويعطيهم الثقة ويزيل القلق عن قوة المصرف في حماية اموال المودعين .

4- يوفر الاموال اللازمة لتطوير ومواكبة مستحدثات الخدمات المالية والمصرفية الجديدة في ظل التغيرات البيئية المتلاحقة .

5- يساعد في عملية استدامة النمو لسنوات اطول وبصورة مؤكدة ، و أن السلطات التنظيمية والأسواق المالية بحاجة الى زيادة رأس المال جنبا الى جنب مع تنامي خط الموجودات الخطرة .

ولضمان تحقيق النقاط السابقة فإنه هنالك مجموعة من النسب المالية التي تسعى الى تحقيق كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل الاولى والثانية وحتى الثالثة ، هذه النسب تشكل انذار مبكر لإدارات المصرف التي عليها أن تقوم بإجراءات الحيطة لتلافي انخفاض نقص رأس المال عن المعايير المطلوبة وهذه النسب هي:

1- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع

إن المصرف يحتفظ بهذه النسبة لمواجهة اخطار السحب والخطر التمويلي ، وذلك عن طريق احتساب وتحديد العلاقة ما بين حقوق الملكية وإجمالي الودائع لديه كما أن هذه النسبة تشير ضمنا الى مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل من الودائع ، إذ أن زيادة هذه النسبة تعد مؤشر أمان بالنسبة للمودعين وإشارة جيدة على الملاءة المالية للمصرف ويتم احتساب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية (الصيرفي، 2006:320) :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

2- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل اجمالي الموجودات وأن ارتفاع هذه النسبة يحقق ما يصبو اليه البنك المركزي من حماية لأموال المودعين ، إلا أن ارتفاعها بنسبة أكثر من المطلوب يؤدي الى انخفاض نسبة العائد الى حق الملكية وهذا ضد رغبة المالكين ، و يحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة ، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية (طالب والمشهداني، 2011:86) :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

3- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزءاً من الاموال التي تم استثمارها وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض ، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية (هندي، 2000:422) :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100\%$$

4- نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات المرجحة بالمخاطر

يقصد الموجودات المرجحة بالمخاطر بأنها الموجودات غير السائلة ويتم احتسابها كما يأتي :

الموجودات الخطرة = مجموع الموجودات – الاصول الموجودات السائلة

وتشمل القروض الممنوحة بأنواعها كافة ، الاوراق المالية ، الموجودات الثابتة ، وباقي الموجودات غير السائلة . وهذه الموجودات سميت بالموجودات الخطرة لأنها لا تتحول الى نقدية بسهولة ويسر إذ أن عملية بيعها غالباً ما تكون بخسارة وكذلك فإن القروض تحتاج الى وقت استحقاق قد يطول لكي تتحول الى نقدية . ووفق ذلك

فأن الموجودات الخطرة هي الموجودات مطروحا منها النقد في الصندوق وفي المصارف الاخرى والأوراق المالية والسندات الحكومية واذونات الخزانة وتقاس وفق المعادلة الآتية (خالص، 2005: 393):

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات المرجحة بالمخاطر} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}} \times 100\%$$

5- نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمار في الأوراق المالية

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة رأس المال في المصرف على تغطية الخسائر المحتملة في الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمارات الاخرى كذلك الانخفاض في القيمة السوقية لتلك الاستثمارات وتقاس هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (الشمري، 2008: 181):

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100\%$$

د- نسب السوق

نسب السوق هي نسب تستخدم لقياس القيمة السوقية للأداء المالي للمصارف و أن هذه المجموعة من النسب تتعلق بأسعار اسهم المصرف الى الارباح ، التدفقات النقدية و القيمة الدفترية لسعر السهم في السوق ، و هذه النسب تقدم للإدارة مؤشر مهم لطبيعة تفكير المستثمرين عن الأداء الماضي والتوقعات المستقبلية للمصرف (Jermanis ,2006 : 27) . فإذا كانت نسب السيولة والربحية والملاءة المالية وباقي النسب المالية جيدة ، عند ذلك سوف تكون نسب قيمة السوق مرتفعة وقد يكون سعر السهم بالارتفاع نفسه الذي يمكن توقعه (بريجهام و ايرهاردت ، 2009: 670) وهذه النسب هي كما يأتي :

1- ربحية السهم الواحد EPS

تعرف ربحية السهم الواحد (EPS) بأنها ناتج قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على عدد الاسهم العادية الصادرة وذلك لغرض اعطاء مؤشر على الربح المتحقق للسهم العادي الواحد من الارباح القابلة للتوزيع والتي تقرر توزيعها وهو بذلك يهين مقياسا لمجمل الأداء فضلا على أنه من المتغيرات المهمة في حساب القيمة الحقيقية للسهم العادي لأنه يعكس نصيب السهم والتي تدعم سعره في السوق . وتسعى المصارف الى تعظيم ربحية السهم الواحد لتتمكن من زيادة المقسوم النقدي لذلك السهم ويحسب (EPS) وفق الصيغة الآتية :

$$\text{ربحية السهم الواحد EPS} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الاسهم العادية}}$$

وتلعب هذه النسبة دورا مهما في الجانب الاستثماري كما تعد ضرورية لما يأتي :

- ❖ التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها .
- ❖ معدلات النمو المتوقع تحقيقها .
- ❖ القيمة المستقبلية للأسهم .
- ❖ وضع السياسات الخاصة بالأرباح (الربيعي وراضي ، 2011 : 155-156) .

2- نسبة السعر/الارباح P/E

تعد واحدة من اكثر النسب المالية استخداما ، وتحتسب بقسمة القيمة السوقية لسعر السهم العادي للمصرف على ارباح السهم الواحد ، وهذه النسبة تؤثر ما يدفعه المستثمرون لقاء الحصول على دولار واحد من الارباح المعلنة للأسهم العادية . لذلك فهي توفر تصور مهم عن ادراك المستثمرين لفرص النمو والربحية في المصرف اذ أن معدلات عالية من النمو للمصرف ترافقها سيل من تدفقات الارباح المستقبلية كفيلة بإظهار نسب مرتفعة من P/E مقارنة مع مصرف يتوقع ارباح ومعدلات نمو منخفضة وتقاس هذه النسبة وفق المعادلة الآتية : (Baker & Powell,2005:67)

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم الواحد}}{\text{ارباح السهم الواحد}} = \text{نسبة السعر / الارباح P/E}$$

3- نسبة السعر / التدفق النقدي

في بعض الحالات يرتبط سعر السهم بالتدفق النقدي بشكل اكثر وضوحا ودلالة من الارتباط بصافي الدخل ولذلك فإن اغلب المستثمرين ينظرون الى هذه النسبة ويجدون فيها ضالتهم لتقييم المركز المالي للمصرف بشكل دقيق وفي النهاية تعتمد القيمة على التدفقات النقدية الحرة ، لذلك اذا كانت هذه النسبة "الغريبة " لا تتنبأ بالتدفق النقدي المستقبلي الحر فأنها يمكن أن تضلل المستثمرين فيما يتعلق بتقييم الاتجاهات المستقبلية للمصرف، وتحتسب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية (Brigham & Houston, 2003 :102) :

$$\frac{\text{سعر الحصة الواحدة}}{\text{التدفق النقدي للحصة الواحدة}} = \text{نسبة السعر / التدفق النقدي}$$

4- النسبة السوقية / النسبة الدفترية M/B

تعطي نسبة سعر السوق للسهم الى قيمته الدفترية محددًا اخر الى كيفية نظر المستثمرون لأداء المؤسسة المالية . من خلال ربط القيمة السوقية للمصرف ، و أن اسهم المصارف التي يتوقع فيها المستثمرون أن تؤدي أداء حسنا في المستقبل من خلال تحسين الربحية و نمو الحصة السوقية وغيرها من متغيرات الأداء الجيد فإن M/B عادة تكون مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الاقل جاذبية في رسم التنبؤات الجيدة والمصارف التي لها معدلات عائد مرتفعة نسبيا على حقوق الملكية تبيع بمضاعفات اعلى مقارنة مع تلك التي لديها معدلات عائد اقل

الفصل الثالث / الاطار النظري للأداء المالي الاستراتيجي للمصارف

ولاحتمساب هذه النسبة ينبغي اولا أن نقوم باحتساب القيمة الدفترية للحصة الواحدة وكما يأتي (Megginson et al ,2010 :49) :

$$\frac{\text{الاسهم العادية}}{\text{عدد الحصص القائمة للاسهم العادية}} = \text{القيمة الدفترية للحصة الواحدة}$$

ثم نقوم باحتساب القيمة السوقية الى القيمة الدفترية عن طريق المعادلة الاتية :

$$\frac{\text{السعر السوقي للحصة الواحدة}}{\text{القيمة الدفترية للحصة الواحدة}} = \frac{\text{القيمة السوقية}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

هـ - نسب مخاطر الاستثمار

المخاطرة في المصرف تعبر عن عدم التأكد المدرك و المرتبط مع بعض الاحداث والتساؤلات المثيرة مثل ، هل أن الزبون سوف يقوم بتسديد القرض ؟ هل ستنمو الايداعات الشهر المقبل ؟ هل سوف يرتفع سعر سهم المصرف وهل تزداد عائداته ؟ وهل ستكون هنالك تقلبات حادة في أسعار الفائدة في المدة المقبلة ؟ وأن عمل المصرفيون ينصب في الوصول الى اعلى قيمة للسهم واعلى ربحية ولكنهم لا يستطيعون تجاهل المخاطرة المقبولة ، إذ أن الاقتصاد المتقلب والمشاكل الحالية في الطاقة والعقارات والقروض الاجنبية جعل ادارات المصارف تزيد من اهتمامها في كيفية قياس المخاطر وتشخيصها ووضعها تحت السيطرة و هنالك ستة أنواع من المخاطرة هي مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر تقلب العوائد ومخاطر النكول (Rose , 2002 :165).

والتفصيل الآتي يوضح المخاطر التي يمكن قياسها بالنسب المالية ولم نتطرق لها سابقا :

1- مخاطر الائتمان

تظهر هذه المخاطرة عندما لا يلتزم المقترضون بدفع الفوائد وأقساط القروض لظروف طارئة او التقصير من موظفي منح الائتمان في التنبؤ بحالة الزبون ، وحتى تتلافى المصارف التجارية هذه المخاطرة فأنها تسعى الى رفع كفاءة الموظفين المسؤولين عن التسهيلات الائتمانية بتقليل نسب هذه المخاطرة واعتماد المركزية في منح الائتمان خاصة بعد التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وربط فروع المصارف مع الدائرة المختصة بمنح الائتمان في المصرف الرئيسي وتقاس هذه النسبة كالاتي (أل شبيب،2012: 116) :

$$\text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

2- مخاطر الرفع المالي والتشغيلي

الدين والملكية تخلق أنواعاً مختلفة من الالتزامات للمصرف ، إذ أن الرفع المالي يعني استخدام التزامات ذوات الدخل الثابت (السندات والأسهم الممتازة) او ادوات المديونية في هيكل التمويل بالنسبة للمصرف ،لذلك ينظر الى استخدام الدين (الرفع المالي) بأنه يزيد من خطر اعمال المصرف على المساهمين وحملة الاسهم لأن اصحاب الدين يستلمون دفعات ثابتة معبر عنها " بمبالغ ثابتة او نسبة مئوية " من المصرف سواء حقق المصرف ارباحاً او لم يحقق فهو ملزم بالوفاء لهذه الفئة (Fabozzi & Peterson , 2003 : 587) .

اما الرفع التشغيلي فيعني مدى استخدام المصرف للكلف الثابتة في عمليات البناء والتوسع كجزء تشغيلي من تلك العمليات فإذا كانت تلك الكلف مرتفعة ، فإنه تراجع قليل في مبيعات المصرف يؤدي الى انخفاض كبير في معدل العائد على حق الملكية ROE وبعبارة اخرى " الكلف الثابتة المرتفعة " فإنها تؤدي الى " خطر اعمال كبير " ومن ثم درجة عالية من مخاطر الرفع التشغيلي (Brigham & Houston , 2003 : 601) .

ويمكن التعبير عن درجة الرفع المالي بالمعادلة الآتية :

$$\frac{\% \Delta EPS}{\% \Delta EBIT} = \text{درجة الرفع المالي DFL}$$

إذ أن :

$\% \Delta EPS$: النسبة المئوية للتغير في ربحية السهم الواحد

$\% \Delta EBIT$: النسبة المئوية للتغير في اجمالي الربح قبل الفوائد والضريبة وتوزيع الارباح (طالب والمشهداني ، 2011: 94) . وكذلك يمكن التوصل مؤشر نسبة الرفع المالي من خلال استخدام نسبة الدين الى حق الملكية إذ أن ارتفاعها يعني ارتفاع الرافعة المالي وكما يأتي (Megginson et al ,2010 :44) :

$$\frac{\text{اجمالي الديون طويلة الاجل}}{\text{حق الملكية}} = \text{نسبة الديون الى حق الملكية}$$

اما الرفع التشغيلي فيمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية :

$$\frac{\% \Delta EBIT}{\% \Delta R} = \text{درجة الرفع التشغيلي DOL}$$

وتعني $\% \Delta R$: النسبة المئوية للتغير في المبيعات (طالب والمشهداني، 2011: 95).

3- مخاطر سعر الفائدة

إن ارتفاع او انخفاض سعر الفائدة له تأثير معاكس على أسعار الاوراق المالية ومن ثم عوائد المصرف بشكل عام ، فالارتفاع يؤدي الى انخفاض أسعار السندات لأن المستثمر سوف يفضل بين بيع الاوراق التي يملكها ووضع ثمنها كوديعة في المصرف مثلا تدر عليه عائدا اكبر ، لأن التغير في أسعار الفائدة يكون تأثيره في أسعار الاوراق المالية طويلة الاجل بشكل اكبر من تأثيره في أسعار الاوراق المالية قصيرة الاجل (رمضان وجودة، 2003 : 284).

ويرى هندي أن هنالك مجموعة من العوامل تؤثر في سعر الفائدة منها عوامل مباشرة كالسياسة النقدية ، لأن تلك السياسة تؤثر في عرض النقد وفي سرعة تداوله ، إذ أن الزيادة في عرض النقد تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة وكذلك السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على أسعار الفائدة فعندما تزداد النفقات العامة يزداد حجم القروض من المصارف مما يؤدي الى زيادة أسعار الفائدة (هندي، 2000:257) .

ويمكن التعبير عن مخاطر أسعار الفائدة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{مخاطر أسعار الفائدة} = \frac{\text{الموجودات ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}{\text{المطلوبات ذات الحساسية لأسعار الفائدة}}$$

فإذا كانت هذه النسبة اكبر من (1) فإن عوائد المصرف سوف تتناقص في حالة انخفاض سعر الفائدة وسوف ترتفع عوائد المصرف اذا ما زادت أسعار الفائدة في المستقبل (آل شبيب ، 2012: 117) .

الفصل الرابع

تحليل انعكاسات التحرير المصرفي فاع الأداء المالي الاستراتيجي

المبحث الأول

وصف متغيرات الدراسة

المبحث الثاني

تحليل علاقة الارتباط لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث

تحليل علاقة الأثر لمتغيرات الدراسة

المبحث الاول : وصف وتحليل متغيرات الدراسة

اولا : تحليل مؤشرات التحرير المصرفي

1- تحرير أسعار الفائدة في المصارف العراقية

يعد تحرير سعر الفائدة بشقيه المدين والدائن من اهم مؤشرات التحرير المصرفي والتي بمقتضاها يترك البنك المركزي حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع تابعة للمصارف وطالما يوجد سوق تنافسي في اجتذاب الودائع ومنح القروض فإن المصارف بدورها سوف تسعى الى مقارنة الأسعار التي تحددها الى الأسعار بمعدلاتها السوقية والتنافسية إذ تحققت اهم مزايا التحرير المصرفي إذا ما التزمت المصارف بتطبيق خطة تدريجية لتحرير أسعار الفائدة . لذلك فإن أسعار الفائدة قبل عام 2004 كانت تتحدد من قبل سلطة البنك المركزي ولذلك نجدها ثابتة لعدة سنوات احيانا ولجميع القطاعات ، من الجدول (1) نشاهد أن أسعار الفائدة على الودائع تم تثبيتها خلال ثلاث سنوات بمعدل فائدة اسمي بلغ (12.75%) وهي سنوات (1998 ، 1999 و 2000) وكذلك في الجدول (2) نجد أن أسعار الفائدة على القروض والمحددة من قبل البنك المركزي كانت هي ايضا ثابتة للمدة ذاتها بمعدل بلغ (22.6%) و أن المعدل الحقيقي لأسعار الفائدة على الودائع سوف يتأثر بشكل اكبر من المعدل الحقيقي لأسعار الفائدة على القروض و المعدلات الحقيقية السالبة التي تتحقق جراء تثبيت أسعار الفائدة وبفعل التضخم المرتفع هي التي جعلت كثير من البلدان تتجه صوب تحرير أسعار الفائدة في مصارفها لتتكيف مع معدلات التضخم المرتفعة وبدوره البنك المركزي العراقي وفي تطور هام ومفصلي للعمل المصرفي قام بتحرير أسعار الفائدة في قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وبشكل صريح .

في الواقع نجد أنه حتى بعد تحرير أسعار الفائدة كانت هنالك معدلات فائدة حقيقية سالبة غير أن المشكلة لم تكن في تحرير أسعار الفائدة بذاتها ولكن كما نلاحظ المستويات المرتفعة للتضخم التي ادت الى وجود أسعار فائدة سالبة سيما للمدة من (2004-2007) . سوف نحاول أن نتطرق الى بيان التفاصيل الخاصة بكل مصرف خلال سنوات البحث فيما يتعلق بتحركات أسعار الفائدة على الودائع اولا ، وتحركات أسعار الفائدة على القروض ثانيا قبل وبعد التحرير المصرفي لمدة 14 اربع عشرة سنة لنستطيع أن نحلل معطيات تلك التغيرات .

كذلك فإن الجدول (1) يسجل هبوطاً مفاجئاً وجيداً لمعدل التضخم السنوي عام 2008 وعند التقصي عن السبب تبين أن البنك المركزي العراقي قام بتنفيذ ادوات السياسة النقدية الكمية الثلاث وهي عمليات السوق المفتوحة وعمليات الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم التي كان لها دور محوري في تخفيض معدلات التضخم الى ادنى مستوياتها ولكن نجد أنه في سنة 2009 قد سجل البنك المركزي العراقي معدل تضخم سنوي سالب مما يؤكد

عدم وجود موازنة حقيقية في تفعيل تلك الادوات التي تسهم وبشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ولكن عاود معدل التضخم عام 2010 ليسجل معدل معتدل بلغ (2.4%)¹.

1- تطورات أسعار الفائدة على الودائع قبل وبعد التحرير المصرفي

من خلال الجدول (1) نرى بأن مصرف الشرق الاوسط قد حقق أعلى معدل لأسعار الفائدة الاسمية إذ بلغت (9.24%) وجاء مصرف الاستثمار بمعدل (9.18%) ومصرف الائتمان بمعدل (8.82%) وحل مصرف بغداد اخيرا بمعدل عام لأسعار الفائدة الممنوحة على الودائع بلغ (8.70%) ويرى الباحث أن أسعار الفائدة الاسمية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة قد مرت بثلاث مراحل من التطور ، المرحلة الاولى شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار الفائدة الاسمية واستمرت لمدة اربعة اعوام من (1998 الى 2001) أي قبل التحرير والمرحلة الثانية شهدت انخفاضا تدريجيا في أسعار الفائدة لتصل الى مستويات منخفضة في معظم السنوات ومن ثم عاودت الارتفاع نوعا ما عام 2008 لتصل الى ما يقارب (10.51%) كمتوسط عام للمصارف عينة الدراسة والمرحلة الاخيرة ابتدأت من عام 2009 الى 2011 لتصل فيها معدلات الفائدة الاسمية الى معدلات متدنية إذ وصلت في سنة 2010 الى متوسط عام بلغ (5.107%).

1- حقق مصرف بغداد أعلى معدل فائدة ممنوح على الودائع وبلغ (12.5%) ولمدة ثلاث سنوات متتالية هي (1998 ، 1999 و 2000) أي قبل الشروع بتحرير أسعار الفائدة ولم تتحقق هذه النسبة خلال سنوات البحث اللاحقة وبلغ معدل التضخم في تلك المدة (14.8%) ليؤشر معدل فائدة حقيقي سالب بفعل التضخم والذي بلغ (2.05%-) إذ نجد أن انخفاض معدل التضخم قد انتج معدلات فائدة ايجابية بلغت للسنوات (1999- 2000) (0.15%) و (7.75%) على التوالي ، اما اقل معدل فائدة اسمي متحقق قد سجل عام 2010 بمتوسط عام بلغ (3.75%) ومع ذلك الانخفاض الحاد في معدلات الفائدة الممنوحة على الودائع خلال عام 2010 إلا أن المعدل الحقيقي لأسعار الفائدة كان ايجابيا ليسجل متوسط بلغ (1.35%) بفعل انخفاض التضخم في ذلك العام ليصل الى (2.4%) ، بينما سجل المصرف أعلى معدل فائدة حقيقي عام 2009 عندما بلغ (9.1%) بسبب هبوط التضخم دون مستوياته الطبيعية ليؤشر معدلا سلبيا بلغ (-2.8) ، في حين حقق مصرف بغداد أعلى معدل حقيقي سالب وكان عام 2006 ليلبغ (-47.6%) بسبب ارتفاع معدل التضخم في ذلك العام الى (53.6%) و بسبب عدم

¹ ابتداء من عام 2010 تم تغيير سنة الاساس من (1993=100) الى (2007=100) إذ أنه تم اختيار سنة 2007 كرقم اساس للرقم القياسي إذ أنها سنة تنفيذ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ولذلك فقد اتخذت في تسعير السلع والخدمات الداخلة في تركيبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما أنها سنة ممثل في المدة التي أعقبت 2003 وما شهدته من تغيرات في المستوى المعاشي للأسرة وهي كمية الانفاق الاستهلاكي العائلي والوضع الاقتصادي في العراق بصورة عامة .

تفعيل ادوات السياسة النقدية الكمية والنوعية بصورة تمكن السلطات المسؤولة من امتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد العراقي التي ادت لأن تكون معدلات التضخم مفرطة وغير طبيعية .

2- مصرف الشرق الاوسط حقق أعلى معدل فائدة اسمي في الاعوام التي سبقت عملية التحرير بلغت كما اشرنا في كل المصارف وكما مبين في الجدول (12.5%) ، بينما ادنى معدل فائدة اسمي ممنوح من قبل المصرف كان عام 2010 إذ بلغ (5.87%) ولكن مع ذلك قد سجل معدل فائدة حقيقي قدره (3.47%) بسبب انخفاض معدل التضخم الى (2.4%) في ذلك العام ، وقد تحقق أعلى معدل حقيقي لأسعار الفائدة عام 2011 ليبلغ (11%) بسبب انخفاض مستوى التضخم الى دون مستوياته الطبيعية في ذلك العام كما اشرنا سابقا .

3- حقق مصرف الاستثمار أعلى معدل لأسعار الفائدة الاسمية على الودائع قبل تحرير الأسعار في الاعوام الثلاثة الاولى من الدراسة هذا وقد حقق أعلى معدل له بعد التحرير عام 2008 إذ بلغ (10.83%) بينما قد سجل ادنى معدل فائدة عام 2011 ليصل الى مستوى منخفض بلغ (5.7%) .

4- اخيرا سجل مصرف الائتمان أعلى معدل فائدة بعد قانون تحرير أسعار الفائدة عام 2008 بلغ (10.16%) ومعدل فائدة حقيقي بلغ (7.46%) بينما حقق المصرف أعلى معدل فائدة حقيقي موجب عام 2010 إذ بلغ (10.37%) بينما تحقق اقل معدل فائدة ممنوح على الودائع بالنسبة لمصرف الائتمان عام 2011 لتصل الى (3.7%) ومن اللافت للنظر أن عام 2011 شهد انخفاضا حادا في أسعار الفائدة على الودائع ولكن ذلك الانخفاض لم يؤثر في حجم وتركيب الودائع في المصارف الاربعة عينة الدراسة مما يثبت أن البيئة المصرفية العراقية بيئة معقدة وبعيدة نوعا ما عن المعايير التي تسهل عملية التنبؤ والتوقع في ظل السوق التنافسية او الاحتكارية .

ب- تطورات أسعار الفائدة على القروض قبل وبعد التحرير المصرفي

يشير (2) الى تحركات أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصارف العراقية عينة الدراسة إذ سجل مصرف الاستثمار أعلى معدل عام في أسعار الفائدة الاسمية خلال مدة البحث بلغ (17.7%) ، وتأتي المصارف الثلاث المتبقية بمتوسطات حسابية متقاربة إذ حل ثانيا مصرف بغداد بمتوسط عام (16.98%) ومن ثم مصرف الشرق الاوسط بمعدل (16.96%) وأخيرا مصرف الائتمان بمعدل عام بلغ (16.91%) .

ويرى الباحث بأن تحركات أسعار الفائدة على القروض مرت بأربعة مراحل ، وتمثلت المرحلة الاولى بارتفاع المتوسط العام لأسعار الفائدة بين المصارف وبدأت من عام 1998 وانتهت عام 2001 إذ كان المتوسط العام لأسعار الفائدة في تلك الاربع سنوات يبلغ (22.6%) ، بينما تجسدت المرحلة الثانية بتخفيض أسعار الفائدة على القروض من قبل البنك المركزي ابتدأت عام 2002 بمعدل ثابت بلغ (15%) ليصل بعد تحرير أسعار الفائدة عام 2006 بمعدل بلغ (14.39%) ، والمرحلة الثالثة هي ارتفاع أسعار الفائدة على القروض عامي 2007 و 2008 إذ بلغت معدلاتهما (20.45%) و (19.55%) لتتجه صوب مرحلة الانخفاض مرة اخرى في الاعوام الاخيرة للدراسة و سجلت عام 2011 متوسط عام قدره (12.02%) .

والآتي يوضح تحركات أسعار الفائدة الخاصة بكل مصرف ضمن مدة البحث :

1- حقق مصرف بغداد أعلى معدل فائدة اسمي على القروض في الاعوام الاولى من الدراسة كبقية المصارف العراقية التي تلتزم بالمعدلات الثابتة لأسعار الفائدة ولكن بعد تحرير الأسعار حقق عامي 2007 و 2008 معدل فائدة اسمي قدره (21.9%) يفوق المتوسط العام للنسبة خلال العاميين والبالغ (20.45%) و (19.55%) على التوالي بينما تحققت اقل نسبة لمعدل الفائدة الاسمي عام 2010 بلغت (11.2%) وحقق المصرف أعلى معدل فائدة حقيقي عام 2008 إذ بلغ (19.2%) بسبب انخفاض معدل التضخم العام الى (2.7%) .

2- سجل مصرف الشرق الاوسط أعلى معدل فائدة اسمي بعد التحرير عام 2007 بمعدل بلغ (20%) أي بعد أن تحررت أسعار الفائدة وهذه النسبة أقل من المتوسط العام للفائدة الاسمية بين المصارف في تلك السنة و البالغة (20.45%) بينما تحققت اقل نسبة لمعدل الفائدة الاسمي عام 2011 إذ بلغت (12.6%) وفائدة حقيقية موجبة بلغت (7%) عندما كان التضخم حينها (5.6%) ، وحقق المصرف أعلى معدل فائدة حقيقي عام 2009 بلغت (17.9%) بسبب سالبية التضخم البالغة (-2.8%) .

3- حقق مصرف الاستثمار أعلى معدل فائدة اسمي بعد التحرير عام 2007 بلغ (20%) إذ أن هذه النسبة المتحققة هي اقل من المتوسط العام للنسبة بين المصارف في ذلك العام والبالغة (20.45%) وان أعلى معدل فائدة حقيقي تحقق عام 2009 إذ بلغ متوسط النسبة (19.8%) ايضا بسبب التضخم السالب ، بينما اقل معدل فائدة اسمي متحقق هو عام 2011 بلغ (12%) وهذا المعدل اقل من المتوسط العام للنسبة بين المصارف عينة الدراسة والبالغ (12.2%) .

4- حقق مصرف الائتمان أعلى معدل فائدة اسمي عام 2008 بلغ (21.8%) إذ أن في هذا العام حدث ارتفاع كبير في معدلات الفائدة على القروض لكل المصارف عينة الدراسة وهذا المعدل قد فاق المتوسط العام للنسبة البالغ (19.55%) ، اما اقل معدل فائدة اسمي على القروض سجله مصرف الائتمان حدث عام 2010 قد بلغ (10.5%) ويعد هذا المتوسط المتحقق اقل معدل فائدة اسمي على القروض مسجل خلال مدة البحث بين المصارف وهو اقل من المتوسط العام للنسبة المسجل للعام نفسه والبالغ (11.75%) بينما تحقق لمصرف الائتمان أعلى معدل فائدة حقيقي عام 2008 إذ بلغ (18.8%) وبمعدل تضخم (2.7%) .

2- تحرير الائتمان الموجه (نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي)

المتغير الثاني الذي تم اعتماده في الدراسة من قبل الباحث هو تحرير الائتمان المصرفي الموجه إذ أن البلدان التي تعتمد سياسات الكبح المالي تفرض قيودا على منح الائتمان ويدعى حينها الائتمان بالائتمان الموجه من قبل الحكومة التي تحدد القطاعات التي يمولها الائتمان وغالبا ما تكون قطاعات عامة ترى الحكومات فيها مصالح معينة تستوجب التمويل ولذلك فإن المعيار الذي اتبعه الباحث في قياس مدى تحرر البيئة العراقية من قيود توجيه الائتمان هو الاهمية النسبية للائتمان الخاص نسبة الى حجم الائتمان النقدي الكلي وكذلك نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والذي سوف يتم قياسه .

ونجد انه كلما كانت نسبة الائتمان الخاص سواء للائتمان النقدي الكلي او الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة ، انتجت مؤشرا جيدا على ان البيئة المصرفية في طور التحرير والعكس صحيح عندما نجد أن الاهمية النسبية للائتمان الخاص منخفضة فأن ذلك دليل على أن الحكومة لم تترك مجالاً للسوق الحر والتنافسي لأن يسود في عملية الحصول على الائتمان الخاص وإنما عادة تقوم باحتكاره لقطاعات محددة دون اخرى حسب ما تراه مناسب .

الجدول (3) يشير الى الاهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة الى الائتمان النقدي الممنوح الى كل القطاعات المختلفة و تشير النسب الى انه عام 2011 قد حقق العراق أعلى نسبة للائتمان الخاص إذ أنها تجاوزت (92%) وتعد كمؤشر مهم على ترك المجال للسوق في تحديد من يحصل على الائتمان ومن يمنحه ومتى ما رغب وبأي ثمن اما اقل نسبة تم تسجيلها كانت عام 2001 أي قبل قانون التحرير وقد بلغت (47%) وبشكل عام نجد أن الاهمية النسبية المتحققة في سنوات قبل التحرير اقل بكثير من الاهمية النسبية التي حققتها المصارف بعد التحرير وهو مؤشر ايجابي على التحول نحو السوق ، وقد بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية (70.5%) .

الجدول (3)

حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة الى الائتمان النقدي

الاهمية النسبية	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مليون دينار)	الائتمان الكلي (مليون دينار)	السنة
58%	18859	32060	1998
55%	67008	120614	1999
47%	387326	813384	2000
71%	243821	341349	2001
48%	312200	645242	2002
64%	396417	621130	2003
77%	620000	810000	2004
80%	923000	1152000	2005
68%	1810000	2664000	2006
70%	2379000	3442000	2007
87%	3978000	4554000	2008
87.8%	4646000	5291000	2009
90%	8502000	9385000	2010
87%	11400000	13000000	2011
70.5%	2734545	3062269	المتوسط

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي من سنة (1998-2011)

بينما الجدول (4) يشير الى نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر اخر على مدى فاعلية تحرير الائتمان وبطبيعة الحال فإن النسب المسجلة هي نسب خجولة قياسا بما حقته البلدان المتطورة وبلدان التحول باتجاه تحقيق معدلات ائتمان مرتفعة بشكل عام وممنوحة للقطاع الخاص على وجه التحديد و أن كل الدلائل تشير الى أن الائتمان يلعب دوراً اساسياً في نهضة وتطور أي بلد و رغم كل المخاطر التي تعصف بالدول المتقدمة ، إلا اننا نجد أن معدلات الائتمان والقروض هي معدلات ضخمة جدا .

حققت المصارف العراقية أعلى معدل للائتمان الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2011 إذ بلغت النسبة (6.65%) وكان مبلغ الائتمان الخاص (14000000) مليون دينار والناتج المحلي الاجمالي يبلغ (211254900) مليون دينار ، وهذه النسبة تدعم الاستنتاج في الجدول السابق للأهمية النسبية العالية للائتمان الخاص في تلك السنة ، بينما تحققت اقل نسبة مسجلة عام 1998 قد بلغت فيها نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي الى (0.40%) إذ بلغ مقدار الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (18859) مليون دينار والناتج المحلي الاجمالي (4653524) وهي نسبة منخفضة جدا تظهر المدة التي سبقت عملية التحرير عام 2004 بأنها مدة تقييد السوق المصرفي في منح الائتمان بحرية وعلى اساس تنافسي ، وقد بلغ المتوسط العام للائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة الى الائتمان النقدي الكلي (70.5%) .

الجدول (4)

نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي

نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الناتج المحلي (مليون دينار)	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مليون دينار)	السنة
0.40	4653524	18859	1998
1.01	6607664	67008	1999
0.76	50823005	387326	2000
0.58	41945138	243821	2001
0.69	45109146	312200	2002
1.17	33716173	396417	2003
1.2	47959000	620000	2004
1.44	64000000	923000	2005
2.3	77360000	1810000	2006
2.2	107828000	2379000	2007
2.55	155635000	3978000	2008
3.33	139330000	4646000	2009
4.94	171957000	8502000	2010
6.65	211254900	14000000	2011
2.08	82727039	2734545	المتوسط

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي من سنة (1998-2011)

3- تحرير دخول الاستثمار الاجنبي المباشر وتسهيل الملكية الاجنبية

يعد مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر وتسهيل اجراءات التملك الاجنبي في الاقتصاد المحلي احد ابرز مؤشرات الاصلاح الاقتصادي والتحرير المصرفي لأن الاستثمارات الاجنبية والمستثمرين الاجانب يخلقون بيئة تنافسية وغير مقيدة تسعى الى توظيف الخبرات والتقنيات المختلفة في الاقتصاد المحلي ، إذ أن المدة التي تسبق عملية التحرير والإصلاح لأي بلد هي غالبا ما تكون ذات طابع مغلق تعتمد على التنافسية المحلية فقط والتي غالبا ما تكون مقيدة وبعيدة كل البعد عن تحركات الاقتصاد العالمي وما يحمله من مبتكرات وتطورات في الانشطة كافة ، ولكن تلك الاستثمارات قد لا تؤدي بالضرورة الى تحسين الواقع المصرفي والمالي المحلي لأنها قد تولد مخاطر يعود اكثرها الى عدم توفر الاطر القانونية السليمة الخاصة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية ولاسيما الاستثمارات المصرفية وكذلك الفارق الواسع في تشكيلة الخدمات المقدمة .

الجدول (5) يشير الى نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق كمؤشر يقيس مدى تبني الدولة عينة البحث الاستثمارات الاجنبية لتمويل وتطوير قطاعاتها المختلفة كنتيجة حتمية للانفتاح الخارجي والتحرير المصرفي ، ورغم القوانين التي سهلت ومنحت الكثير من المزايا للمستثمر الاجنبي ومنها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2007 إلا أن معدلات الاستثمار الاجنبي ما زالت ضعيفة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي إذا ما تمت مقارنتها مع نسب الاستثمار الاجنبي المباشر لدول كثير مارست التحرير لمصارفها وأسواقها ، إذ تحققت أعلى نسبة عام 2008 وقد بلغت فيها نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (1.92%) وبلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ما يقارب (1856) مليون دولار ومع ذلك نجد بأنه المدة التي امتدت من عام (1998 الى عام 2003) قد سجل العراق صافي استثمار اجنبي سالب وهي المدة التي سبقت التحرير المصرفي . اما اكبر تدفق وارد الاستثمار الاجنبي المباشر فإنه تحقق عام 2011 بواقع (2082) مليون دولار امريكي وبلغ المتوسط العام لإجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (1.215%) .

الجدول (5)

نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي

نسبة FDI الى GDP (%)	GDP (مليون دولار)	FDI (مليون دولار)*	السنة
0.08	8501	7	1998
-0.05	14834	-7	1999
-0.02	16900	-3	2000
-0.04	17682	-6	2001
-0.01	17437	-2	2002
0.0001	16526	0.002	2003
1.15	26193	300	2004
1.42	13668	515	2005
0.7	54549	383	2006
1.3	74912	972	2007
1.92	96674	1856	2008
1.55	103188	1598	2009
1.26	110693	1396	2010
1.7	122750	2082	2011
1.215	49607.6	720.785	المتوسط

المصدر:- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في موقع اليونكتاد

أما في ما يخص ملكية المستثمر الاجنبي لحصص في المصارف المحلية فإن عينة البحث اشتملت على اربعة مصارف اثنان منها مصارف مشتركة مع اجانب وأخرى مملوكة محليا إذ أن اختيار هذه التشكيلة القصد

* البيانات التي تحصل عليها الباحث من موقع (اليونكتاد) نشرت مبالغ الاستثمار الاجنبي والناتج المحلي بالدولار وحفاظا على سلامة ودقة النسبة المستخدمة من عدم استقرار أسعار الصرف للعملة العراقية تجاه الدولار تقرر ابقاء المبلغ بالدولار .

منه معرفة آثار التحرير المصرفي للمصارف المشتركة الملكية وما إذا كانت قد حققت نسب ايجابية في المؤشرات المستخدمة في تحليل واقع كل مصرف على حدة والجدول(6) يبين المصارف الاجنبية التي تمتلك حصص في المصارف المحلية عينة الدراسة :

الجدول (6)

نسب استثمار المصارف الاجنبية في المصارف المحلية عينة الدراسة

اسم المصرف	نسبة الاستثمار	سنة التأسيس	سنة الاستثمار	الجهة المستثمرة	الدولة المستثمرة في هذا القطاع
مصرف بغداد	49%	1992	2005	المصرف الاهلي المتحد	البحرين
مصرف الائتمان	85%	1998	2005	1-المصرف الكويتي بنسبة 75% 2- مؤسسة التمويل الدولية 10%	الكويت
مصرف الشرق الاوسط مملوك بالكامل لمستثمرين محليين					
مصرف الاستثمار مملوك بالكامل لمستثمرين محليين					

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المصرفية والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

ثانيا : وصف وتحليل متغيرات الأداء المالي الاستراتيجي

1- عرض النتائج المتعلقة بمؤشر السيولة

يشير الجدول (7) الى مؤشرات السيولة التي تم استخلاصها من الملاحق للمصارف عينة الدراسة إذ حقق مصرف الاستثمار أعلى نسبة في المتوسط العام للمؤشر بلغت (49.35%) ثم مصرف بغداد بمتوسط عام (37.54%) ومصرف الشرق الاوسط (35.43%) وحل رابعا مصرف الائتمان ليسجل متوسط عام قدره (31.28) . وبخصوص تحركات نسب السيولة على مدار سنوات الدراسة بالنسبة للمصارف الاربعة :

1- حقق مصرف بغداد أعلى نسبة لمؤشر السيولة عام 2003 بلغت (55.21%) وهذه النسبة بطبيعة الحال فاقت المعدل العام لمؤشر السيولة للعام ذاته والسبب في ذلك يعود الى حالات الاضطرابات وعدم الاستقرار التي كانت تحدث في تلك المدة والتي نوعا ما عطلت كثير من النشاطات المصرفية للمصارف بشكل عام ولمصرف بغداد خاصة إذ بلغت نسبة الرصيد النقدي (93.98%) ونسبة النقدية للموجودات (56.13%) وهاتان النسبتان كفيلتان برفع معدل السيولة لعام 2003 ، وكما هو معروف أن ارتفاع نسبة السيولة في القطاعات المالية والمصرفية مؤشر اطمئنان للمودعين والمستثمرين بقدرة المصرف على السداد في مختلف الاوقات ولكن الافراط بنسب سيولة مرتفعة سوف يحرم المصرف من تحقيق ارباح لمساهمييه وتوظيف امواله بالشكل الذي يكفل مجاراته لشركات القطاع وضمان حصة سوقية متقدمة ، ولم يقتصر الارتفاع بهذه النسبة في 2003 فقط إذ وصلت الى مستويات مقاربة لها عام 2006 و 2010 كذلك ، بلغت (50.62%) و(50.96%) على التوالي و انعكس ذلك في 2010 على صافي الربح الذي (12985) مليون دينار بينما كان في السنوات السابقة اكبر بكثير إذ بلغ صافي الربح في 2008 و 2009 (19303) و (15011) مليون دينار على التوالي ، كما وحقق مصرف بغداد اقل معدل سيولة عام 2002 بلغ (21.99%) وذلك بسبب انخفاض نسبة النقد الى الموجودات الى (14.87%) .

2- حقق مصرف الشرق الاوسط أعلى نسبة لمؤشر السيولة عام 2010 بلغت (56.36%) وهي اقل من معدل عام النسبة للسنة نفسها إذ ارتفعت تلك النسبة بسبب ارتفاع نسبة الرصيد النقدي التي بلغت (74.2%) وكذلك ارتفاع كل من نسب التوظيف والنقد الى الموجودات في ذات العام (30.7%) و (59.2%) على التوالي ، وان ادنى نسبة لمؤشر السيولة حققها مصرف الشرق الاوسط عام 2002 إذ بلغت (20.07) ويعود السبب في ذلك الى انخفاض كل من نسب النقدية الى الموجودات والتوظيف و كانت (13.36%) و (22.56%) على التوالي لان الانخفاض مؤشر على ضعف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه و وعند تتبع السبب تمت ملاحظة ارتفاع المبلغ المخصص للاستثمارات في تلك السنة وقد بلغ (20626) مليون دينار بنسبة (29.27%) من اجمالي الموجودات وبلغ الوسط الحسابي لمؤشر السيولة خلال سنوات الدراسة (35.43%).

3- بالنسبة لمصرف الاستثمار فقد حقق أعلى نسب سيولة على الاطلاق من بين كل المصارف عينة الدراسة وهذه النسب المرتفعة قد لا تشكل جانبا ايجابيا في معايير قياس الأداء بالمقارنة مع شركات القطاع ، و انها تعكس ضعف المصرف في توظيف اموال المودعين بصورة توائم بين العائد والمخاطرة ، لان الاموال المكدسة والمجمدة لا تدر عائدا للمساهمين ، هذا وقد بلغت نسبة مؤشر السيولة بوسطها الحسابي العام خلال سنوات الدراسة (49.35%) . وكان لعام 2008 النصيب الاوفر من نسب السيولة بلغت فيه (84.09%) وهي قطاعا نسبة مرتفعة جدا والسبب يعود الى ارتفاع كل من النقد الى نسبة الرصيد النقدي والنقد الى الموجودات التان بلغتنا (136.2) و(86.109%) على التوالي إذ تعد نسبة الرصيد النقدي عام 2008 أعلى نسبة محققة بين المصارف عينة الدراسة خلال الاعوام من (2011-1998) ، وقد بلغت ادنى نسبة سيولة محققة عام 2002 بمقدار (16.32%) وهي اقل من متوسط عام النسبة للمصارف عينة الدراسة خلال العام .

4- حقق مصرف الائتمان اقل نسب سيولة بين المصارف عينة الدراسة وحل بالمرتبة الاخيرة إذ بلغ متوسط عام النسبة لمصرف الائتمان (31.82%) اما أعلى سنة كانت فيها نسبة السيولة مرتفعة للمصرف المذكور هي سنة 2005 بلغت النسبة فيها (51.14%) بنسبة رصيد نقدي قدرها (77.589%) ونسبة نقد الى الموجودات (63.12%) ويمكن ارجاء ارتفاع هذه النسبة في هذا العام بالتحديد الى التطور المفصلي في هيكل اعمال المصرف المذكور بعد تملك ما يقارب (75%) من اسهمه من قبل المصرف الكويتي الوطني (10%) لمؤسسة التمويل الدولية ومن خلال الجدول نجد ان مصرف الائتمان بعد عام 2005 بدأت نسبة السيولة لديه بالارتفاع تدريجيا بالمقارنة مع السنوات التي سبقت عام 2005 ، إذ حقق المصرف ادنى نسبة سيولة عام 2003 والتي بلغت (12.28%) وتعد هذه النسبة ادنى نسبة سيولة متحققة خلال سنوات الدراسة وكذلك المصارف عينة البحث ويمكن ارجاع هذه الانخفاض الى الازواج غير الطبيعية والظروف المرتبكة التي مر بها العراق في تلك الحقبة و ان نسبة الرصيد النقدي بلغت ادنى مستوياتها (8.275%) وكذلك فيما يتعلق بنسبة التوظيف التي انخفضت الى مستويات متدنية وبلغت (1.49%) .

ب- عرض النتائج المتعلقة بمؤشر الربحية

من خلال الجدول (8) يتبين ان مصرف الشرق الاوسط حقق أعلى متوسط في مؤشر نسب الربحية التي استخدمت في الدراسة وهي معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ونسبة ربحية السهم الواحد واخيرا معدل العائد على الودائع و بلغت النسبة لمصرف الشرق الاوسط (17.85%) ويأتي بعده مصرف بغداد بمتوسط ربحية (15.53%) ومصرف الاستثمار (14.97%) وحل اخيرا مصرف الائتمان بمعدل (13.36) وفيما يتعلق بتحركات نسب الربحية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة البحث نستنتج الآتي :

1- حقق مصرف بغداد أعلى نسبة في مؤشر الربحية عام 2004 إذ بلغت (26.56%) وهي أعلى من المعدل العام لنسبة الربحية للمصارف الاربعة وجاءت هذه النسبة مرتفعة بسبب ارتفاع معدل العائد على حق الملكية وكذلك ارتفاع نسبة ربحية السهم الواحد (36.009%) و(58.883%) على التوالي، ومن الملاحظ ان هذا الارتفاع في معدل الربحية يمكن تعليقه بارتفاع صافي الربح نسبة الى متغيرات المقام المستخدمة مقارنة مع السنين السابقة إذ بلغ (3109) مليون دينار وفي المقابل بلغت ادنى نسبة للمصرف المذكور (2.606) عام 2005 وهي ادنى من متوسط عام النسبة للسنة نفسها البالغ (15.60%) تزامن هذا الانخفاض في مؤشر الربحية مع شراء ما نسبته (49%) من اجمالي اسهم بغداد من قبل مصرف الخليج المتحد البحريني عام 2005 .

2- حقق مصرف الشرق الاوسط معدل عام لمؤشر الربحية بلغ (17.85%) وهو أعلى متوسط للمؤشر متحقق بين المصارف عينة الدراسة وأعلى من المعدل العام للنسبة خلال السنة ذاتها في حين بلغت أعلى نسبة لمؤشر الربحية عام 2005 بمتوسط (30.50%) بسبب ارتفاع معدل العائد على حق الملكية والبالغ (73.98%) وكذلك ارتفاع نسبة ربحية السهم الواحد (40.56%) ، في حين بلغت ادنى نسبة لمؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط عام 2010 بمتوسط قدره (6.57%) وجاءت هذه النسبة منخفضة بسبب انخفاض كل من معدل العائد على الودائع وكذلك معدل العائد على الموجودات و بلغتا النسبتان (1.891%) و(1.32) على التوالي إذ وجدنا ان السبب المباشر في انخفاض تلك المؤشرات هو صافي الربح المتحقق في تلك السنة والبالغ (8627) مليون دينار بالمقارنة مع السنين السابقة واللاحقة . ولكن بصورة عامة استطاع مصرف الشرق الاوسط ان يوظف موجوداته وودائعه بصورة سمحت له بأن يحقق نسب ربحية مرتفعة .

3- مصرف الاستثمار بدوره حقق أعلى نسبة ربحية في المؤشر (30.47%) عام 2002 إذ بلغ معدل العائد على حق الملكية (38.72%) ونسبة ربحية السهم الواحد (75.67) واللذان ساهمتا بشكل كبير في رفع المؤشر العام للنسبة خلال العام ذاته ، والامر الذي ينبغي الإشارة اليه هو ان مصرف الاستثمار حقق ادنى نسب ربحية في المؤشر لعامي 2003 و 2006 إذا لم تتجاوزا (1%) وبلغتا (0.0574%) و(0.994) والسبب الذي ادى الى انخفاض مؤشرات الربحية عام 2003 هو انخفاض صافي الربح بشكل كبير جدا إذا لم يتجاوز (3) مليون دينار نتيجة الاجواء التي مر بها العراق خلال تلك المدة وما رافقها من شلل تام في اغلب أنشطة المصرف المذكور .

4- مصرف الائتمان جاء اخيرا في سلم المصارف عينة الدراسة من حيث مؤشرات الربحية خلال السنوات عينة الدراسة بلغ متوسط المؤشر فيه (13.36%) وقد حقق المصرف أعلى نسبة له خلال السنوات السابقة عام 2006 إذ بلغت (23%) وهذه النسبة المرتفعة التي حققها المصرف المذكور جاءت بعد عام من بيع اكثر من (80%) من اسهمه الى مصرف الكويت الوطني ومؤسسة التمويل الدولية . أما ادنى نسبة حققها مصرف الائتمان التجاري فقد بلغت (4.325) عام 2010 وجاءت هذه النسبة منخفضة بسبب انخفاض كل من معدل العائد على الموجودات و معدل العائد على الودائع (1.37%) و (1.97%) على التوالي .

ج- عرض النتائج المتعلقة بمؤشر كفاية رأس المال

من خلال الجدول (9) يتضح بأن مصرف الاستثمار قد حقق أعلى نسبة في مؤشر كفاية رأس المال إذ بلغت النسبة (448.1%) ويأتي بعده مصرف الائتمان بنسبة (187.5%) ومن ثم مصرف الشرق الاوسط بمعدل (57.4%) وحل اخيرا في عينة الدراسة مصرف بغداد في تحقيق نسبة (49.12%) في المؤشر المتعلق بكفاية رأس المال والآتي تفصيل بتطورات النسبة بين المصارف الاربعة خلال سنوات البحث :

1- حقق مصرف بغداد أعلى معدل لكفاية رأس المال في سنة 2006 بلغ (91.41%) وهو أقل من المعدل العام للسنة نفسها بالنسبة للمصارف عينة الدراسة (206.5%) والذي أسهم في ارتفاع تلك النسبة هو ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض والتسليفات للعام ذاته التي بلغت (137.4%) ويشير الارتفاع الى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المحدقة به نتيجة ظروف اللاتأكد في استرداد الاموال المستثمرة والقروض الممنوحة وكذلك ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات والتي بلغت (112.3%) وهي ايضا نسبة مرتفعة تبعث الثقة في قدرة المصرف الى تغطية مجمل الخسائر التي قد تحدث جراء الانخفاضات في القيم السوقية لحصص المصرف المستثمرة في السوق المالي وكذلك المشاريع الاستثمارية المختلفة . اما بالنسبة لأدنى معدل حققه المصرف فكان عام 1999 إذ بلغت النسبة (26.64%) وهي بطبيعة الحال ادنى من متوسط عام النسبة بين المصارف للسنة نفسها والبالغ (42.70%) وكان السبب المباشر في انخفاضها هو انخفاض رأس المال الممتلك الى الودائع ونسبة رأس المال الممتلك الى القروض وكذلك نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات والبالغة (13.38%) ، (36.67%) و (29.89%) على التوالي .

2- حقق مصرف الشرق الاوسط أعلى معدل لكفاية رأس المال عام 2011 بلغ (129.3%) وساهمت النسب المشتركة في بناء المؤشر بارتفاع هذه النسبة ولاسيما نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات قد بلغت (262.3%) إذ أن السبب المباشر في ارتفاع هذه النسبة لم يكن ارتفاع اجمالي رأس المال الممتلك ولكن انخفاض كبير حدث في حجم الاستثمارات للمصرف عام 2011 قد بلغت فيه (5257) مليون دينار مقارنة مع السنين السابقة 2009 و 2010 ، و كانت المبالغ المخصصة للاستثمار وعلى التوالي (77967) و (8702) مليون دينار . وأيضا ساهم في ذلك الارتفاع نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض والتسليفات التي بلغت (95.811%) ، اما ادنى معدل متحقق لمؤشر الكفاية فإنه مسجل في سنة 2004 و بلغ (19.50%) والتي كان لنسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات ونسبة رأس المال الممتلك الى الودائع الدور الاكبر في انخفاضها إذ بلغت النسبتان على التوالي (8.4096%) و (10.022%) .

3- مصرف الاستثمار حقق أعلى معدل خاص بكفاية رأس المال عام 2009 بلغ (1573.2%) وهي أعلى من معدل عام النسبة المسجل بين المصارف والتي فاقت به بما يقارب ثلاثة اضعاف إذ سجل المعدل العام للنسبة

(433.2%) وكان السبب الرئيسي في ارتفاع هذه النسبة هو ارتفاع النسب التي اشتركت في بناء المؤشر ومنها نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات التي بلغت (4363%) وهو أعلى معدل مسجل خاص بهذه النسبة بين مصارف الدراسة عندها وجدنا ان السبب الرئيسي واللافت للنظر خاص بحجم الاستثمارات التي حققها مصرف الاستثمار خلال سنوات الدراسة والذي بلغ في المتوسط (3575) مليون دينار و لم تتجاوز هذه النسبة المليار والنصف عام 2009 وان تلك المبالغ المخصصة للاستثمار كانت منخفضة جدا قياسا بما مخصص من قبل المصرف عينة الدراسة من خلال ذلك نستنتج انه اعتماد مصرف الاستثمار لم يكن بالمستوى المطلوب بخصوص توظيف امواله في تشجيع الاستثمار . وكذلك فان نسبة رأس المال الممتلك سجلت ايضا ارتفاعا بلغ (304.2%) . كما وبلغت ادنى نسبة محققة خاصة بمؤشر كفاية رأس المال للمصرف عام 1998 بلغت (27.79%) وهو أعلى من متوسط عام النسبة البالغ (26.83%) إذ بلغت نسب رأس المال الممتلك الى الاستثمارات و رأس المال الممتلك الى القروض ورأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع (19.21%)، (53.36%) و (10.82%) على التوالي .

4- حقق مصرف الائتمان أعلى معدل لكفاية رأس المال عام 2008 بلغ (684.7%) و سجلت النسب المستخدمة في بناء المؤشر ارتفاعا ملحوظا خلال ذلك العام وبلغت نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات (64.78%) ونسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض والتسليفات (1945.4%) بينما كانت نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع (44.107%) ولكن النسبة التي ادت الى ارتفاع المعدل لكفاية رأس المال هي نسبة رأس المال الى القروض التي كان السبب الرئيسي في ارتفاعها هو انخفاض حجم القروض عام 2008 مقارنة مع السنوات السابقة واللاحقة لذلك العام إذ بلغ اجمالي القروض والتسليفات عام 2008 (4789) مليون دينار مقارنة مع (18701) و (24029) مليون دينار لعامي 2007 و 2006 على التوالي ، اما ادنى معدل لمؤشر كفاية رأس المال فهو مسجل عام 2005 بمقدار (37.47%) وهو اقل من المعدل العام للمؤشر بين المصارف عينة الدراسة والبالغة (55.62%) .

د- عرض النتائج المتعلقة بمؤشر مخاطر الاستثمار :-

يشير الجدول(10) الى النسب المتحصل عليها والخاصة بقياس مخاطر الاستثمار إذ حقق أعلى نسبة مخاطرة في المؤشر مصرف الشرق الاوسط بمعدل عام بلغ (87.95%) ومن ثم مصرف بغداد بمعدل (86.95%) ومصرف الاستثمار بمعدل (78.5%) وحل اخيرا مصرف الائتمان متوسط عام بلغ (22.26%) وسوف نستعرض تحركات النسب الخاصة بالمؤشر خلال سنوات الدراسة للمصارف عينة البحث وكما يأتي :

1- مصرف بغداد حقق أعلى معدل لمؤشر المخاطر الاستثمارية عام 2001 بلغ (152.92%) وهو أعلى من معدل عام النسبة بين المصارف للسنة ذاتها والبالغ (100.38%) إذ كانت النسب المشتركة في تكوين المؤشر وهي نسب الرفع المالي و المخاطر الائتمانية تبلغ (287.94%) و (17.9%) على التوالي وان ادنى نسبة سجلت عام 2008 بمتوسط قدره (28.55%) بسبب انخفاض مخاطر الرفع المالي التي بلغت في تلك السنة (69.19%)

2- حقق مصرف الشرق الاوسط أعلى معدل لمؤشر المخاطر الاستثمارية عام 1998 بلغ (165.48%) وهو أعلى من معدل عام النسبة والبالغ (120.5%) وبلغت مخاطر الرفع المالي أعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة الخاصة بمصرف الشرق الاوسط بمعدل (303.068%) وكذلك بلغت نسبة المخاطر الائتمانية في تلك السنة (27.892%) ، بينما بلغت ادنى نسبة متحققة في مصرف الشرق الاوسط والخاصة بمؤشر المخاطر الاستثمارية عام 2007 كانت بمتوسط (19.51%) وهو اقل من معدل عام النسبة البالغ (42.67%) و بلغت نسبة مخاطر الرفع المالي في المؤشر ادنى مستوياتها خلال المدة عينة الدراسة بالنسبة للمصرف وسجل معدل (33.5%) .

3- حقق مصرف الاستثمار أعلى نسبة في المؤشر عام 2004 بلغت (265.9%) وهي أعلى من المتوسط العام للنسبة في للعام نفسه بين المصارف والتي بلغت (132.90%) جاء ارتفاع هذه النسبة متزامنا مع ارتفاع نسبة الرفع المالي والتي سجلت أعلى ارتفاع لها خلال السنوات عينة الدراسة لتصل الى (503.1%) ووصلت نسبة المخاطر الائتمانية الى (28.68%) ، بينما تحقق لمصرف الاستثمار ادنى معدل للمدة عينة البحث وكان (14.75%) عام 2008 إذ أنخفضت ايضا مخاطر الرفع المالي الى ادنى مستوى لها خلال مدة البحث لمصرف الاستثمار وبلغت (22.8 %).

4- حقق مصرف الائتمان أعلى نسبة لمؤشر لمخاطر الاستثمارية عام 2002 بلغت (45.42 %) إذ تعد اقل من المعدل العام للنسبة خلال العام بين المصارف عينة الدراسة والبالغ (80.33) وكان السبب في ارتفاع المعدل هو ارتفاع نسبة مخاطر الرفع المالي الى (84.106%) ، بينما حقق مصرف الائتمان ادنى نسبة لمؤشر مخاطر الاستثمار عام 2008 إذ بلغت النسبة (3.25%) وتعد هي ادنى نسبة متحققة بين المصارف .

المبحث الثاني : اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث تحليل علاقة الارتباط بين كل من متغيرات التحرير المصرفي ومتغيرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة واختبار معنويتها ضمن الفرضية الرئيسية الاولى ((عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر التحرير المصرفي ومؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي)) والفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية مستخدما الباحث مجموعة من الاساليب الاحصائية التي ساعدت في التوصل الى النتائج مثل معامل الارتباط الخطي (Pearson) واختبار قيمة (t) والجدول (11) يبين علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة ككل :

الجدول (11)

توضيح علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Y4 (مخاطر الاستثمار)	Y3 (كفاية رأس المال)	Y2 (الربحية)	Y1 (السيولة)	المتغير التابع Y (الاداء المالي)
R	R	R	R	المتغير المستقل X (التحرير المصرفي)
0.397	-0.310	0.689*	-0.713*	X1 - a تحرير أسعار فائدة الودائع
0.250	-0.139	0.599*	-0.559*	X1-b تحرير أسعار فائدة القروض
-0.521*	0.667*	-0.771*	0.802*	X2 تحرير الائتمان الموجه
-0.608*	0.792*	-0.570*	0.870*	X3 تحرير دخول الاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

*ارتباط معنوي بين المتغيرين قيد الدراسة وفقاً لاختبار (t) ومن خلال الجدول السابق نستطيع ان نستنتج الآتي :

1- تحرير أسعار الفائدة على الودائع X1-a

يبين الجدول (11) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين كل من تحرير أسعار الفائدة على الودائع (X1-a) و مؤشر السيولة (Y1) تظهرها الاشارة السالبة والتي تعني أن زيادة تحرير أسعار الفائدة على الودائع يقابله نقصان في مؤشر السيولة اذ بلغ معامل الارتباط بينهما (-0.713) وهو ما يدعم تمثيل المؤشر (Y1) لمتوسط قيم (X1-a) احصائياً ، بينما معامل الارتباط بين كل من المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع وبين المتغير التابع (Y2) مؤشر الربحية كان ارتباطاً قوياً موجباً بلغ (0.689) مما يؤكد أن زيادة تحرير أسعار الفائدة تؤدي الى زيادة في مؤشرات الربحية وأن ذلك يؤكد ايضا تمثيل المؤشر (Y2) بشكل قوي لقيم (X1-a) ، وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (X1-a) والمتغير التابع (Y3) (متوسط كفاية رأس المال) (-0.310) وهو ارتباط منخفض يؤكد ضعف تمثيل المؤشر (كفاية رأس المال Y3) لمتوسط قيم المتغير المستقل (X1-a) كذلك فيما يتعلق بتمثيل المتغير (Y4) مخاطر الاستثمار لقيم (X1-a) والتي اظهر فيها ارتباطاً ضعيفاً نوعاً ما بلغ (0.397) .

2- تحرير أسعار الفائدة على القروض X1-b

يظهر الجدول (11) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين كل من تحرير أسعار الفائدة على القروض (X1-b) و مؤشر السيولة (Y1) تظهرها الاشارة السالبة والتي تعني ان زيادة تحرير أسعار الفائدة على القروض تؤدي الى انخفاض في مؤشر السيولة اذ بلغ معامل الارتباط بينهما (-0.559) وهو ما يدعم تمثيل المؤشر (Y1) لمتوسط قيم (X1-b) احصائياً ، بينما معامل الارتباط بين كل من المتغير المستقل (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض (Y2) وبين المتغير التابع (Y2) مؤشر الربحية) كان ارتباطاً قوياً موجباً بلغ (0.599) مما يؤكد ان زيادة تحرير أسعار الفائدة على القروض تؤدي الى زيادة في مؤشرات الربحية وأن ذلك يؤكد ايضا تمثيل المؤشر (Y2) بشكل قوي لقيم (X1-b) ، وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (X1-b) والمتغير التابع (Y3) (متوسط كفاية رأس المال) (-0.139) وهو ارتباط منخفض يؤكد ضعف تمثيل المؤشر (كفاية رأس المال Y3) لمتوسط قيم المتغير المستقل (X1-b) كذلك فيما يتعلق بتمثيل المتغير (Y4) مخاطر الاستثمار لقيم (X1-b) والتي اظهر فيها ارتباطاً ضعيفاً نوعاً ما بلغ (0.250) .

3- تحرير الائتمان الموجه X2

يبين الجدول (11) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغير المستقل (X2) تحرير الائتمان الموجه (وبين المتغير التابع (Y1 مؤشر السيولة) بلغ (0.802) وهذا يدل على أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (X2) تؤدي الى الزيادة في المتغير التابع (Y1) مما يؤكد تمثيل مؤشر السيولة للمتغير المستقل تحرير الائتمان الموجه تمثيلا احصائيا دالا ، بينما بلغ معامل الارتباط بين قيم المتغير المستقل (X2) وقيم المتغير التابع (Y2) مؤشر الربحية) (-0.771) وهذه العلاقة علاقة عكسية ودالة احصائيا تشير الى أن الزيادة في تحرير الائتمان الموجه تقود الى تخفيض في ربحية المصارف عينة الدراسة وأن قيم (Y2) قد مثلت قيم المتغير المستقل (X2) تمثيلا دالا . اما علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (X2) والمتغير التابع (Y3) كفاية رأس المال (فقد كانت علاقة ايجابية دالة احصائية اذ بلغ معامل الارتباط بين المؤشرين (المستقل والتابع) (0.667) وهذا يدعم تمثيل قيم المتغير التابع (Y2) كفاية رأس المال (لمتوسط قيم المتغير المستقل (X2) تحرير الائتمان الموجه (للمصارف الاربعة عينة الدراسة ، بينما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (X2) تحرير الائتمان الموجه) وبين المتغير التابع (Y4) مؤشر مخاطر الاستثمار ((-0.521) وهو ارتباط عكسي دال احصائيا يثبت تمثيل قيم المتغير التابع (Y4) لمتوسط قيم لمتغير المستقل (X2) في المصارف عينة الدراسة وأن الزيادة التي تطرأ على قيم المتغير المستقل تؤدي الى انخفاض متوسط قيم مؤشر مخطر رأس المال .

3- تحرير دخول الاستثمار الاجنبي المباشر X3

يبين الجدول (11) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغير المستقل (X3) تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (وبين المتغير التابع (Y1 مؤشر السيولة) بلغ (0.870) وهذا يدل على أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (X3) تؤدي الى الزيادة في المتغير التابع (Y1) مما يؤكد تمثيل مؤشر السيولة للمتغير المستقل تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر تمثيلا احصائيا دالا ، بينما بلغ معامل الارتباط بين قيم المتغير المستقل (X3) وقيم المتغير التابع (Y2) مؤشر الربحية) (-0.570) وهذه العلاقة علاقة عكسية ودالة احصائيا تشير الى أن الزيادة في تحرير الائتمان الموجه تقود الى انخفاض في ربحية المصارف عينة الدراسة وأن قيم (Y2) قد مثلت قيم المتغير المستقل (X2) تمثيلا دالا . اما علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (X2) والمتغير التابع (Y3) كفاية رأس المال (فقد كانت علاقة ايجابية دالة احصائية اذ بلغ معامل الارتباط بين المؤشرين (المستقل والتابع) (0.667) وهذا يدعم تمثيل قيم المتغير التابع (Y2) كفاية رأس المال (لمتوسط قيم المتغير المستقل (X2) تحرير الائتمان الموجه (للمصارف الاربعة عينة الدراسة ، بينما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل (X2) تحرير الائتمان الموجه) وبين المتغير التابع (Y4) مؤشر مخاطر الاستثمار ((-0.521) وهو ارتباط عكسي دال

احصائيا يثبت تمثيل قيم المتغير التابع (Y4) لمتوسط قيم لمتغير المستقل (X2) في المصارف عينة الدراسة وأن الزيادة التي تطرأ على قيم المتغير المستقل تؤدي الى انخفاض متوسط قيم مؤشر مخطر رأس المال .

ومن اجل التوصل الى علاقات ذات دلالة احصائية اكثر دقة لتمثيل المتغيرات التابعة للمتغيرات المستقلة نستخدم اختبار (t) وكما يأتي :

اولا : اختبار الفرضية الفرعية الاولى

فرضية العدم (H0) :- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على الودائع و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على الودائع و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

الجدول(12)

نتائج قيم (t) المحسوبة ومعاملات الارتباط ومستوى الدلالة للفرضية الاولى

Y4		Y3		Y2		Y1		Y
المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	X
2.501*	0.397	1.128	-0.310	3.290*	0.689	3.526*	-0.713	X1 -a
1.761 تحت مستوى معنوية 5 %								(t) الجدولية
قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية العدم (H0)		قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		القرار

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يشير الجدول (12) الى نتائج اختبار (t) على علاقة الارتباط بين متوسط قيمة المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع وبين المتغير التابع (Y الاداء المالي الاستراتيجي) الذي يتفرع الى (Y1 مؤشر السيولة ، Y2 مؤشر الربحية ، Y3 مؤشر كفاية رأس المال ، Y4 مؤشر مخاطر الاستثمار) في عينة من مصارف القطاع الخاص العراقية وكانت قيمة (t) المحسوبة بين المتغير المستقل (X1-a) ومؤشرات الاداء المالي اكبر من قيمة (t) الجدولية اذ بلغت قيمتها لكل من (السيولة ، الربحية و مخاطر الاستثمار) (3.526 ، 3.290 ، 2.501) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) ومعنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على الودائع وبين مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي أي التطورات التي حصلت على أسعار الفائدة الخاصة بالودائع بالمتوسط العام اوجدت علاقة طردية بينها وبين كل من المتغيرات السابقة الخاصة بالاداء المالي ماعدا مؤشر كفاية رأس المال اذا اظهرت قيمة (t) الجدولية أنه غير دال احصائية وتكون تلك العلاقات بالشكل الآتي :

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على الودائع و مؤشر السيولة الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على الودائع و مؤشر الربحية الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على الودائع و مؤشر مخاطر الاستثمار الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

وفيما يتعلق بقيمة (t) المحسوبة الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال فإنها كانت اقل من قيمة (t) الجدولية ما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) ، أي بمعنى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على الودائع و مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة .

ثانيا : اختبار الفرضية الفرعية الثانية

فرضية العدم (H0) :- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على القروض و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على القروض و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

والجدول (13)

قيم (t) المحسوبة ومعاملات الارتباط ومستوى الدلالة للفرضية الثانية

Y4		Y3		Y2		Y1		Y
المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	X
1.896*	0.250	0.486	-0.139	2.594*	0.599	2.335*	-0.559	X1 - b
1.761 تحت مستوى معنوية 5 %								(t) الجدولية
قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية العدم (H0)		قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		القرار

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يشير الجدول (13) الى نتائج اختبار (t) على علاقة الارتباط بين متوسط قيمة المتغير المستقل (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض وبين المتغير التابع (Y الاداء المالي الاستراتيجي) الذي يتفرع الى (Y1 مؤشر السيولة ، Y2 مؤشر الربحية ، Y3 مؤشر كفاية رأس المال ، Y4 مؤشر مخاطر الاستثمار) في عينة من مصارف القطاع الخاص العراقية وكانت قيمة (t) المحسوبة بين المتغير المستقل (X1-b) ومؤشرات الاداء المالي اكبر من قيمة (t) الجدولية اذ بلغت قيمتها لكل من (السيولة ، الربحية و مخاطر الاستثمار) (2.335 ، 2.594 ، 1.896) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) ومعنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على القروض وبين مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي أي أن المتوسط العام لتحركات أسعار الفائدة على القروض

اوجد علاقة طردية و موجبة بينها وبين كل من المتغيرات السابقة الخاصة بالأداء المالي ماعدا مؤشر كفاية رأس المال اذا اظهرت قيمة (t) الجدولية أنه غير دال احصائية وتكون تلك العلاقات بالشكل الآتي :

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على القروض و مؤشر السيولة الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على القروض و مؤشر الربحية الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير سعر الفائدة على القروض و مؤشر مخاطر الاستثمار الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

وفيما يتعلق بقيمة (t) المحسوبة الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال فإنها كانت اقل من قيمة (t) الجدولية اذ بلغت (0.486) وهذه يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) ، أي بمعنى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على القروض و مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة .

ثالثا : الفرضية الفرعية الثالثة

فرضية العدم (H0) :- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه ومؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

الجدول (14)

يوضح قيم (t) المحسوبة ومعاملات الارتباط ومستوى الدلالة للفرضية الثالثة

Y4		Y3		Y2		Y1		Y
T المحسوبة	R	T المحسوبة	R	T المحسوبة	R	T المحسوبة	R	X
2.117*	-0.521	3.104*	0.667	4.192*	-0.771	4.652*	0.802	X2
1.761 تحت مستوى معنوية 5 %								الجدولية (t)
قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		القرار

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يشير الجدول (14) الى نتائج اختبار (t) بالنسبة لعلاقة الارتباط بين متوسط قيمة المتغير المستقل (X2) تحرير الائتمان الموجه وبين المتغير التابع (Y الاداء المالي الاستراتيجي) الذي يتفرع الى (Y1 مؤشر السيولة ، Y2 مؤشر الربحية ، Y3 مؤشر كفاية رأس المال ، Y4 مؤشر مخاطر الاستثمار) في عينة من مصارف القطاع الخاص العراقية وكانت قيمة (t) المحسوبة بين المتغير المستقل (X2) ومؤشرات الاداء المالي اكبر من قيمة (t) الجدولية اذ بلغت قيمتها لكل من (السيولة ، الربحية ، كفاية رأس المال و مخاطر الاستثمار) (4.192 ، 4.652 ، 3.104 ، 2.117) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) ومعنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي بالشكل الآتي :

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشر السيولة الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشر الربحية الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشر مخاطر الاستثمار الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه ومؤشر مخاطر الاستثمار الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

ثالثا : الفرضية الفرعية الرابعة

فرضية العدم (H0) :- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

ويبين الجدول (15) قيم (t) ومستوى الدلالة بالنسبة لمتغيرات الدراسة وكما يأتي :

الجدول (15)

قيم (t) المحسوبة ومعاملات الارتباط ومستوى الدلالة بالنسبة للفرضية الرابعة

Y4		Y3		Y2		Y1		Y
المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	المحسوبة T	R	X
2.654*	-0.608	4.501*	0.792	2.403*	-0.570	6.116*	0.870	X3
1.761 تحت مستوى معنوية 5 %								(t) الجدولية
قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		قبول فرضية الوجود (H1)		القرار

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يشير الجدول (15) الى نتائج اختبار (t) بالنسبة لعلاقة الارتباط بين متوسط قيمة المتغير المستقل (X3) تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر وبين المتغير التابع (Y الاداء المالي الاستراتيجي) الذي يتفرع الى (Y1 مؤشر السيولة ، Y2 مؤشر الربحية ، Y3 مؤشر كفاية رأس المال ، Y4 مؤشر مخاطر الاستثمار) في عينة من مصارف القطاع الخاص العراقية وكانت قيمة (t) المحسوبة بين المتغير المستقل (X2) ومؤشرات الاداء المالي اكبر من قيمة (t) الجدولية اذ بلغت قيمتها لكل من (السيولة ، الربحية ، كفاية رأس المال و مخاطر الاستثمار) (6.116 ، 2.403 ، 4.501 ، 2.654) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) ومعنى ذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي بالشكل الآتي :

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشر السيولة الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشر الربحية الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشر مخاطر الاستثمار الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشر مخاطر الاستثمار الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

المبحث الثالث : تحليل واختبار أثر التحرير المصرفي في الاداء المالي الاستراتيجي

يهدف هذا المبحث الى اختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتضمنة (عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر التحرير المصرفي ومؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي) . ومن اجل الوقوف على صحة الفرضية تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي ومعامل التفسير (R^2) لغرض قياس نسبة ما يفسره مؤشر التحرير المصرفي وابعاده من تغيرات تطراً على الاداء المالي بالنسبة للمصارف عينة الدراسة .

ولتفسير صحة الفرضية الرئيسية الثانية وثبوتها سوف يتم اولا اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكما يأتي :

اولا : اختبار الفرضية الفرعية الاولى

فرضية العدم (H_0) :- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على الودائع و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H_1) :- توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على الودائع و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

والجدول (16) يوضح معلمات انموذج الانحدار البسيط من اجل قياس أثر مؤشر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في مؤشرات الاداء المالي .

الجدول (16)

العلاقة التأثيرية بين تحرير فائدة الودائع ومؤشرات الاداء المالي

X1-a					X المتغير المستقل
المحسوبة قيمة (F)	مستوى الدلالة	معامل التفسير (R ²)	تحرير فائدة الودائع	constant	Y المتغير التابع
			B1	B0	
8.82*	0.001	0.5088783	-3.37	67.61	Y1
11.76*	0.001	0.47420571	1.27	4.25	Y2
3.44	0.002	0.09683726	-19.61	361.4	Y3
6.65*	0.001	0.1579961	4.98	26.18	Y4

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

أن قيمة (f) الجدولية تساوي (4.60) تحت مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية من 14-1.

*دليل معنوية علاقة الأثر بين المتغيرات .

من خلال الجدول (16) نستنتج الاتي :

1- المتغير المعتمد (Y1)

ا- بلغت قيمة (B0) (67.61) وهذا يعني أن مؤشر السيولة (Y1) يساوي (67.61) مليار دينار إذا كان متوسط قيم تحرير أسعار الفائدة على الودائع (X1-a) يساوي صفراً .
ب- بلغت قيمة (B1) (-3.37) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة الودائع (X1-a) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في مؤشر السيولة (Y1) بمقدار (-3.37) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (8.82) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع) و متوسط المتغير التابع (Y1) مؤشر السيولة) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.5088783) أي ما نسبته (50.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة (Y1) يمكن تفسيرها عبر مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على الودائع (X1-a) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (49.2%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة.

2- المتغير المعتمد (Y2)

ا- بلغت قيمة (B0) (4.25) وهذا يعني أن مؤشر الربحية (Y2) يساوي (4.25) مليار دينار إذا متوسط قيم (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (1.27) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة الودائع (X1-a) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر الربحية (Y2) بمقدار (1.27) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (11.76) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع (و متوسط المتغير التابع (Y2 مؤشر الربحية) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.47420571) أي ما نسبته (47.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية (Y2) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على الودائع (X1-a) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (42.6%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

3- المتغير المعتمد (Y3)

ا- بلغت قيمة (B0) (361.4) وهذا يعني أن مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يساوي (361.4) مليار دينار إذا متوسط قيم (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (-19.61) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة الودائع (X1-a) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر كفاية رأس المال (Y3) بمقدار (-19.61) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (3.44) وهي أقل من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) وهذا يؤكد عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع (و متوسط المتغير التابع (Y3 مؤشر كفاية رأس المال) . مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.09583726) أي ما نسبته (9.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يمكن تفسيرها عبر مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على الودائع (X1-a) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (90.5%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة .

3- المتغير المعتمد (Y4)

ا- بلغت قيمة (B0) (26.18) وهذا يعني أن مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) يساوي (26.18) مليار دينار إذا متوسط قيم (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (9.98) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة الودائع (X1-a) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) بمقدار (9.98) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (6.65) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على الودائع) و متوسط المتغير التابع (Y4) مؤشر مخاطر الاستثمار) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.1579961) أي ما نسبته (15.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخاطر رأس المال (Y4) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على الودائع (X1-a) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (84.3%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

ثانيا : اختبار الفرضية الفرعية الثانية

فرضية العدم (H0) :- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على القروض و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير أسعار الفائدة على القروض و مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

والجدول (17) يوضح معلمات انموذج الانحدار البسيط من اجل قياس أثر مؤشر تحرير أسعار الفائدة على القروض في مؤشرات الاداء المالي .

الجدول (17)

العلاقة التأثيرية بين متغير تحرير فائدة القروض ومتغيرات الاداء المالي الاستراتيجي

X1-b					X المتغير المستقل	Y المتغير التابع
المحسوبة قيمة (F)	مستوى الدلالة	معامل التفسير (R ²)	تحرير فائدة القروض	constant		
			B	B0		
11.93*	0.003	0.31243592	-1.37	68.52	Y1	
12.67*	0.000	0.35928945	0.57	80.67	Y2	
4.04	0.002	0.01929679	-4.55	7996.29	Y3	
8.79*	0.001	0.0626752	1.62	522.16	Y4	

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

أن قيمة (f) الجدولية تساوي (4.60) تحت مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية من 14-1.
*دليل معنوية علاقة الأثر بين المتغيرات .

من خلال الجدول (17) نستنتج الاتي :

1- المتغير المعتمد (Y1)

ا- بلغت قيمة (B0) (68.52) وهذا يعني أن مؤشر السيولة (Y1) يساوي (67.61) مليار دينار إذا كان متوسط قيم تحرير أسعار الفائدة على القروض (X1-b) يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (-1.37) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة القروض (X1-b) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في مؤشر السيولة (Y1) بمقدار (-1.37) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (11.93) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض) و متوسط المتغير التابع (Y1) مؤشر السيولة) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.31243592) أي ما نسبته (31.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة (Y1) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على القروض (X1-b) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (29.8%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

2- المتغير المعتمد (Y2)

ا- بلغت قيمة (B0) (80.67) وهذا يعني أن مؤشر الربحية (Y2) يساوي (80.67) مليار دينار إذا متوسط قيم (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (0.57) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة القروض (X1-b) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر الربحية (Y2) بمقدار (0.57) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (12.67) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.0001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض) و متوسط المتغير التابع (Y2 مؤشر الربحية) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.35928945) أي ما نسبته (35.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية (Y2) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على القروض (X1-b) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (64.1%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

3- المتغير المعتمد (Y3)

ا- بلغت قيمة (B0) (7996.29) وهذا يعني أن مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يساوي (7996.29) مليار دينار إذا متوسط قيم (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض يساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (B1) (-4.55) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة القروض (X1-b) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر كفاية رأس المال (Y3) بمقدار (-4.55) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (4.04) وهي اقل من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) وهذا يؤكد عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض) و متوسط المتغير التابع (Y3 مؤشر كفاية رأس المال) . مما يدل على رفض فرضية الوجود (H1) وقبول فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.01929676) أي ما نسبته (1.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على القروض (X1-b) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (98.1%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة .

4- المتغير المعتمد (Y4)

أ- بلغت قيمة (B0) (522.16) وهذا يعني أن مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) يساوي (522.16) مليار دينار إذا كان متوسط قيم (X1-b) تحرير أسعار الفائدة على القروض يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (1.62) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير أسعار فائدة القروض (X1-b) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) بمقدار (1.62) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (8.79) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية وهذا يؤكد على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X1-a) تحرير أسعار الفائدة على القروض) و متوسط المتغير التابع (Y4 مؤشر مخاطر الاستثمار) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.0626752) أي ما نسبته (6.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخاطر رأس المال (Y4) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير أسعار الفائدة على القروض (X1-b) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (93.8%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة.

ثالثا : اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

فرضية العدم (H0) :- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الائتمان الموجه و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

والجدول (18) يوضح معلمات نموذج الانحدار البسيط من اجل قياس أثر مؤشر تحرير الائتمان الموجه في مؤشرات الاداء المالي :

جدول (18)

العلاقة التأثيرية بين متغير تحرير الائتمان الموجه وبين مؤشرات الاداء المالي

X2					X المتغير المستقل	Y المتغير التابع
المحسوبة (F) قيمة	مستوى الدلالة	معامل التفسير (R ²)	تحرير الائتمان الموجه	constant		
			B	B0		
6.52*	0.0003	0.64332235	6.03	24.87	Y1	
7.58*	0.001	0.59424525	-2.26	20.35	Y2	
5.15*	0.006	0.44531642	67.17	46.27	Y3	
5.49*	0.0002	0.2718691	-10.39	92.37	Y4	

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

أن قيمة (f) الجدولية تساوي (4.60) تحت مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية من 1-14.
*دليل معنوية علاقة الأثر بين المتغيرات .

ومن خلال الجدول (18) يمكن أن نستنتج الآتي :

1- المتغير المعتمد (Y1)

أ- بلغت قيمة (B0) (24.87) وهذا يعني أن مؤشر السيولة (Y1) يساوي (24.87) مليار دينار إذا كان متوسط قيم تحرير الائتمان الموجه (X2) يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (6.03) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الائتمان الموجه (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في مؤشر السيولة (Y1) بمقدار (6.03) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (6.52) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.0003) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X2 تحرير الائتمان الموجه) و متوسط المتغير التابع (Y1 مؤشر السيولة) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.64332235) أي ما نسبته (64.3%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة (Y1) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الائتمان الموجه (X2) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (35.7%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة.

2- المتغير معتمد (Y2)

أ- بلغت قيمة (B0) (20.35) وهذا يعني أن مؤشر الربحية (Y2) يساوي (20.35) مليار دينار إذا كان متوسط قيم (X2) تحرير الائتمان الموجه يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (-2.26) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الائتمان الموجه (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر الربحية (Y2) بمقدار (-2.26) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (7.58) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر

ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X2 تحرير الائتمان الموجه) و متوسط المتغير التابع (Y2) مؤشر الربحية) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.59424525) أي ما نسبته (59.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية (Y2) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الائتمان الموجه (X2) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (40.6%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة.

3- المتغير المعتمد (Y3)

ا- بلغت قيمة (B0) (46.27) وهذا يعني أن مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يساوي (46.27) مليار دينار إذا متوسط قيم (X2) تحرير الائتمان الموجه يساوي صفراً.

ب- بلغت قيمة (B1) (67.17) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الائتمان الموجه (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر كفاية رأس المال (Y3) بمقدار (67.17) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (5.15) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.006) وهي اقل من مستوى المعنوية وهذا يؤكد على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X2 تحرير الائتمان الموجه) و متوسط المتغير التابع (Y3) مؤشر كفاية رأس المال) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.44531642) أي ما نسبته (44.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الائتمان الموجه (X2) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (55.5%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة .

4- المتغير المعتمد (Y4)

ا- بلغت قيمة (B0) (92.37) وهذا يعني أن مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) يساوي (92.37) مليار دينار إذا متوسط قيم (X2) تحرير الائتمان الموجه يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (-10.39) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الائتمان الموجه (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) بمقدار (-10.39) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (5.49) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.0002) وهي أقل من مستوى المعنوية وهذا يؤكد على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X2 تحرير الائتمان الموجه) و متوسط المتغير التابع (Y4 مؤشر مخاطر الاستثمار) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.2718691) أي ما نسبته (27.1%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخاطر رأس المال (Y4) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الائتمان الموجه (X2) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (69.9%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

رابعا:- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

فرضية العدم (H0) :- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

فرضية الوجود (H1) :- توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة .

والجدول (19) يوضح معلمات انموذج الانحدار البسيط من اجل قياس أثر مؤشر تحرير الائتمان الموجه في مؤشرات الاداء المالي :

جدول (19)

العلاقة التأثيرية بين متغير تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر وبين مؤشرات الاداء المالي

X3					X المتغير المستقل
المحسوبة قيمة (F)	مستوى الدلالة	معامل التفسير (R^2)	تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر	constant	Y المتغير التابع
			B	B0	
6.06*	0.001	0.75708212	15.63	25.24	Y1
6.54*	0.001	0.3249108	-4	18.75	Y2
5.09*	0.003	0.6280221	190.39	37.42	Y3
5.27*	0.0007	0.3698394	-28.94	93.33	Y4

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

أن قيمة (f) الجدولية تساوي (4.60) تحت مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية من 1-14.

*دليل معنوية علاقة الأثر بين المتغيرات .

من خلال الجدول (19) يمكن ان نستنتج الاتي :

1- المتغير المعتمد (Y1)

ا- بلغت قيمة (B0) (25.24) وهذا يعني أن مؤشر السيولة (Y1) يساوي (25.24) مليار دينار إذا كان متوسط قيم تحرير الائتمان الاجنبي المباشر (X3) يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (15.63) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في مؤشر السيولة (Y1) بمقدار (15.63) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (6.06) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X3) تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر) و متوسط المتغير التابع (Y1 مؤشر السيولة) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.75708212) أي ما نسبته (75.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر السيولة (Y1) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (24.3%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة.

2- المتغير المعتمد (Y2)

ا- بلغت قيمة (B0) (18.75) وهذا يعني أن مؤشر الربحية (Y2) يساوي (18.75) مليار دينار إذا كان متوسط قيم (X3) تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر يساوي صفراً .

ب- بلغت قيمة (B1) (-4) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر الربحية (Y2) بمقدار (-4) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (6.54) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية مما يدل على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X3 تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر) و متوسط المتغير التابع (Y2 مؤشر الربحية) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.3249108) أي ما نسبته (59.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الربحية (Y2) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (40.6%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة.

3- المتغير المعتمد (Y3)

ا- بلغت قيمة (B0) (37.42) وهذا يعني أن مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يساوي (37.42) مليار دينار إذا متوسط قيم (X3) تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر يساوي صفرأ.

ب- بلغت قيمة (B1) (67.17) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر كفاية رأس المال (Y3) بمقدار (67.17) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (5.09) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.003) وهي اقل من مستوى المعنوية وهذا يؤكد على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X3 تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر) و متوسط المتغير التابع (Y3 مؤشر كفاية رأس المال) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.6280221) أي ما نسبته (62.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر كفاية رأس المال (Y3) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (37.2%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في هذه الدراسة

4- المتغير المعتمد (Y4)

ا- بلغت قيمة (B0) (93.33) وهذا يعني أن مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) يساوي (92.37) مليار دينار إذا متوسط قيم (X3) تحرير الاستثمار المباشر يساوي صفرًا .

ب- بلغت قيمة (B1) (-28.94) وهذا يعني أن تغير في مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير مؤشر مخاطر الاستثمار (Y4) بمقدار (-28.94) .

ج- أن قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (5.27) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (14-1) ومستوى دلالة (f) بلغ (0.0007) وهي اقل من مستوى المعنوية وهذا يؤكد على وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير المستقل (X3) تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر) و متوسط المتغير التابع (Y4) مؤشر مخاطر الاستثمار) . مما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) .

د- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.3698394) أي ما نسبته (36.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخاطر رأس المال (Y4) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) ، اما النسبة المتبقية والبالغة (63.1%) فهي تعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في هذه الدراسة .

ومن خلال العلاقات التأثيرية السابقة يتضح الآتي :

1- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير فائدة الودائع في كل من (مؤشر السيولة والربحية ومخاطر رأس المال) دليل على استجابة مؤشرات التحرير المالي لتحرير أسعار الفائدة على الودائع إذ نجد أن تحريرها خفض من السيولة لدى المصارف وهو أمر ينبغي أن تنتبه له إدارات تلك المصارف ولكن تلك القوة التأثيرية لم تكن بالمستوى المطلوب في السنوات الاخيرة بسبب انخفاض معدلات أسعار الفائدة على الودائع وهذا ما يتضح اما من خلال العلاقات العكسية او ضعف التأثير في بعض المؤشرات .

2- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير فائدة القروض في كل من (مؤشر السيولة، الربحية ومخاطر رأس المال) دليل على إستجابة مؤشرات التحرير المالي لتحرير أسعار الفائدة على القروض ولكن تلك القوة لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب الهشاشة الملموسة في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام وعدم اتباع آليات سليمة في الموازنة بين أسعار فائدة القروض والودائع وانخفاض معدلات القروض الممنوحة من قبل المصارف سيما في السنوات الاخيرة كل ذلك اسهم في التقليل من فرص توظيف الاموال لتحقيق الارباح مما اظهر علامات ميل ذات إشارة

سالبة ونستنتج من ذلك أن مستويات التحرير مع الانخفاض الكبير لأسعار فائدة القروض انتج اشارات ميل سالبة بين تحرير أسعار الفائدة على القروض وبين كل من (مؤشرات السيولة و مؤشرات كفاية رأس المال) إذ أن الزيادة في التحرير تسهم في انخفاض مؤشرات السيولة في المصارف وايضا انخفاض كفاية رأس المال.

3- ضعف القوة التأثيرية لمؤشر تحرير أسعار فائدة القروض في مؤشر (كفاية رأس المال) دليل على وجود مشكلة سوء تطبيق لمعايير الكفاية من قبل المصارف وأن السبب الرئيسي لارتفاع هذه النسبة لدى اغلب المصارف هو انخفاض كل من حجم القروض الممنوحة وحجم الاستثمارات العامة بسبب تعقد البيئة المصرفية العراقية نتيجة للأوضاع العامة التي تعيشها البلاد وانعدام الثقة احيانا من جانب الزبائن والروتين المعقد من جانب المصرف ادت الى أن تتخوف المصارف على رأسمالها الذي نجده بارتفاع مفرط وهذا ولد خللاً في تمثيل المؤشر .

4- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير الائتمان الموجه في كل من مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي الاربعة (السيولة والربحية والكفاية ومخاطر الاستثمار) دليل على تمثيل مكونات المتغير التابع للمتغير المستقل إذ اسهم في وجود علاقات ذات دلالة احصائية ذات معنى فسرت أهمية دور الائتمان الخاص في تنشيط المؤشرات المالية ولكن مع ذلك تبقى نسبة الائتمان النقدي بشكل عام ونسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) على وجه الخصوص منخفضة جدا إذا ما قورنت مع العديد من الدول المتقدمة وحتى بعض النامية والاسباب كثيرة لأن العراق ما زال يمر بمراحل استثنائية وفي كثير من الاحيان يشهد حالات عدم الاستقرار أثرت سلبا على الوعي المصرفي بشكل عام .

5- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر في مؤشرات الاداء المالي بصورة عامة (السيولة والربحية والكفاية والمخاطرة الاستثمارية) دليل على أهمية ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحركات الاداء المالي للمصارف ارتفاعا وانخفاضا ولكن مما تجدر الاشارة اليه هو أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ما زال مخجلا قياسا بأحجام الاستثمارات الاجنبية في اقل الدول تطورا.

الفصل الخامس

الاستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

المبحث الاول : الاستنتاجات

اولا : استنتاجات الجانب النظري

1- يسعى القائمون على السياسة العامة للدولة الى فهم تطورات وضع الاقتصاد المحلي بصورة عامة والقطاع المصرفي خاصة وتنافسيته امام الاقتصادات الاخرى عبر تشريع العديد من القوانين التي تحاكي سياسات التحرير والانفتاح ولا يمكن ذلك الا من خلال معرفة طبيعة العلاقات الدولية الاقتصادية ومدى تأثيرها سلبا او ايجابا في القطاع المالي والمصرفي .

2- التشريعات والقوانين العراقية التي تتعلق بسياسة الدولة تجاه فتح الاسواق امام الاجانب بحاجة ماسة الى مراجعة دقيقة يتم معها الموازنة بين المنافع المتأتية من التحرير المصرفي والاستثمارات الاجنبية لكلا الاطراف ذات العلاقة المحلية و الاجنبية .

3- عبر تتبع ممارسات الدول في تحرير مصارفها واسواقها نجد أن التحرير المصرفي في العراق امر لا مناص منه ولكن يحتاج الى اقتصاد قوي ومؤسسات مالية ومصارف قادرة على المنافسة مع القطاعات المماثلة الاجنبية لتلافي الهوة الشاسعة في الأداء بين الجانبين .

4- من خلال المؤشرات المستخدمة في قياس التحرير المصرفي وجدنا أن بعضها لم يقدم تفسيرات حقيقية عن حركة سياسات التحرير وطبيعة تأثيرها بمتغيرات اخرى في ظل الظروف الاستثنائية .

5- اثبتت الكثير من تجارب الدول أن عملية التحرير المصرفي لا يمكن أن تفهم من خلال عدم تدخل الدولة كليا في الاقتصاد بقدر قيامها بالمهام الإشرافية والرقابية لتلك الممارسات بصورة توازنية وغير تقليدية تضمن الاستقرار وعدم حدوث الازمات المصرفية .

6- ما زالت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (GATS) غير واضحة المعالم في السياسات المالية والمصرفية العراقية وان كثير من التعاملات المصرفية الخارجية لا تستند في فحواها الى المبادئ العامة

لتلك الاتفاقية مما يولد حالة من عدم الانضباط والالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة برعاية المصالح المحلية والاجنبية بصورة متزنة .

7- انقسمت الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع التحرر المالي والمصرفي بين مؤيد ومعارض وهذا الانقسام وهو امتداد طبيعي لانقسام الاقتصاديين سابقا وحاليا عن تبني بعضهم لسياسات الاقتصاد الموجه (المخطط) والبعض الاخر يتبنى استراتيجيات اقتصاد السوق كحل أمثل لضمان التنافس . إذ أن الدراسات المؤيدة تسعى جاهدة الى ربط علاقة التحرير بمتغيرات الاقتصاد الكلي المتعددة من نمو و رفاهية وغيرها و ابراز النواحي الايجابية وتطويرها وتشخيص السلبيات ومعالجتها ، بينما دعاة مدرسة الكبح المالي يصبون جام غضبهم على سياسات الانفتاح والتحرر مستندين الى مقارنات تنامي الازمات قبل وبعد التحرير المصرفي .

8- يسعى اغلب الباحثين الذين تناولوا مفهوم التحرير المصرفي الى ربطه بالاستراتيجيات المصرفية لمجابهة الاثار السلبية للتحرير ، اذ تعد استراتيجية الخصخصة المصرفية من اهم الاستراتيجيات التي عدت في الوقت نفسه كمؤشر على نجاح عملية التحرير المصرفي .

ثانيا : استنتاجات الجانب العملي

1- أن المصارف العراقية قد التزمت بما اصدره البنك المركزي في قانون المصارف (94) لسنة 2004 والذي يعد البذرة الاولى والاساس لتطبيق سياسة التحرير المصرفي في البلاد وبضمنها تحرير أسعار الفائدة بشقيه الدائن والمدين وتلته قوانين اخرى مهمة شجعت الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد مؤشرات التحرير المصرفي .

2- عدم اتزان الكثير من مؤشرات الأداء المالي وخروجها عن المعيار العام في حالات متعددة اذ بلغ احدها وهو مؤشر كفاية رأس المال عند مصرف الاستثمار (448.1%) وهذا يؤكد عدم اتساق البيئة المصرفية العراقية فيما يتعلق بمسايرة المصارف المتطورة لبعض متطلبات مؤشراتها .

3- عبر النتائج التي توصل اليها البحث والخاصة بتحركات أسعار الفائدة الاسمية للودائع والقروض نجد أنه حتى بعد الشروع بعملية تحرير أسعار الفائدة كانت هنالك معدلات فائدة حقيقية سالبة وهذا يتنافى مع اصل نظرية التحرير المالي والمصرفي إذ وجدنا أن السبب لا يعود الى تحركات أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً ولكن العراق قد شهد ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم الامر الذي أنتج السالبية في أسعار الفائدة الحقيقية .

4- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى الفرد العراقي وعدم رعاية المصارف لحاجات ورغبات الزبائن بدليل ملموس، اذ في السنوات الاخيرة ومنها (2010 و 2011) شهدت أسعار الفائدة على الودائع انخفاضا حادا لتصل الى (5% و 4.8) على التوالي للعامين المذكورين آنفا ولكن مع ذلك نجد بأن حجم الودائع في تزايد مستمر والملاحق في نهاية الدراسة تؤكد ذلك مما يشكل خرقا لقاعدة مهمة وهي العلاقة الطردية بين سعر الفائدة على الودائع وحجم الودائع .

5- هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحرير المصرفي و الأداء المالي الاستراتيجي بحسب الاتي :

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على الودائع و الأداء المالي الاستراتيجي الخاصة بالمصارف الاربعة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على القروض و الأداء المالي الاستراتيجي الخاصة بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير الائتمان الموجه و الأداء المالي الاستراتيجي الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و الأداء المالي الاستراتيجي الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

6- هنالك علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين التحرير المصرفي و الأداء المالي الاستراتيجي بحسب الاتي :

- وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على الودائع و الأداء المالي الاستراتيجي الخاصة بالمصارف الاربعة .
- وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير أسعار الفائدة على القروض و الأداء المالي الاستراتيجي الخاصة بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير الائتمان الموجه و الأداء المالي الاستراتيجي الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .
- وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر و الأداء المالي الاستراتيجي الخاص بالمصارف الاربعة عينة الدراسة .

7- وجود علاقات ارتباط ذات اشارة سالبة تخص متغيرات الدراسة واهم تلك العلاقات هي علاقة الارتباط بين كل من :

أ - علاقة الارتباط السالبة بين تحرير الائتمان الموجه وبين كل من مؤشر الربحية ومؤشر مخاطر الاستثمار تحمل في طياتها تساؤلات كثيرة حول ضعف إدارات المصارف في توظيف الائتمان الخاص لتحقيق ارباح عالية تشبع حاجات الملاك والزبائن .

ب- علاقة الارتباط السالبة بين مؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر وبين كل من مؤشر ربحية المصارف ومخاطر الاستثمار دليل على عدم إفادة المصارف عينة الدراسة من الاستثمارات الاجنبية لتحقيق منافع خاصة بالمصرف وأن المصارف اتخذت دورا محايدا نوعا ما وهذا انعكس ايضا على المخاطر الاستثمارية التي من غير المنطق في ظل ظروف مستقرة أن تؤدي الاستثمارات الاجنبية الى خفضها لولا حيادية وعدم توظيف المصارف لميزات الاستثمار بصورة سليمة .

8- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير فائدة الودائع في كل من (مؤشر السيولة والربحية ومخاطر رأس المال) دليل على استجابة مؤشرات التحرير المالي لتحرير أسعار الفائدة على الودائع إذ نجد أن تحريرها قد خفض من السيولة لدى المصارف وهو أمر ينبغي أن تنتبه له ادارات تلك المصارف .

9- ضعف القوة التأثيرية بين مؤشر تحرير فائدة الودائع وبين مؤشر كفاية رأس المال لا يعود بالضرورة الى فشل هذا المؤشر في التأثير على مؤشر الكفاية بقدر ما تشير الدلائل الى أن الارتفاع المفرط لكفاية رأس المال بمتوسطها العام أحدث نوعا من عدم الاتزان في تمثيل المتغير التابع لقوة المتغير المستقل بحسب الاحصائيين واطهارها بإثارة ضعيفة بلغت فيها قيمة (f) المحسوبة (3.44) .

10- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير أسعار الفائدة على القروض بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي (السيولة والقروض والمخاطر الاستثمارية) اشارة مهمة على تمثيل المتغيرات التابعة للمتغير المستقل إذ اسهمت تلك القوة التأثيرية للتحرير على تباينات ذات معنى في المؤشرات المالية الثلاثة اكدت على دور التحرير المصرفي في هذا المؤشر .

11- ضعف القوة التأثيرية لمؤشر تحرير أسعار فائدة القروض في مؤشر (كفاية رأس المال) دليل على وجود مشكلة سوء تطبيق لمعايير الكفاية من قبل المصارف وأن السبب الرئيس لارتفاع هذه النسبة لدى اغلب المصارف هو انخفاض كل من حجم القروض الممنوحة وحجم الاستثمارات العامة بسبب تعقد البيئة المصرفية العراقية نتيجة للأوضاع العامة التي تعيشها البلاد وانعدام الثقة احيانا من جانب الزبائن والروتين المعقد من جانب المصرف ادت الى أن تتخوف المصارف على رأسمالها الذي نجده بارتفاع مفرط قد ولد خللاً في تمثيل المؤشر .

11- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير الائتمان الموجه في كل من مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي الاربعة (السيولة والربحية والكفاية ومخاطر الاستثمار) دليل على تمثيل مكونات المتغير التابع للمتغير المستقل اذ اسهم في وجود علاقات ذات دلالة احصائية وذات معنى فسرت أهمية دور الائتمان الخاص في تنشيط المؤشرات المالية ولكن مع ذلك تبقى نسبة الائتمان النقدي بشكل عام ونسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) على وجه الخصوص منخفضة جدا اذا ما قورنت مع العديد من الدول المتقدمة وحتى بعض النامية والاسباب كثيرة لأن العراق ما زال يمر بمراحل استثنائية وفي كثير من الاحيان يشهد حالات عدم الاستقرار اثرت سلبا على الوعي المصرفي بشكل عام .

12- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر في مؤشرات الأداء المالي الاربعة (السيولة والربحية والكفاية والمخاطرة الاستثمارية) مؤشر مهم على تمثيل المتغير التابع للمتغير المستقل ولكن مما تجدر الاشارة اليه هو أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ما زال مخجلا قياسا بأحجام الاستثمارات الاجنبية في اقل الدول تطورا وهذا يعود بالدرجة الاساس الى البيئة العراقية الطارده للاستثمار الاجنبي المصرفي وضعف تطبيق التشريعات والقوانين التي تتعلق بتسهيل الدخول الاجنبي من ناحية والافراط في التملك من ناحية اخرى ، اذ نجد أن الملكية الاجنبية لمصرف الائتمان بلغت (85%) وهذا يشكل خطرا ربما يكون غير مدروس من قبل المشرع العراقي .

1- لا بد من السعي نحو المزيد من تحرير النشاط المصرفي المحلي من القيود الحكومية وذلك عن طريق ازالة اشكال التدخل في قوى السوق الحر كافة واطلاق قوى المنافسة بين المصارف لتحسين فرص رفع مستويات الخدمة المصرفية بكفاءة وتكلفة منخفضة ، فقد اوضحت الدراسة أن منافع عولمة وتحرير الجهاز المصرفي من المتوقع أن تكون جيدة كلما كان السوق المصرفي المحلي على درجة عالية من المنافسة والتحديث .

2- القيام بدورات تدريبية وتأهيلية لغرض تبني ثقافة التغيير في العقلية السائدة لدى الكثير من المصرفيين العراقيين وحبذا لو انتهجت الدولة سياسة البعثات الى الخارج ككسب العامل المؤهل والمتخصص في المجال المصرفي تقرر به طبيعة التعاملات التي تواكب حركة التحرير المصرفي بإتزان .

3- اللجوء الى عملية الخصخصة والاندماجات المصرفية والخدمات الالكترونية الاكثر حداثة بهدف التحسين من واقع المصارف العراقية لجعلها في مصاف الدول التي استفادت من تجارب التحرير عن طريق تلك الاستراتيجيات وكذلك لتقليل تدخل الدولة وتبذيرها المالي في كثير من الجوانب .

4- الحث على التحول الى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية وهذا يتطلب بدوره ضرورة تنويع وتحسين صورة الخدمات المصرفية ودقة وتسريع المعاملات وإنشاء المزيد من الفروع وسرعة أداء الخدمات وحسن معاملة الزبائن إذ أن ذلك سوف ينعكس ايجابا في تحسين مؤشرات الأداء المالي وجعلها تتماشى مع المعايير العامة بضمان سير أمثل لعملية التحرير المصرفي .

5- ضرورة فتح المجال لملتقيات الدولية وايام دراسية وندوات ومحاضرات فيما يتعلق بالأمور الحداثوية ومنها العولمة والتحرير وكذلك الخدمات المصرفية الدولية والاعتماد على مقاييس عالمية من خلال اتباع منهج علمي واعلامي لإيصال فكرة التغيير الجذري لإحترام معايير ومبادئ التحرير التي ترعاها المنظمة العالمية للتجارة .

6- دراسة الفرص التي تتيحها التوجهات المصرفية وجداول التزامات الدول الاخرى فيما يخص تحرير الجهاز المصرفي والتركيز على الفرص التي تسد الفجوات الموجودة في السوق المصرفي المحلي وذلك في مجال نقل المهارات الادارية وتدريب الملاكات المحلية على التعامل في المستحدثات المصرفية حتى يكون لوجود المصارف الاجنبية اثرا ايجابيا في تطور الأداء المالي للمصارف المحلية .

7 – حث المصارف على الموازنة الحقيقية لما يتعلق بمؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والعمل بقاعدة (لا افراط ولا تفريط) لأنها تعقد من فهم ربطها مع المؤشرات الأخرى إذ أن خفضها يقود الى هزات تطال ثقة المودعين تجاه المصرف ، وارتفاعها عن الحد المعقول كما هي عليه الآن دليل على انحسار فرص ربحية المصارف العراقية وتخوفها في مجالي منح القروض والاستثمارات و كان لهذه الفقرة سبب رئيسي في تشتت آلية الفهم لمؤشرات التحرير المصرفي واي مؤشرات اخرى لدراسات اخرى .

8- انطلاقاً من العلاقات السلبية لمؤشر تحرير الائتمان الموجه في كل من ربحية ومخاطر الاستثمار ينبغي ايلاء اهتمام اكبر من قبل المصارف في رسم سياسة ائتمانية واضحة يلعب فيها القطاع الخاص دوراً حيوياً اذ تشير النتائج الى أن الائتمان الخاص الممنوح من قبل المصارف العراقية ما زال غير مريح بسبب عدم توظيف الجوانب الايجابية للقطاع الخاص وعدم ادارتها بشكل سليم يجعل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص أقل خطراً وأكثر ربحية .

9- ضرورة ايلاء الاستثمار الاجنبي المباشر المزيد من الدعم والتوعية وكذلك تهيئة الارضية القانونية لهذه الممارسة ، إذ أن العلاقة السلبية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والربحية تؤكد بأن يكون للمصارف العراقية دور غير حيادي في تشجيع الاستثمارات الاجنبية في البيئة المصرفية المحلية وأن تأخذ من زمام المبادرة في مواكبة القادم من خارج الحدود ، عبر تعزيز القوة التنافسية المحلية والتطوير المتواصل لخدماتها .

المصادر

المصادر References

✦ القرآن الكريم

✦ المصادر العربية

أولاً :- الكتب

- 1- آل شبيب ، دريد كامل " ادارة البنوك المعاصرة " الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012.
- 2- بريغهام ، اوجين و ايرهاردت، ميشيل " الادارة المالية : النظرية والتطبيق " الجزء الاول ، تعريب سرور علي ابراهيم سرور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2006 .
- 3- تيم ، فايز " الادارة المالية " الطبعة الاولى ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، 2009.
- 4- جمعة ، السيد فرحات " الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة " الطبعة الاولى ، دار المريخ للنشر ، 2000.
- 5- الحسيني ، فلاح حسن عداي، والدوري ، مؤيد عبدالرحمن " ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " دار وائل للنشر، عمان ، 2000 .
- 6- حمزة ، حسن كريم " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2011.
- 7- الحيايي ، وليد " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي " الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 8- الربيعي ، حاكم محسن و راضي ، حمد عبد الحسين " حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة " الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2011.
- 9- رمضان ، زياد و جودة ، محفوظ " الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك " الطبعة الثانية ، در وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003.

- 10- الشمري، صادق راشد " ادارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية " الطبعة الاولى ، مطبعة الفرح ، بغداد ، العراق ، 2008 .
- 11- الصياح ، عبد الستار و العامري ، سعد " الادارة المالية : اطر نظرية وحالات عملية " الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007 .
- 12- الصيرفي ، محمد " ادارة المصارف " الطبعة الاولى ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 .
- 13- طالب ، علاء فرحان و المشهداني ، ايمان شيحان " الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف " الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011 .
- 14- العامري ، محمد علي ابراهيم " الإدارة المالية " الزوراء للطباعة والنشر ، بغداد ، 2001 .
- 15- العامري ، محمد علي ابراهيم " الادارة المالية المتقدمة " الطبعة الاولى ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2010 .
- 16- عشيش ، حسن سمير " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في المصارف " الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الاردن ، 2010 .
- 17- العفوري ، عبد الواحد " العولمة والجات : التحديات والفرص " الطبعة الاولى ، مكتبة مدبولي - 6 ميدان طلعت حرب ، القاهرة ، مصر ، 2000 .
- 18- عمارة ، رانيا محمود عبد العزيز " تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في الخدمات (GATS) " الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2007 .
- 19- مطر ، محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني : الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية " الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2010 .
- 20- النحراوي ، ايمن " لوجستيات التجارة الدولية " الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 .
- 21- النعيمي ، عدنان تايه و التميمي ، ارشد فؤاد " التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 .

22- هندي ، منير ابراهيم " الادارة المالية : مدخل تحليلي معاصر " الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2004 .

23- هندي ، منير ابراهيم " ادارة البنوك التجارية :مدخل اتخاذ القرارات " الطبعة الثالثة، الاسكندرية المكتب العربي الحديث، 2000.

ثانيا :- البحوث والدراسات والدوريات

1- الاعرج ، طارق محمد خليل " العولمة المالية " الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الادارة والاقتصاد ، مقرر دراسات عليا ، 2012.

2- حمزة ، حيدر " علاقة القرار الاستراتيجي في الاداء المصرفي " مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (68) ، بغداد ، 2008.

3- خالص ، صالح " تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي " المعهد الوطني للتجارة ، ملتقى المنظومة 3- المصرفية الجزائرية (الواقع والتحديات) ، 2005.

4- ديوب ، محمد معن " المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28) العدد(2) ، 2006.

5- رابح ، عرابة " دور الصيرفة اشملة في تطوير بنوك الدول النامية : مع الاشارة لحالة مصر " جامعة الشلف ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (6) ، الجزائر .

6- رحومة ، عبد السلام مسعود " تجارب الخصخصة واثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية " مجلة العلوم الانسانية العدد (16) الكويت ، 2002.

7- سعدي ، وصاف و عتيقة ، وصاف " الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية " ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات - ، الجزائر ، 2005.

8- شنجار ، عبد الكريم جابر " قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة " كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، محافظة القادسية ، 2007.

9- الشيخ ، الداوي " تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء " جامعة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، 2009.

- 10- الصائغ، محمد جبار و ابو حمد ، رضا صاحب " دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية" كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2004.
- 11- صالح ، مفتاح ، الطيب داوودي و معارفي فريدة " الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية " مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2009.
- 12- صليحة ، بن طلحة و بو علام ، معوشي " دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية " الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2004.
- 13- عبد السادة ، ميثاق هاتف ، الهام ناظم و بلال نوري سعيد " تحليل الاداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية : دراسة مقارنة بين مصارف عراقية و اردنية " كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد(6) العدد (1) ، 2008.
- 14- عبد القادر ، بريش و محمد ، طرشى " التحرير المالي و عدوى الازمات المالية : ازمة الرهن العقاري " الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية العالمية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2009.
- 15- عبد القادر ، مطاي " الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظم المصرفية " جامعة محمد خيضر ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، العدد السابع ، الجزائر ، 2010.
- 16- فاطمة الزهراء ، سعدي " التحرير المالي : المكاسب والمخاطر الناتجة عنه " مجلة الاقتصاد الجديد . العدد 5 ، جامعة يحي فارس ، جانفي ، 2012.
- 17- قريشي ، محمد جموع " تقييم اداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة البنوك الجزائرية " مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 3، الجزائر ، 2004.
- 18- قنوع ، نزار و طرفة شريقي و رولا غازي اسماعيل " الاندماج المصرفي وظوراته في العالم العربي " مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1) ، سوريا ، 2009.
- 19- الكروي ، بلال نوري سعيد " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة : دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد و الرافدين " كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد (24) ، 2007.
- 20- محمد ، بن بوزيان و صلاح الدين ، غربي ناصر " اثر تحرير اسعار الفائدة على حجم الادخار : دراسة قياسية لحالة الجزائر " الملتقى الدولي الثامن ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2009.

- 21- مزهودة ، عبد المليك " الاداء بين الكفاءة والفاعلية : مفهوم وتقييم " جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول ، الجزائر ، 2001.
- 22- النيل ، عبد المنعم محمد الطيب حمد " العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف : نظرة شمولية " مجلة شمال افريقيا ، العدد 3 ، الخرطوم ، السودان ، 2004 .
- 23- هدهود ، مايح شبيب " القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الاصلاح : دراسة في اقطار عربية مختارة" الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007.
- 24- هويدي ، علي محمد حسن " الاندماج المصرفي : دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرفي " المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة فيلاديفيا ، كلية العلوم المالية والادارية ، الكويت ، 2005.

ثالثا :- الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- بوسالم ، فاطمة " اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية : حالة الجزائر " رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ، منتوري- قسنطينة ، الجزائر ، 2011.
- 2- الجبوري ، مهدي عطية موحى " مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي للمنشآت المصرفية - دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والاهلية " رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005 .
- 3- زائدة ، مهيب محمد " دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة " رسالة ماجستير ، المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية - غزة ، فلسطين ، 2006.
- 4- زكية ، محلوس " اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية " رسالة ماجستير ، علوم التسيير وتجارة دولية ، جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر ، 2009.
- 5- الزوبعي ، محمد فائز حسن مهدي " دور الاستراتيجيات المصرفية في بناء المقدرات الجوهرية للمصارف " رسالة ماجستير ، العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2010.
- 6- سماحة ، مهيبوب " الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية " رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر ، 2005.
- 7- الشرايطي ، هدى محمد " اثر الخصخصة على الاداء المالي للشركات الاردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق " رسالة ماجستير ، محاسبة ، كلية الشرق الاوسط الجامعة ، 2010.
- 8- صبرينة ، بن عطا " تحرير الخدمات المصرفية في اطار المنظمة العالمية للتجارة : حالة الجزائر " رسالة ماجستير ، علوم التسيير ، المركز الجامعي - المدينة ، 2007.
- 9- الصفار ، فراس حسين " الاندماج المصرفي وانعكاساته على السوق المالية (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً) " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009.

- 10- عبد القادر ، بريش " التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" اطروحة دكتوراه ، نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006 .
- 11- عبد الله ، علي خلف " التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كوبنهاغن ، 2008.
- 12- العسلي ، حمزة عدنان جميل " اثر التحرير المالي على عوائد وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن " رسالة ماجستير ، ادارة المال والاعمال ، جامعة آل البيت ، الاردن ، 2004.
- 13- عشي ، عادل " الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم" ، رسالة ماجستير ، علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2002 .
- 14- عمار ، بن مالك " المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء " رسالة ماجستير ، العلوم الاقتصادية والمالية ، الجزائر ، 2011 .
- 15- عويضة ، هيثم يوسف " الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني : دراسة تطبيقية في الاقتصاد الفلسطيني " رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2003.
- 16- العيد ، صوفان " دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط الخصخصة : دراسة التجربة الجزائرية " رسالة ماجستير ، علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2011.

رابعاً:- التقارير والنشرات

- 1- مصرف بغداد ، التقارير السنوية للمدة من (1998- 2011).
- 2- مصرف الشرق الاوسط للاستثمار ، التقارير السنوية للمدة من (1998- 2011).
- 3- مصرف الاستثمار العراقي ، التقارير السنوية للمدة من (1998- 2011).
- 4- مصرف الائتمان ، التقارير السنوية للمدة من (1998- 2011).
- 5- البنك المركزي ، التقارير والنشرات السنوية للمدة من (1998- 2011).

✚ English References

A : - Books

- 1- Ahmad, Abdullahi Dahir and Islam, M. N. Sardar " **Financial liberalization in developing countries : Issues , Time series analysis and policy implication** " 1st , edition , Springer Berlin - Heidelberg , 2010.
- 2- Bacchetta, Evidence and Wincoop , Eric Van " **Capital flows and the emerging economies theory : Evidence and control sies**" 1st , edition , Chicago Press ,USA, 2000.
- 3- Baker, H. Kent and Powell, Gary E. " **understanding financial management : A particle guide** " Blackwell Publishing management, Ltd. , 2005.
- 4- Brigham , F. Eugne and Houston H. " **Fundamentals of financial management** " 10th , edition , McGraw - Hill Companies , Inc , USA, 2008.
- 5- Brigham F. Eugne and Michael , C. Ehrhardt " **financial management : theory and practice**" 11th , edition , 2005.
- 6- Broyles, Jack " **Financial management and real options** " 1st , edition , John Wiley and Sons , Ltd. , England, 2003 .
- 7-Calomiris , Charles W. " **Coordination and information : Historical perspective on the organization of enterprise** " 1st , edition , University of Chicago Press , USA, 1995.
- 8- Capiro, Gerard ;Patrick Honohan and Joseph E. Stiglitz " **Finncial liberalization : How far , how fast** " 1st edition , The world Bank , 2006.
- 9- Cecchetti, Stephen G. and Kermit L. Schoenholtz " **Money , Banking , and Markets** " 3rd , edition , McGraw - Hill Companies , Inc. , USA, 2011.

- 10- Chung, Shw Wn and Shenq, Cheng Hu " **Deregulation and interdependence the Asia - pacific region** " 1st , edition , University of Chicago Press , 2000.
- 11- Coffey, John ; Valorie Garrow and Linda Holbeche " **Reaping the benefits of mergers and acquisitions in search on the golden fleece**" 1st , edition , Butter Worth - Heinemann , Oxford , England , 2002 .
- 12- Conti, Vittorio and Hamaui, Roni" **financial markets liberalization and the role of banks** " 2nd , edition , Cambridge University Press,UK, 2007.
- 13- David ,fred, " **strategy management; concepts & cases**", 8th ed. , prentice-hall, Inc. , 2001.
- 14- Elio, Damto " **financial analysis**" 1st , edition , Lincoln Indicators pty , Ltd , Australia, 2010 .
- 15- Fabozzi, Frank J. and Peterson , Panela P. " **Financial management and analysis** " 2nd , edition , John Wiley and Sons , Inc. , Hoboken , New Jersey , 2003 .
- 16- Fiordelisi, Pranco " **Mergers and acquisitions European banking** " 1st , edtion , Palgrave Macmillan , Inc, UK, 2009.
- 17- Friedlob , George T. and Scheifer, Lydia L. F. " **Essential of financial analysis** " 1st , edition , John Wiley and Sons , Inc. , Hoboken , New Jersey , 2003 .
- 18- Gaughan, Patric A. " **Mergers : What can go wrong and how to prevent it**" 1st , John Wiley and Sons , Ltd. , England , 2003.

19- Halibozek, Edward P. and Kovacich , Gerald "Mergers and acquisitions security : Corporate restricting and security management " 1st , edition , Elsevier , Inc. ,USA ,2005.

20- Harry , G. Broadman and Paul , J. J. Welfens " Economic liberalization and integration policy : Option for Eastern European and Russia " 1st , edition , Springer Berlin - Heidelberg, 2006.

21- Knight, Roy and Bertoneche, Marc " Financial performance " 1st, edition , Reed Educational and professional Publishing Ltd, 2001.

22- Krishnamurti, Chandrashekar and Vishwanth , S. R. "Mergers , acquisitions and corporate restructuring " 1st , edition ,SAGE, Inc. California , USA, 2008.

23- Lan, J. Lawrence ; Yingxi Qian and Gerard Roland " Economic reform without losers : Twenty years of Chinese Experience (1979 - 1999) "Stanford , 1st, edition, 2000 .

24- MacKinnon, I. Ronald and Pill Huw " Financial deregulation a integration in the East Asia "1st edition , University of Chicago Press,USA, 1996.

25- Miller , Edwin L. " Mergers and acquisitions " 1st , edition , John Wiley and Sons , Inc. , New York , USA, 2003.

26- Paramasivan, C.and Subramanian , T. " Financial management " 1st , edition , New Age International (P) , Ltd, 2009.

27- Park , Yung Chul " Economic liberalization and integration in East Asia : A post crisis paradigm" 1st, edition , Oxford University Press,USA, 2006.

28- Reed, Stanly Foster ;Alexander Lagoux red and Nesvold H. peter "The art **M&M : A mergers and acquisitions buyout guide**" 4th , edition , McGraw - Hill/Irwin , Inc. , United States of America , New York , 2007.

29- Roland, Christian " **Banking sector liberalization in India: Evaluation of reforms and comparative perspective on China** " 1st edition , Physica-Verlag Heidelberg ,2008.

30- Rose, Peter S. " **Commercial bank management**" 3th,edition , Irwin, McGraw hill , New York, USA, 1999.

31- Rose, Peters S. " **Commercial Bank Management : producing and selling financial Services** " , Boston, IRWIN,USA, 1991.

32- Rose, Peter S. " **Commercial bank management**" 5th,edition , Irwin, McGraw hill , New York, USA, 2002.

33- Ross, Stephan A. ;Randolph W. Waster Filed ; Jeffery F. Jeff and Bradford " **fundamentals of corporate finance** " 6th , edition , McGraw - Hill/Irwin , Inc. , United States of America , New York ,2003.

34- Ross, Stephan A. ;Randolph W. Waster Filed ; Jeffery F. Jeff and Bradford " **Corporate finance: core principle and applications** " 2nd , edition , McGraw - Hill/Irwin , Inc. , United States of America , New York ,2010.

35- Ross, Stephan A. ;Randolph W. Waster Filed ; Jeffery F. Jeff and Bradford " **fundamentals of corporate finance** " 7th , edition , McGraw - Hill/Irwin , Inc. , United States of America , New York ,2006.

36- Saint-Onge , Hubert and Chatzkel , Jay " **Beyond the deal : Mergers and acquisitions that achieve breakthrough performance gains** " 1st ,

edition , McGraw - Hill/Irwin , Inc. , United States of America , New York , 2009.

37- Shah , Bahadar and Kahan , Bakhtiar " **Privatization of banking sector in Pakistan : A case study of MCB & ABL** " Gomal University , N. W. F. P. , Pakistan , 2005.

38- Sherman, Anderw J. and Hart Milledge A. " **Mergers and acquisitions**" 2nd , edition , Amacom , Inc. , USA, 2006 .

39- Smith , Roy C. and Walter ,Ingo " **Global banking** " 2nd , edition , Oxford University Press, Inc. New York , USA , 2003.

40- Sonnentag, Sabine and Frese , Michael " **performance concept and performance theory** " 1st , edition , University of Konstanz press , Germany , 2001.

41- Sunders , Anthony and Walter , Ingo " **Universal Banking in the United States : What could we gain ? What could we lose ?** " 1st , edition , Oxford University Press, Inc. New York , USA , 1994.

42- Williamson , John and Molly, Mahar " **A survey of financial liberalization , international finance section** " 1st edition , Princeton University , 1998.

B : - Journals and Periodicals

1- Abdelazez ,Hakimi ; Djlelassi Mouldi and Hamdi Helmi " **financial liberalization and banking profitability : A panel date analysis for Tunisian banks** " International Journal of economic and financial Issues , Vol.1 ,NO.2 , 2011.

- 2- Abiad , Abdul ; Enrica Detragiache and Thierry Tressel " **A new database of financial reform** " IMF working paper , Vol.32,No.11,2008.
- 3- Akingunola , R.G ; Adekunle Olusegun A. ;Badejo Oloseyi and Salami Ganiya " **The effect of the financial liberalization on the economic growth** " , International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences , Vol.2,No.1 ,2013.
- 4- Alexander, CV. " **Analysis of financial ratios** " College of Agricultural banking , RBI ,PVNE ,2009.
- 5- Arestis, Philip and Asena Caner " **Financial liberalization and poverty :Channels of influence** " The Lexy Economics institutions Journal ,P.o. Box 5000 ,2004.
- 6- Arthur,E. Wilmarth " **Dose financial liberalization increase the likelihood of a systemic banking crisis** "Greenwood Publishing Group, Vol. 6 ,No.12 , 2003.
- 7- Atkinson , Anthony A. " **Strategic performance measurement and incentive compensation** " School of accountancy research , Outario, Canada , Vol.13 , No.5, 1998.
- 8- Balassa ,Bda " **financial liberalization in developing countries** " development Economics , the word Bank , Wps 55 , September 1990 .
- 9- Bandiera, Oriana ;Gerard Caprio ; Patrick Honohan and Fabio Schiantarelli " **Dose financial reform raise or reduce saving ?** " Word Banks , 1998.
- 10- Baums, Odor " **Universal bank and investment companies in Germany**" Vol. 5 ,No.2 ,1995.

- 11- Bekaert, Geert; camp bell R. Harry and Christian, Lund Blad " **Dose financial liberalization spur growth**" National Bureau of economic research , Vol.21 ,No .33,combridge ,2004.
- 12- Bekaert, Geert; camp bell R. Harry and Christian, Lund Blad " **Growth volatility and financial liberalization** " National Bureau of economic research , Vol. 15 ,No .11,combridge ,2005.
- 13- Bekana ,Dejene Mamo " **economic liberalization us development policy: The contemporary debate** " The Romanian Economic Journal, No,40,2011.
- 14- Bird ,Graham and Rajan S. , Ramkishen "Banks financial liberalization and financial crises in emerging markets , CIES discussion paper "No 99\16 ,1999 .
- 15- Bongini, Paola " **The EU experience in financial serrices liberalization : A model for GATS gotiations**" The European money and finance of Vienna, Vol.34 ,No.6,2003.
- 16- Chondhary, Vikas and Suman ,Tandon" **Performance of commercial banks in India during post-liberalization** " international Journal of multi disciplinary research ,Vol.1 ,Issue. 8, 2011 .
- 17- Chosh ,Chinmoy ; John Harding and B. V. Phani " **Dose liberalization reduce agency costs : Evidence from the Indian banking sector** " Journal of banking and finance , Vol.32 ,2007.
- 18- Choudhry, Tanreer Shehzad anf Jakob Dehaan " **financial liberalization and Banking crises** " CES ifo, Munich ,Germany ,2008.
- 19- David ,D. Li. " **Beating the trap of financial repression in China** " Cato Journal ,Vol.21, No.1,2001.

- 20- Denizer, A. Cevdet ; Mustafa Dinc and Murat Tarimcilar " **Measuring banking efficiency in the pre- and post liberalization environment : evidence from the Turkish banking system** " The word Bank ,2000.
- 21- Drak, Pamela Peterson " **Financial ratios analysis**" Economic reading paper Vol. 13 , No .2 ,2009.
- 22- Dymski, Gary A. " **The global bank merger wave : Implication for developing countries** " The developing economic , XL.4,2002.
- 23 Eccles, Robert G. " **the Performance Measurement Manifesto**" Harvard Business Review, Vol. 69, No. 1 , 1991.
- 24- Emanuel,Sabo Victor " **Economic liberalization and development in Nigeria : what connection** " Lagos University Journal ,Vol.9,No.3,2012.
- 25- Executive Privatization Unit, Jordan privatization news , Vol.15, No . 1, 2006.
- 26- Eytan, Sheshinski ; Lopez Calva and Luis F. " **Privatization and its benefits : Theory and evidence** " CES ifo Economic studies ,Vol.49 ,No. 3 ,2003.
- 27- Fry, Maxwell E. " **In favour of financial liberalization** " The economic Journal ,Vol. 107,No,22, 1997.
- 28- Galind, Arturo ; Fabio Schiantare and Andrew Weiss " **Dose financial liberalization improve the allocation of investment : Micro evidence developing countries**", Vol. 7, No.4,2003.
- 29- Ghosh, Jayati " **The economic and social effects of financial liberalization : Aprimer of development countries** " DESA Working Paper , NO.4,2005.

- 30- Gilbert, R. Alton " **Supervision of under - capitalized banks : There a case for change** " Federal Reserve of St. Louis review , Vol.73, No.3, 1991.
- 31- Gloria, O. Pasadilla and Melanie, Milo" **Effect of liberalization on banking competition** " PIDS, VOL.14, No8,manila,2005.
- 32- Haselmann, Rainer And Vig, Vikrant " **The Differential Impact of Bank Liberalization**" Columbia Business School, Vol.3, No.1, 2007.
- 33- Higgings , Gordy " **A review of Privatization definitions, options and capabilities : For the business ,Labor and agriculture in term committee**" Lehislative, Services, Vol .2, No.5, 2000.
- 34- Hofer. C.W., Rova " **A new measure For Assessing or organizational Performance**" Inr.Iamb(ed,) Advance in strategic management, Vol. 2 , JAL press, Green wick, CJ 1983 .
- 35- Huong, Yiping and Xun ,Wong " **dose financial repression in hibit economic growth : Empirical examination of Chinas reform experience** " The management and economic Journal ,Vol.4,No.9,2010.
- 36- Jabsheh, Faten Yousef" **The GATS agreement and liberalization the Kuwaiti banking sector**" Kuwait institute for scientific research ,Vol.3 ,No. 6, 2001.
- 37- Jonathan L., " **Predicting returns with financial ratios** " Journal of financial economies , Vol.47, No.5, 2004.
- 38- Kaminski, Graciela L. and Reinhare, Carmen M. " **The Twin Crises: The causes of banking and balance of Payment Problems**" International Economies Journal, Vol. 30, No.41, 1998.

- 39- Khalid ,Omer " **The effect of privatization and liberalization on banking sector performance in Pakistan** " SBP research Bulletin, Voll.2, No.2,2006.
- 40- Krishna, Chaitnay " **Universal banking : The Indian perspective regional and sectorial economics studies**" Vol.5 ,No,1 ,2005.
- 41- Kumbirai, Mabwe and Webb , Robert " **A financial ratios analysis of commercial banks performance in south Africa** " African review of economics and finance , Vol.2 , No.1, 2010.
- 42- Kunt, Demirguc Asl and Detragiachi , Enrica " **Financial Liberalization and Financial Fragility**" IMF Working paper , WP/83, 1998.
- 43- Lee, Khang Min " **Optimal financial market liberalization** " Working paper ,No. 0202 ,2002.
- 44- Levchenko ,Andrei A. ; Romain Rancière and Mathias Thoenig " **Growth and risk at the industry level: The real effects of financial liberalization**" Journal of Development Economics, Vol. 89, 2009.
- 45- Liang, Ching- Yang " **Determinants of Banking Liberalization: Evidence from Two Rounds of Negotiations on Trade in Services under the WTO**" , Euro Journals Publishing, Inc., Issues.97 , 2012.
- 46- Magnan , M. and ong, S. " **Bank performance and Executive compensation managerial Discretion perspective**" strategic management, journal. Vol. 18 No.7, 1997.
- 47- Mutazn, Tirirangani " **World banks and IMF use of privatization and liberalization policy conditionality and its effects on selected recipient countries** " Norwegian Church Aid Journal , 2007.

- 48- Nelson, Gosh " **Universal banking: financial institutions management** " ,The Economic and Sciences Journal , Vol.3 ,No. 1 , 2008.
- 49- Neuhann,Daniel and Saidi,Farzad " **The rise of the universal bank ; financial architecture and firm volatility in the United State**" New York university Journal , USA, 2012.
- 50- Ngoc, Auh Yo " **Banking market liberalization and bank performance : The role of in try modes** " William Davidson Institution Working Paper ,No. 448, 2009.
- 51- Norden ,G. and Weber , M. " **The role of non financial factors in internal credit rating** " Journal of banking and finance , Vol .29 ,No.2, London ,Uk,2005.
- 52- Notez, Stefan " **Macroeconomic implications of USA banking liberalization** " Economic Journal ,Vol. 5 ,No 12, 2012.
- 53- Pandey , Dayanared and Mitra Sumit " **Dynamics of the merger of the Emarats bank of Dubai (NBD) - strategy challenges of regional consolidation**" Economic Journal,Vol. 55, No.3 , 2008.
- 54- Quispe-Agnoli ,Mariam And Elizabeth McQuerry " **Measuring financial liberalization in Latin America : An index of banking activity** " Federal Reserve Bank, Atlanta, 2001
- 55- Raje, Pradeep " **Where did India miss aturn in banking reform is there a comeback ?** "Working paper center for the advanced study of Indian , Pennsy Lvania University Journal , Vol .12 ,No.3,2000.
- 56- Reddy, A. Amrander " **Technical efficiency and its decomposition in Indian banks in post liberalization** " Indian institute of pulses research , Vol.7 ,No.3 ,2003.

57- Renaud ,Bertrand " **Financial liberalization and the privatization of housing finance institutions** " The world banks ,Vol .3 ,No.1, 1997.

58- Robins, Jemes and Wlserema, Management F. " **Assures Based Approach to Multi business firm: Analysis of profile interrelationship and corporate financial performance**" strategic management journal, Vol. 16, No, 4 May 1995 .

59- Roland, Christian " **Banking sector liberalization in India**" European Business School Journal, Oestrich-Winkel, Germany, 2006.

60- Schildbach, Jan " **Universal banks : Optimal for clients and financial stability** " Deutsche bank ,AG.DB research , Vol .44, No.5,Germany ,2012.

61- Serieux,John " **financial liberalization domestic resource mobilization in Africa : An assessment ,international poverty center** " Working paper , Vol.23 ,No.45,2008.

62- Shirley, Mary M. " **What, why and how of privatization : A world bank perspective** " Fordham Law Review, Vol.60, No.6, 1992.

63- Shpyh, Fedir " **Perspectives of liberalization of access for foreign capital to banking sector of Ukraine** " Vol.1 , No.1,2006.

64- Siddique, Ahmad Saifullah " **A relational studyon banks overall service quality ,overall product quality ,corporate social performance and bank reputation in context of private commercial banks** " Vol .3, No.5, Bangladesh, 2006.

65- Stiglitz, E. Joseph " **The role of the station financial markets** " The word Bank ,Vol. 33, No. 4, 1994.

- 66- The university of Texas, " **Center for performance Excellence: Business Criteria Glossary of key Terms**". 2004
- 67- Ucer, E. Murat " **Notes on financial liberalization: new method and current policy issues** " Vol.12 , No.6, Turkey,1998.
- 68- Unite ,Angelo and Sullivan Michael " **the impoet of liberalization of foreign Band Entry on the Philippine domestic Banking market** " PA scn. paper No. 8 , 2001 .
- 69- Vankatraman, N. and Ramanujam V. " **Measurement of business performance In strategy research : A Comparison Approaches** " Academy of Management Review, Vol. 11, No. 4 , 1986 .
- 70- Vives, Xavier " **Lessons from European banking liberalization and integration** " Institute, CSIC, Vol.32 , No. 9, Barcelona, 1999.
- 71- Wall, J. Howard " **Entrepreneurship and the deregulation of banking** " working paper ,St. Louis ,Mo 63102,2003.
- 72- Warren , Kim " **Strategic performance dynamics** " British Academy of management conference Journal Vol.23, No.2 , 2002.
- 73- Yee, Chow Fan ; Sharifh, Sakinah and Mazni Mohammad" **financial liberalization and the Malaysian banking sector : some statistical evidence** " The Economic science Journal ,Vol. 3 ,No.21, 2010.

c- الرسائل والاطاريح

- 1- Gerhardt, K.H. Sheehama" **Evaluation Of Financial Performance Of Development Bank Of NAMIBIA (2003-2007)**" degree of Master in Development Finance, University of Stellenbosch Business School, 2009.
- 2- Jermanis, Darja " **System of measures for evaluating the financial performance of the company Lasko**" Master degree thesis, University of Ljubljana, ICPE, 2006.

d- مصادر الانترنت

- 1- Stefan , J. Ilmer " **Definition of performance and performance measurement** " 2011.
- 2- (http://unctadstat.unctad.org/Report_Folders.aspx?sRF_ActiviPath=P,5,27&sRF_Expanded =,P,5,27) الموقع الرسمي لبيانات اليونكتاد

الملاحق

ملحق (1) التقارير السنوية لصرف بغداد

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة المؤشرات
163971	457387	571822	477684	204708	160942	187524	163194	16359	37041	6748	6209	2054	1402	2526	النقد
67894	185465	129539	163198	217149	84983	52986	72695	16211	8873	7039	3677	2021	3439	3317	الاستثمارات
46637	145657	180781	77621	45576	52663	43295	63040	14171	6113	8134	6755	5192	2803	1128	القروض
317418	875267	961062	802194	542911	363724	331209	318090	61877	65992	45373	37733	20761	9330	8333	اجمالي الموجودات
248622	699368	804688	661618	404177	255474	242317	246127	49006	39410	29122	22870	12697	7683	6162	اجمالي الودائع
38822	112900	100000	85000	70000	52973	52973	52973	5280	2640	1990	1750	1280	640	320	راس المال المدفوع
48156	139619	118787	109169	93341	76107	59489	55921	8634	3745	3342	2346	2019	1028	637	حق الملكية
7735	19910	12985	15011	19303	22496	9694	2371	3109	603	1017	706	636	289	171	صافي الربح
2.708	2.39	1.494	1.93	3.987	6.1849	2.927	0.75	5.0245	0.9137	2.241	1.871	3.063	3.0975	2.05208	ROA
22.37	15.39	11.53	14.204	22.97	29.558	16.3	4.24	36.009	16.101	30.43	30.09	31.5	28.113	26.8446	ROE
32.96	18.598	13.634	18.502	30.511	42.467	8.13	4.48	58.883	22.841	51.11	40.34	49.69	45.156	53.4375	EPS
3.673	2.422	1.64	2.364	5.234	8.8056	4.001	0.96	6.3441	1.5301	3.492	3.087	5.009	3.7616	2.77507	العائد على الودائع
15.543	9.74	7.025	9.27	15.62	21.754	10.38	2.61	26.565	10.347	21.82	18.85	22.32	20.032	21.2773	متوسط الربحية

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة / المؤشرات
51.35	65.407	71.011	72.12	50.643	62.997	77.39	66.3	33.382	93.989	23.17	27.15	16.18	18.248	40.9932	نسبة الرصيد النقدي
75.82	52.57	59.4	590.549	37.732	44.248	56.62	51.3	26.438	56.13	14.87	16.46	9.894	15.027	30.3132	النقدية للموجودات
23.43	20.832	22.5209	11.73	11.307	20.614	17.87	25.6	28.917	15.511	27.93	29.54	40.89	36.483	18.3057	نسبة التوظيف
37.54	46.23	50.96	47.723	33.208	42.62	50.62	47.7	29.579	55.21	21.99	24.38	22.32	23.253	29.8707	متوسط السيولة
17.14	19.902	14.77	16.5	23.38	29.791	24.55	22.72	17.618	9.5027	11.48	10.26	15.9	13.38	10.3376	حق الملكية الودائع
55.54	27.34	18.11	16.67	14.802	144.52	137.4	88.71	60.927	61.263	41.09	34.73	38.89	36.675	56.4716	حق الملكية القروض
65.10	75.28	91.89	66.84	42.9	89.556	112.3	76.93	53.26	42.207	47.48	63.8	99.9	29.892	19.2041	حق الملكية الاستثمارات
49.13	40.882	41.53	33.3	72	87.954	91.41	62.78	43.935	37.657	33.35	36.26	51.56	26.649	28.6711	متوسط كفاية رأس المال
16.59	16.66	18.81	4.6	8.3	14.479	13.07	19.82	22.902	9.2632	17.93	17.9	25.01	30.043	13.5365	المخاطر الائتمانية
156.9	104.02	152.8	71.199	48.82	69.196	72.78	112.7	164.13	163.23	243.4	287.9	257.2	272.67	177.08	مخاطر لرفع المالي
86.94	62.95	85.8	37.85	28.55	41.837	42.92	66.27	93.516	86.247	130.7	152.9	141.1	151.35	95.3083	متوسط مخاطر رأس المال
43.78	28.39	31.41	32.035	29.87	48.541	48.83	44.85	48.399	47.365	51.95	58.1	59.32	55.322	43.7819	المتوسط الاجمالي

ملحق (2) التقارير السنوية لصرف الشرق الاوسط

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	المؤشرات
130180	369713	343909	355744	217433	174354	138600	104497	73489	15446	9412	9217	5601	3475	1641	النقد
57748	5257	8702	77967	187597	151046	98556	50865	159735	24989	20626	13318	4486	2808	2528	الاستثمارات
39296	118852	142631	142631	15516	16905	20004	25075	33503	7950	8747	7668	5500	2992	2173	القروض
271826	668017	580125	557540	569667	406782	299385	319496	175541	60409	70465	51385	26941	12024	7791	اجمالي الموجودات
213244	505117	463327	452515	431100	333057	239348	276542	134037	46383	38766	30795	17588	10215	6637	اجمالي الودائع
32354	137899	84098	75547	63840	31000	27000	15000	7500	3240	3240	2400	1200	600	400	راس المال المدفوع
29188	100000	66000	55000	42000	50449	35782	27359	13433	6183	5075	3724	1838	1079	717	حق الملكية
6957	18453	8627	11156	15864	16196	5682	11097	5332	1127	1607	1152	557	414	136	صافي الربح
2.519	3.509	1.32	2.001	2.403	3.9815	1.898	3.473	3.0375	1.8656	2.281	2.242	2.067	3.4431	1.7456	ROA
23.99	13.3	10.22	15.46	0.217	32.104	15.88	40.56	39.693	18.227	31.67	30.93	30.3	38.369	18.9679	ROE
41.86	18.49	13.001	21.24	33.218	52.2452	21.044	73.98	71.0933	34.784	49.599	48	46.417	69	34	EPS
3.30	3.807	1.891	2.512	3.21	4.8628	2.374	4.013	3.978	2.4298	4.145	3.741	3.167	4.0529	2.04912	العائد على الودائع
17.858	9.72	6.57	10.27	9.03	23.298	10.3	30.51	29.451	14.327	21.92	21.23	20.49	28.716	14.1907	متوسط الربحية

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة / المؤشرات
46.95	73.102	74.27	78.609	50.42	52.35	57.91	37.79	54.827	33.301	24.28	29.93	31.85	34.019	24.725	نسبة الرصيد النقدي
36.27	55.3	59.201	63.89	38.16	42.862	46.29	32.71	41.864	25.569	13.36	17.94	20.79	28.901	21.0628	النقدية للموجودات
20.81	37.439	30.74	14.199	3.65	5.0757	8.358	9.067	24.995	17.14	22.56	24.9	31.27	29.29	32.7407	نسبة التوظيف
34.97	55.26	56.36	52.16	30.72	33.429	37.52	26.52	40.562	25.337	20.07	24.26	27.97	30.736	26.1762	متوسط السيولة
14.09	27.39	18.101	16.649	14.84	15.147	14.95	9.893	10.022	13.33	13.09	12.09	10.45	10.563	10.8031	حق الملكية الودائع
101.1	95.811	65.294	140	200.07	298.43	178.9	109.1	40.095	77.774	58.02	48.57	33.42	36.063	32.9959	حق الملكية القروض
57.75	262.3	96.6	98.13	34.54	33.4	36.31	53.79	8.4096	24.743	24.6	27.96	40.97	38.426	28.3623	حق الملكية الاستثمارات
57.66	129.3	59.9	84.9	82.95	115.66	76.71	57.6	19.509	38.616	31.91	29.54	28.28	28.351	24.0538	متوسط كفاية رأس المال
16.62	28.32	24.659	25.54	2.72	4.1558	6.682	7.848	19.086	13.16	12.41	14.92	20.41	24.884	27.8912	المخاطر الائتمانية
159.4	136.9	169.6	84.46	36.9	33.509	55.91	91.65	249.41	128.58	172.4	205.9	299.2	277.29	303.068	مخاطر لرفع المالي
88.1	82.35	97.05	54.95	19.51	18.832	31.29	49.75	134.25	70.869	92.38	110.4	159.8	151.09	165.48	متوسط مخاطر رأس المال
49.76	69.15	54.97	50.57	35.02	47.804	38.96	41.09	55.94	37.28	41.57	46.36	59.14	59.72	57.47	المتوسط الاجمالي

ملحق (3) التقارير السنوية لصرف الاستثمار

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات المؤشرات
67958	155831	149462	154283	136158	99664	114944	47565	63474	15722	4749	4934	2694	1307	629	النقد
3575	3232	3799	1433	1233	1303	1810	31354	3380	9000	7200	5785	2910	1040	1775	الاستثمارات
27648	116150	75774	20524	10741	22868	42637	49901	37461	1819	2270	3834	1936	518	639	القروض
114393	327719	246091	191558	158187	131112	167731	138577	130582	36508	25575	24140	13319	5968	4444	اجمالي الموجودات
70381	187225	139014	118951	99825	76236	119522	86152	62822	31351	23094	21945	11087	4972	3151	اجمالي الودائع
25607	100000	75020	50400	37500	29750	29750	25000	5760	1920	1200	1000	600	400	200	راس المال المدفوع
30581	117107	88456	62522	47045	38950	31184	30686	7446	2349	2345	1608	1173	709	341	حق الملكية
4030	11678	10466	5419	9206	9680	497	6000	1377	3	908	421	398	267	111	صافي الربح
3.16	3.56	4.52	2.82	5.12	7.383	0.296	4.33	1.0545	0.0082	3.55	1.744	2.988	4.4739	2.49775	ROA
20.38	9.973	11.839	8.66	19.523	24.852	1.594	19.55	18.493	0.1277	38.72	26.18	33.93	37.659	32.5513	ROE
31.49	9.91	11.8	9.1001	21.504	32.538	1.671	24	23.906	0.1563	75.67	42.1	66.33	66.75	55.5	EPS
4.91	6.96	7.52	4.55	9.222	12.697	0.416	6.964	2.1919	0.0096	3.932	1.918	3.59	5.3701	3.52269	العائد على الودائع
14.97	7.68	8.94	6.79	13.41	19.368	0.994	13.71	11.411	0.0754	30.47	17.99	26.71	28.563	23.5179	متوسط الربحية

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات المؤشرات
71.67	83.2	107.5	129.7	136.2	130.73	96.17	55.21	101.04	50.148	20.56	22.48	24.3	26.287	19.9619	نسبة الرصيد النقدي
45.78	47.77	60.7	80.53	86.109	76.014	68.53	34.32	48.609	43.065	18.57	20.44	20.23	21.9	14.1539	النقدية للموجودات
20.27	62.3	54.5	17.309	29.996	29.996	35.67	57.92	59.63	5.802	9.829	17.47	17.46	10.418	20.2793	نسبة التوظيف
49.35	64.4	74.23	75.83	84.09	78.914	66.79	49.15	69.759	33.005	16.32	20.13	20.66	19.535	18.1317	متوسط السيولة
29.37	62.56	63.67	52.501	47.19	51.091	26.09	35.62	11.853	7.4926	10.15	7.327	10.58	14.26	10.822	حق الملكية الودائع
129.2	101.1	116.7	304.2	437.3	170.33	73.14	61.49	19.877	129.14	103.3	41.94	60.59	136.87	53.3646	حق الملكية القروض
1215.2	2623.1	966.4	4363	3815	2989.3	1723	97.87	220.3	26.1	32.57	27.8	40.31	68.173	19.2113	حق الملكية الاستثمارات
457.9	928.9	382.2	1573.2	1433.4	1070.2	607.4	64.99	84.008	54.243	48.68	25.69	37.16	73.102	27.7993	متوسط كفاية رأس المال
18.46	35.5	30.7	10.76	6.712	17.442	25.42	36.01	28.688	4.9825	8.876	15.88	14.54	8.6796	14.3789	المخاطر الائتمانية
138.5	99.12	85.76	32.8	22.8	58.711	136.7	162.6	503.1	77.437	96.8	238.4	165	73.061	187.39	مخاطر لرفع المالي
78.5	67.3	58.15	21.75	14.75	38.076	81.07	99.31	265.9	41.21	52.84	127.2	89.79	40.87	100.884	متوسط مخاطر رأس المال
150.18	267.1	130.8	419.3	386.4	301.65	189.1	56.79	107.77	32.133	37.08	47.74	43.58	40.518	42.5834	المتوسط الاجمالي

ملحق (4) التقارير السنوية لصرف الائتمان

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	المؤشرات
94257	195773	209420	160640	167378	167743	162296	135013	10645	6781	3844	3609	1703	506		النقد
96982	226294	356742	173142	143788	155783	150388	42538	3868	2579	2976	1784	673	217		الاستثمارات
8912	9633	13585	11076	4784	18701	24029	28540	1769	1224	1494	227	504	300		القروض
199946	444122	594931	363961	337992	359000	35700	355206	29704	24994	22000	19600	9500	2600		اجمالي الموجودات
153812	261062	430018	222578	210988	252885	305533	174507	22689	81971	16377	13055	6223	1680		اجمالي الودائع
46053	151965	135093	111912	93069	50000	25000	25000	1600	1600	1250	1000	800	400		راس المال المدفوع
49523	151965	135093	111912	93069	77875	33709	30972	2566	2400	1778	1082	921	460		حق الملكية
4807	14946	7771	6073	13755	15333	1428	1413	533	498	355	157	200	35		صافي الربح
2.12	3.54	1.3709	2.248	5.3209	4.2753	3.456	2.595	0.176	0.19	0.16	0.82	2.1	1.34		ROA
17.35	10.324	6.0432	6.7439	18.4739	24.643	36.1	17.823	20.839	20.763	19.92	14.53	21.72	7.634		ROE
32.7	15.7893	8.1346	8.983	24.5201	38.329	48.632	22.0065	48.25	83.107	32.26	51.15	11.243			EPS
3.66	6.008	1.9748	3.422	8.1773	7.5491	3.987	3.1009	2.342	1.6	2.16	1.243	3.27	2.83		العائد على الودائع
13.36	8.875	4.325	5.33	14.025	18.66	23	11.35	17.37	26.14	13.62	16.92	8.22	5.9		متوسط الربحية

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات المؤشرات
52.42	74.901	98.76	72.1	74.3221	66.8909	53.241	77.589	46.9	8.275	23.429	27.648	27.367	30.1		نسبة الرصيد النقدي
35.73	44.08	35.21	44.13	49.52	46.72	45.409	63.12	35.895	27.185	17.48	18.4208	17.932	19.4304		النقدية للموجودات
7.1	3.738	3	5	2.309	7.47	7.5	15.82	7.91	1.49	9.12	1.73	8.09	17.834		نسبة التوظيف
31.82	40.89	45.63	40.42	43.78	40.13	29.46	51.14	30.203	12.28	16.64	15.91	17.79	22.43		متوسط السيولة
24.54	58.23	31.43	50.26	44.107	30.702	11	17.748	11.309	2.927	10.856	8.28801	14.799	27.38		حق الملكية الودائع
497.1	1577.5	999.9	10.1	1945.4	416.4	118.1	128.8	142.8	196.01	119.09	476.65	180.73	150.3		حق الملكية القروض
77.53	67.107	37.825	64.63	64.78	49.948	22.432	72.8	66.308	93.1	59.727	60.601	136.8	211.9		حق الملكية الاستثمارات
139.2	567.6	326.3	41.63	684.7	165.6	50.5	37.1	73.472	79.34	63.227	181.84	110.7	129.86		متوسط كفاية رأس المال
5.24	2.131	2.2974	3.0012	1.48	5.232	6.73	11.538	6.043	4.896	6.79	1.15	5.3852	11.538		المخاطر الائتمانية
36.1	6.3	10.07	9.889	5.1	29.1	6.7004	65.238	69.999	51	84.106	20.9	54.73	65.238		مخاطر لرفع المالي
21.3	4.22	6.18	6.4	3.25	14.65	15.4	53.1	38.015	27.94	45.42	11.025	30	38.35		متوسط مخاطر رأس المال
51.32	155.3	94.84	23.44	186.43	29.5	29.59	38.17	39.76	36.42	34.72	56.42	41.67	52.73		المتوسط الاجمالي

ملحق (5) التقارير السنوية أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض للمصارف الاربعة

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة الفائدة	المصرف
8.70	4.1	3.75	6.3	10.2	9.82	5.6	7.5	7.4	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الودائع	بغداد
16.98	11.6	11.2	13.9	21.9	21.9	12.4	13.6	12.9	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	القروض	
9.24	6	5.87	8.2	10.87	9.7	7.2	6.7	7.7	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الودائع	الشرق الايوسط
16.96	12.6	13.1	15.1	16.8	20	14	14.3	13.2	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	القروض	
9.18	5.7	6.41	7.14	10.83	9.12	7.1	7.2	7.8	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الودائع	الاستثمار
17.7	12	12.2	17	18	20	15.08	12.5	13.8	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	القروض	
8.82	3.7	4.4	7.57	10.16	9.9	7.1	6.5	6.9	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الودائع	الاقتمان
16.91	11.9	10.5	13.8	21.5	19.9	16.1	12.7	12	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	القروض	
18.4	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8		معدلات التضخم

الجدول (7)

مؤشرات السيولة

المصرف	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
بغداد	29.87	23.25	22.32	24.38	21.99	55.21	29.57	47.7	50.62	42.62	33.208	47.723	50.96	46.23	37.54
الشرق الاوسط	26.17	30.73	27.97	24.26	20.07	25.33	40.56	26.5	37.52	33.42	30.72	52.16	56.36	55.26	35.43
الاستثمار	18.13	19.53	20.66	20.13	16.32	33.00	69.75	49.2	66.79	78.91	84.09	75.83	74.23	64.4	49.35
الانتماء	—	22.43	17.79	15.91	16.64	12.28	30.203	51.14	29.46	40.13	43.78	40.42	45.63	40.89	31.28
المتوسط العام	24.72	23.98	22.18	21.17	18.75	31.45	42.52	34.63	46.09	48.77	47.94	54.03	56.79	51.69	38.4

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة و بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الجدول (8)

مؤشرات الربحية

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	المصرف
15.53	9.74	7.025	9.27	15.62	21.75	10.38	2.606	26.56	10.34	21.82	18.85	22.3	20.03	21.27	بغداد
17.85	9.72	6.57	10.27	9.03	23.29	10.3	30.50	29.45	14.32	21.92	21.23	20.49	28.71	14.19	الشرق الاوسط
14.97	7.68	8.94	6.79	13.41	19.368	0.994	13.71	11.411	0.0754	30.47	17.99	26.71	28.563	23.5179	الاستثمار
13.36	8.875	4.325	5.33	14.025	18.66	23	11.35	17.37	26.14	13.62	16.92	8.22	5.9	—	الائتمان
15.42	9.001	7.615	7.91	13.021	20.76	11.16	14.54	21.19	12.71	21.95	18.74	19.43	20.80	19.65	المتوسط العام

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة و بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الجدول (9)

مؤشرات كفاية رأس المال

المصرف	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط
بغداد	28.67	26.64	51.56	36.26	33.35	37.65	43.93	62.8	91.41	87.95	72	33.3	41.53	40.82	49.12
الشرق الاوسط	24.05	28.35	28.28	29.54	31.91	38.61	19.50	57.6	76.71	115.6	82.95	84.9	59.9	129.3	57.44
الاستثمار	27.79	73.10	37.16	25.69	48.68	54.24	84.00	65	607.4	1070.	1433.4	1573.2	382.2	928.9	448.1
الائتمان	—	129.86	110.7	181.84	63.227	79.34	73.472	37.1	50.5	165.6	684.7	41.63	326.3	567.6	187.5
المتوسط العام	26.83	64.48	56.92	68.33	44.29	52.46	55.22	55.62	206.5	359.7	568.2	433.2	202.4	416.6	185.5

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة و بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الجدول (10)

مؤشرات مخاطر الاستثمار

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	المصرف
86.94	62.95	85.8	37.85	28.55	41.83	42.92	66.3	93.51	86.24	130.7	152.9	141.1	151.3	95.30	بغداد
87.95	82.35	97.05	54.95	19.51	18.83	31.29	49.8	134.2	70.86	92.38	110.4	159.8	151.0	165.4	الشرق الاوسط
78.5	67.3	58.15	21.75	14.75	38.07	81.07	99.3	265.9	41.21	52.84	127.2	89.79	40.87	100.8	الاستثمار
22.26	4.22	6.18	6.4	3.25	14.65	15.4	53.1	38.015	27.94	45.42	11.025	30	38.35	—	الائتمان
68.91	54.20	60.67	30.23	15.015	28.34	42.67	67.12	132.90	56.56	80.33	100.38	105.17	95.38	120.5	المتوسط العام

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة و بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الجدول (1) تطورات اسعار الفائدة على الودائع

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة الوصف	المصرف
8.70	4.1	3.75	6.3	10.2	9.82	5.6	7.5	7.4	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الفائدة الاسمية	بغداد
19.22	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-8.09	-1.5	1.35	9.1	7.5	-20.8	-47.6	-29.5	-19.6	-25.1	-10.8	-4.4	7.75	0.15	-2.05	الفائدة الحقيقية	
9.24	6	5.87	8.2	10.87	9.7	7.2	6.7	7.7	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الفائدة الاسمية	الشرق الاوسط
19.22	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-4.23	0.4	3.47	11	8.17	-21.1	-46	-30.3	-19.3	-25.1	-10.8	-4.4	7.75	0.15	-2.05	الفائدة الحقيقية	
9.18	5.7	6.41	7.14	10.83	9.12	7.1	7.2	7.8	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الفائدة الاسمية	الاستثمار
19.22	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-9.24	0.1	4.01	9.94	7.68	-21.6	-46.1	-29.8	-19.2	-25.1	-10.8	-4.4	7.75	0.15	-2.05	الفائدة الحقيقية	
8.82	3.7	4.4	7.57	10.16	9.9	7.1	6.5	6.9	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	الفائدة الاسمية	الائتمان
19.22	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-9.60	-1.9	2	10.37	7.46	-20.9	-46.4	-30.5	-20.1	-25.1	-10.8	-4.4	7.75	0.15	-2.05	الفائدة الحقيقية	
8.98	4.8	5.1	7.3	10.5	9.6	6.75	6.97	7.45	8.5	8.5	12	12.75	12.75	12.75	المتوسط العام لأسعار الفائدة الاسمية	

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للبنك المركزي و بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الجدول (2) تطورات اسعار الفائدة على القروض

المتوسط	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة	المصرف
															الوصف	
16.98	11.6	11.2	13.9	21.9	21.9	12.4	13.6	12.9	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	الفائدة الاسمية	بغداد
18.4	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
1.42	6	8.8	16.7	19.2	-8.9	-40.8	-23.4	-14.1	-18.6	-4.3	4.2	17.5	10	7.8	الفائدة الحقيقية	
16.96	12.6	13.1	15.1	16.8	20	14	14.3	13.2	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	الفائدة الاسمية	الشرق الاوسط
18.4	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-2.64	7	10.7	17.9	14.1	-10.8	-39.8	-38.9	-13.8	-18.6	-4.3	4.2	17.5	10	7.8	الفائدة الحقيقية	
17.7	12	12.2	17	18	20	15.08	12.5	13.8	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	الفائدة الاسمية	الاستثمار
18.4	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-1.33	6.4	9.8	19.8	15.3	-10.8	38.12	-24.5	-13.2	-18.6	-4.3	4.2	17.5	10	7.8	الفائدة الحقيقية	
16.91	11.9	10.5	13.8	21.5	19.9	16.1	12.7	12	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	الفائدة الاسمية	الاتئمان
18.4	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37	27	33.6	19.3	16.4	5	12.6	14.8	التضخم	
-1.50	6.3	8	16.5	18.8	-10.9	-37.1	-24.3	-15	-18.6	-4.3	4.2	17.5	10	7.8	الفائدة الحقيقية	
17.13	12.02	11.75	14.95	19.55	20.45	14.39	13.27	12.97	15	15	20.6	22.6	22.6	22.6	المتوسط العام للفائدة الاسمية	

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للبنك المركزي و بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ABSTRACT

The banking sector is one of the most sectors in response to the economic reforms and structural changes called for by international theorists banking and financial liberalization. As it mirror the state of the national economy and the main pillar of any development, and the study examines the impact on the financial performance strategic private sector banks such transformations produced by financial globalization and the implications of liberalization banking Is the banking environment Iraqi in a position to integrate into the global economy through the study of performance indicators for Mali a sample of private banks and their ability to compete with foreign banks through modernization and modernity that you use for the development of all its activities, and the extent of adoption of meaningful banking strategies and able to cope with the challenges of liberalization in the banking crisis worsened. The four indicators are used to express the banking liberation movements, namely:

1. Liberalization of interest rates on deposits.
2. Liberalization of interest rates on loans.
3. Liberalization of directed credit .
4. Liberalization of foreign direct investment .

These indicators were the subject of an agreement to many researchers regarding the banking liberalization .

The study is based on the following key assumptions :

1. The lack of correlation statistically significant between editorial banking index and strategic financial performance indicators .
2. The lack of effect statistically significant between editorial banking index and strategic financial performance indicators .

The study found both in theoretical or practical side was the most important :

1. Iraqi legislation and laws that relate to the policy of the State towards open markets to foreigners in dire need of a thorough review with the balance between the benefits of liberalization and foreign investment , banking beneficiary for both parties locally and externally.

2. Low awareness of savings and investment in the Iraqi individual and not to care for banks to the needs and desires of customers proof concrete terms in recent years.
3. double strength influential Index Edit interest rates on loans Index (capital adequacy) evidence on the existence of the problem of poor application of standards sufficiently by the banks and the main reason for the increase this percentage in most of the banks is reduced both the volume of loans granted and the size of public investment .

In light of the foregoing conclusions , the study recorded many of the recommendations was the most important:

1. we must strive towards further liberalization of the banking activity of local government restrictions and that by removing all forms of interference in the forces of the free market and the launch of the forces of competition among banks to improve the chances of raising the levels of service banking efficiency and low cost.
2. from relationships negative index Liberation directed credit to both profitability and risk of investment should be given greater attention by the banks in the formulation of credit policy clearly plays where the private sector has a vital role.
3. The need to give foreign direct investment more support and awareness , as well as creating legal ground for this practice, as the negative relationship between foreign direct investment and profitability confirms that the Iraqi banks that have a role is not neutral in encouraging foreign investment in the banking environment local and take the reins initiative to keep coming from outside the border, and by enhancing the competitive strength and the continued development of local services.

**Ministry of higher education & Scientific Research
Karbala University
College of Administration & Economics
Banking & Financial Sciences Dep.**



Reflections of the banking liberalization in strategic financial performance

**"An Empirical Study in a sample of the Iraqi
private banks for the period 1998 – 2011"**

**A Thesis Presented to the Council of Administration and Economics at the University
of Karbala**

**As a part of the requirements to obtain Master degree in The Financial and Banking
Sciences**

**Presented By
Mohammad Abdul Ameer Atia Husoni Alzurfy**

**The supervision By
Prof .Dr
Alaa Farhan Talib Aldaami**

2013 AB

1434 AH